



PROVISIONAL

A/34/FV 21  
5 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الواحدة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، الساعة ١٥ / ٠٠  
(جمهورية تنزانيا المتحدة)  
(أيسلندا)

السيد سالم

السيد توما سون

(نائب الرئيس)

الرئيس :

ثم :

— مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) [ ٥٦ ]

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد بطرس ( لبنان )

السيد غيدل — غيورغيس ( اثيوبيا )

الأمير سعود الفيصل ( المملكة العربية السعودية )

السيد دونالدسون ( ترينيداد وتوباغو )

السيد يازدي ( ايران )

السيد أوكن ( تركيا )

السيد موجوي ( بوتسوانا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥نظر البند (٥٦) من جدول الأعمالمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/34/538)قدمت الانسه غارسيا د ونوسو (اكوادور) مقرر اللجنة الثانية تقرير اللجنة (A/34/538) ثمتحدثت كما يلي :

الآنسة غارسيا د ونوسو (اكوادور) (مقررة اللجنة الثانية) : يشرفني ان اقدم الجزء الاول من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند (٥٦) من جدول الأعمال . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/34/538 . وتتضمن الفقرة ٧ من التقرير توصية اللجنة الثانية الى الجمعية العامة بأن تعتمده وعنوان مشروع القرار كالاتي : " تعديل لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المعدل بالقرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، ٢/٣١ ألف ، وباء " . ان مشروع القرار هذا ليست له أية آثار مالية وقد اعتمده اللجنة بدون تصويت ونظرا لذلك ، فاننا نوصي الجمعية العامة بأن تحذو نفس الحذو واعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية وارد في الفقرة ٧ من تقريرها (A/34/538) . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟

ووفق على مشروع القرار (القرار ٣/٣٤)

السيد فواد بطرس (لبنان) : سيدى الرئيس ، يسعدني أن أتقدم منكم بتهانسي وفد لبنان الحارة ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية ، معربا عن يقيني ، بأن صفاتكم الشخصية العالية وحكمتمكم ، وخبرتمكم الواسعة في مجالات السياسة الدولية ، مقرونة بثقة الدول الأعضاء الاجماعية ، ستكفل لأعمال هذه الدورة ادارة فعالة مثمرة .

ولا يفوتني ان اشيد بالدور الذي اضطلع به سلفكم سفير كولومبيا العزيز السيد انداليث—و  
لييفانو خلال رئاسته الدورة السابقة للجمعية العامة .  
ويهمني ان اشيد بالجهود البارزة التي لم يكل الدكتور كورت فالد هايم ، الأمين العام  
للأمم المتحدة ، عن بذلها في سبيل تعزيز دور المنظمة وتحقيق أهدافها السامية . ومن أولى من  
لبنان ، المتعطش الى نعمة السلام ، في ان يعرب للأمين العام عن تقديره وامتنانه لمبادراته  
الشجاعة وجهوده الكثيفة الخيرة ، في سبيل احلال السلام العادل .  
واني أرحب بانضمام سانت لوسيا ، كعضو جديد راجيا لها كل توفيق في مساهمتها بأعمال  
هذه المنظمة العالمية .

للسنة الخامسة على التوالي ، يؤم وفد بلادى هذا المقرر مثقلا بمأساة وطن ، متصددة  
الجوانب ، متشعبة الجذور . وكما كان بودى ان اتعرض باسهاب في خطابي هذا الى المشاكل  
والازمات التي تعصف بعالمنا ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، مع ما يلزمها من اضطراب وقلق  
في النفوس ، وما تسببه من نزاعات ، وكذلك الى القضايا المتعددة التي يحفل بها جدول أعمال  
هذه الدورة ، مقدما تلك المساهمة المتواضعة ، في جهودنا ومساعدتنا المشتركة لايجاد الحلول  
الملائمة . ولبلدنا في هذه القضايا ، مواقف معروفة ثابتة تنبع من تمسكه الراسخ بمبادئ الميثاق  
وتطلعه الدائم الى انماء روح الصداقة والتعاون والتضامن بين الدول على أسس الاحترام المتبادل .  
غير أنه لا يسعني ، تجاه فداحة المحنة التي ألتمت ببلدنا الا ان اركز على مأساة لبنان ومحيطه  
فاعرض ابعادها أمام الضمير العالمي المتمثل بجمعيتكم الموقرة ، منددا بكل ما ساهم في جعل  
بلدى ضحية كبرى ، ناقلا تطلعات وآمال شعب لبنان وحكومته ، ومرتجاها من الأسرة الدولية .  
لبنان الذي لي شرف التكلم باسمه ، هو بلد حافظ على مقومات بقاءه ، بالرغم من انه بلد  
جريح ، ممزق ، تعصره الشدائد . انه يتطلع الى الهيئات الدولية ، محافظا على ايمانه بالجدوى  
العملية لمبادئ التضامن في مساعدة افراد الاسرة على تجاوز المحنات .

هذا البلد اغدق عليه الخالق الخيرات والنعم ، من طبيعية وانسانية ، ونزلت عليه او انتشرت  
منه رسالات روحية سامية ، فكان آية في التكامل والتناسق على أكثر من صعيد . هذا البلد يبـدو  
اليوم وكأن كل ما في الانسان من قوى رافضة ، وكل ما لدى بعض الدول من مطامع توسعية وتسلطية ،

ولدى بعضها الآخر من تطلعات أنانية ونزعات للسيطرة ، تماهت على الامعان في تخريب النفوس فيه ، وتدمير طاقاته المادية .

ومهما قيل او يقال عن اللبنانيين ، فانهم قاوموا وصمدوا ، وجابهوا ويجابهون التحدي الكبير لبقائهم . فخلال الفصول المتلاحقة لمأساتهم ، المتعددة الادوار واللاعبين ، وبعد كل حلقة من حلقات العنف التي اودت بآلاف الضحايا البريئة ، وزرعت الدمار الشامل ، يهب اللبنانيون ، بحيوية فريدة ، لتزويد الجراح وتعمير ما تهدم . فحالوا بذلك ، متسلحين ببعض القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل ركيزة لبلدهم ، دون الانهيار والزوال . وقد سجلوا بعض التقدم في اكثر من صعيد . كما ساعدت ديناميكية الأمل في المستقبل ، والثقة بالنفس ، على تجاوز بعض رواسب الماضي القريب ، مما يعزز الايمان في تصور مشترك لأهداف واحدة بحيث يعود الصفاء الى القلوب والأمن الى الوطن ، تعبيرا عن رغبة اللبنانيين في الاستمرار على طريق التلاقي والتفاهم والوحدة .

الا أن هذا الاتجاه يصادم ، بالرغم من المؤازرة الصادقة والمبادرات الخيرة من جانب بعض الدول الشقيقة والصديقة ، بعدد من العوامل التي تقلقنا ، لأنها غريبة عن تطلعاتنا وعن ارادتنا ، مما يعزز في نفوسنا الشعور ، بل القنعة ، باننا نحن اللبنانيين ، كأفراد ومجموعة ، ضحايا لما هو غريب عنا ولما يجاوز طاقتنا وامكانياتنا .

اننا لا نتوخي ، سيدى الرئيس ، دفع المسؤولية عنا أو انكار وجود بعض عوامل التفرقة في مجتمعنا . والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية موجودة في بلدنا ، كما هي الحال في أى بلد آخر . وكان من نتيجة الاخطار الجسيمة التي تعرض لها الوطن في السنوات الاخيرة ، انها ولدت بعض المواطنين ، افرادا وجماعات ، نفسية جديدة لا تخلو في بعض جوانبها من اعتماد العنف والممارسات الشاذة .

أجل ان المسؤولية هي مسؤوليتنا . لأن البلد هو بلدنا ، والقضية قضيتنا . ويترتب على الشعب اللبناني وعلى المسؤولين فيه ان يتخذا والمبادرات التي يرونها مناسبة وان يتحملوا التضحيات اللازمة ، للخروج من المحنة التي اصابتهم ، والنهوض ببلادهم واعادة الأمن والازدهار الي جميع ارجاءها وابنائها .

ولكن المشاكل التي نعاني منها منذ خمس سنوات ، لها جوانب وخلفيات ، واصول وفروع يجب ان يشار اليها هنا بكل وضوح وصراحة . وهي تتعدى حدود لبنان وتتجاوز امكاناته وطاقاته وتضع المجموعة الدولية أمام مسؤولياتها الحقيقية .

أجل سيدى الرئيس ، ان لبنان ضحية السياسة الدولية لاكثر من سبب . ولا بد لنا أن نستعرض ولو باقتضاب العوامل التي تتضافر لتنال من شعب ومن وطن لا يستحقان ما يحل بهما . لبنان ضحية العبث بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، في لعبة الأمم ، وضحية عجز الاسرة الدولية عن التوصل لحل عادل لقضية ساهمت في خلقها ، وهو ايضا ضحية لاستفلال تكوينه الفريد ونظامه الديمقراطي .

لبنان ضحية اغتصاب اسرائيل للارض العربية في فلسطين ، ولتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ، وللازمة الحادة التي تعصف بالمنطقة نتيجة لهذا العدوان .

وهو ضحية لعبة التوازن الدولية في الشرق الاوسط ، تلك اللعبة ، التي فجرت أزمة

مناقشتنا التي ما برحت بدورها تزكي ناره هذه اللعبة ، فأصبحت التيارات الدولية النشيطلة تعصف بلبنان ، وتهدد تلاحم ابناؤه ووحدتهم .

لبنان ضحية محاولات الحل المجزأة لازمة الشرق الاوسط ، تلك المحاولات التي لا نوافق عليها خصوصا وانها مبنية على أسس لا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وعلى الاخص حقه في تقرير مصيره على أرضه .

لبنان ضحية التناقضات القائمة في العالم العربي الذي ينتمي اليه ، تلك التناقضات التي تفجرت على أرضنا باكثر من شكل ، ناهيك عن بعض الممارسات الملتوية التي تتخذ من القضية الفلسطينية ذريعة وحجة للاستغلال احيانا في سبيل أهداف مشبوهة لا تمت بصلة الى اعادة الحق الى أصحابه .

لبنان ضحية المبع الذي يتحملة من جراء تواجد مئات الالوف من الفلسطينيين على أرضه والتضخم المستمر في هذا التواجد ، والنظريات السياسية التي يمتنقها بعضهم بفعل ما اصابهم والتي كان لا بد لها ، ان تصطدم مع فلسفة الدولة ، ونظرتها الى المستقبل ، ومع نظرة أكثر من فئة ، مما اوجد وضعاً نشأت عنه تجاوزات متنوعة وخطيرة تنعكس حكما على وحدة البلد وعلى سلامة الدولة .

لبنان ضحية التدخلات في شؤونه الداخلية ، من قبل دول ومجموعات ، وهذا يشكل خرقا لشرعة الامم المتحدة وللقانون الدولي ، وتحولا خطيرا عن المبادئ والاهداف السليمة .  
لبنان ضحية لسياسة اسرئيل العدوانية على أرضه ، لاسيما في جنوبه ، وبالتخصيص تلك القائمة على الضرب الوقائي لتحقيق غايات سياسية وعسكرية وملاحم نرفضها رفضا تاما لانها تمس كيان لبنان أرضا وشعبا .

لبنان ضحية تركيبه الفريد ، كأرض تلتقي عليها عائلات ومعتقدات روحية متعددة ، تتعايش بحرية تامة ، وفقا لنظام يؤمن لكل منها دورا فعالا ، وفيما كانت هذه الظاهرة مصدر ثروة انسانية ووطنية ، اذا بالاحداث ويدافع من مسببها ، تسعى الى تحويلها الى عامل صراع وتفرقة .  
لبنان ضحية اعتناقه ، منذ الاله على العالم كبلد ذي سيادة مألقة واستقلال تام ، النظام الديمقراطي الليبرالي ، القائم على تكريس حقوق الانسان الاساسية ، وعلى احترام الفرد ، وعلى

الانفتاح التام على جميع الحضارات والشعوب . وقد استفاد اكثر من فريق خارجي من حسنات هذا النظام ، ليتسلل داخل الدار ويحاول تحت ستار الحرية ، دك كيان لبنان عن طريق دك مقوماته .

لقد درجنا ، قبل ان تتماهى الايدي الغريبة في العبث بمقدراتنا ، على ان نحل مشاكلنا ، بروح التعاون والحوار والتنازلات المتبادلة في ظل نظامنا الديمقراطي . لذا يسعني التأكيد ، في ضوء ما ذكرت أنه لا يمكن تحميل لبنان المسؤولية عن كل ما حل به وما يعاني منه ، اللهم الا اذا كانت روح التسامح والانفتاح والتحصن بشعور الاخوة والانسانية ، والكرم في المعاملة والايان بالحق والعدالة ، والتضامن مع المظلومين والحرص على سيادة الوطن ووحدته ، هي من المآخذ التي تترتب عليها مسؤولية سياسية ، بحيث بات لبنان الضحية الكبرى ، وهو يكاد أن يصبح الضحية الأولى لما يحصل في منطقتنا . وهذا ما يبدو أن الدول الشقيقة والصديقة والمنظمة الدولية غافلة عنه او متجاهلة له . فحذار أن تخلق تطورات ومضاعفات مأساة لبنان قضية كبرى في الشرق الأوسط تتعدى في خطورتها وأبعادها القضية الفلسطينية وتحجبها .

مأساة لبنان المتمادية متمثلة اليوم بنوع خاص فيما يعانيه جنوبيه من مظاهر العنف والدمار . هذا الجزء العزيز من لبنان يتعرض منذ شهور متتالية لويلات حرب تدور رحاها على أرضه . فيقتل ابناءؤه الابرياء بالمئات ، ويشردون بعشرات الالوف ، وتتقوض مقومات معيشتهم . ويتحولون الى لاجئين في بلدهم ، مضاعفين القوافل السابقة من اللبنانيين الذين شردتهم الحرب من مدنهم وقراهم المدمرة ، مع ما يترتب على ذلك من مأس ومخاطر .

هذا الوضع الخطير في جنوب لبنان ، الناشئ عن عدم انسحاب اسرائيل انسحابا كلياً وعدم تمكين قوات الامم المتحدة من انجاز المهمة التي اناطها بها مجلس الأمن ، وتماهى اسرائيل في تصرفاتها العدوانية ، يعني منظمنا الدولية على أكثر من صعيد .

لسنة خلت كان لبنان بحالة اضطراب كبير وكان لبعض العوامل الداخلية وللانعكاسات الخطيرة الناتجة عن المفاوضات المصرية الاسرائيلية دورها الاول في الانفجار الامني . وما أن استطعنا تجاوز هذه المرحلة حتى واجهتنا باستمرار ، بل وبصورة متزايدة ، مشاكل عميقة وخطيرة تتعلق بسلامة

الوطن وكيانه ومصير ابناؤه بقدر ما تتعلق مباشرة بدور منظمة الامم المتحدة في المنطقة • ناهيك  
عن دور الدول الكبرى ، وتشكل تجربة لمجلس الأمن وتحديا للسلام في العالم .  
ليس ما يهدد السلام في العالم ، في أية بقعة من الأرض ، أكثر من الوضع في الشرق  
الاطلس ، كما لا يخفى على أحد . وليس ما يهدد السلام في الشرق الاوسط بصورة آتية ومباشرة ،  
اكثر مما يجري في جنوب لبنان ، حيث تتمركز قوات الامم المتحدة بموجب قرارى مجلس الامن  
٤٢٥ و ٤٢٦ .



لا يسمنا سوى التنويه بالجهود التي تبذلها هذه القوات والاعراب عن تقديرتنا وشكرنا لها ، قيادات وأفراد . كما نكرر شكرنا العميق وامتناننا لمجلس الامن وللدول المشاركة في القوات وللأمين العام بالذات ولمعاونيه في الامانة العامة .

وللتدليل على الالهمية الحيوية التي يمثلها وجود قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان ، وعلى دورها الحاسم يكفيني أن استشهد بالكلمات الرشيدة التي أوردتها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي ( الوثيقة أ/٣٤/١ ) ان قال :

” وانني لمقتنع اقتناعاً راسخاً بأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قد أدت وما زالت تؤدي مهمة بالغة الالهمية ، في السيطرة على نزاع في جزء من أكثر أجزاء العالم حساسية وقابلية للانفجار . ويبدو لي أن هذه حجة لا سبيل الى دحضها للابقاء على هذه القوة بالرغم من كل المشاكل والخلافات . ومع انني سأثابر على بذل الجهود لانجاز الأهداف التي وضعها مجلس الامن لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فانني أرى أن مما له أهميته ، الاعتراف بصورة أكبر بالقيمة الحالية لهذه العملية ، بكل مصاعبها . وأن أيسر السبيل للتدليل على قيمة المهمة التي تضطلع بها حالياً قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هو سحبها . ولكن اتخاذاً مثل هذا الاجراء ، في الظروف الراهنة ، سيكون ، بلا شك ، عملاً على درجة عالية من عدم المسؤولية ، وتجربة تؤدي بكل تأكيد الى كارثة . ولا أعتقد أنه يمكن لأي شخص ملم الما سليمان بالوضع ، أن يؤيد هذا الاجراء بجدية ” .

لكن الصعوبات البالغة التي تواجهها هذه القوات في تنفيذ كامل المهمة المنوطة بها ، تستدعي اعادة تقويم ، واجراءات على مستوى المسؤولية التي اضطلع بها مجلس الامن ، وفقاً لمستلزمات السلام في المنطقة ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ومما لا شك فيه أن مهمة قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان تختلف عن المهمات التي تضطلع بها في مناطق أخرى من العالم . وقد توخى مجلس الامن اعطاءها ، بالنظر للظروف التي ينبغي أن تتعامل معها هذه القوات ، وللغاية المتوخاة من انشائها ، دوراً يتعدى مهمة فك ارتباط المتقاتلين والمراقبة ، بحيث لا تبعد فقط كأنها حكم أو وسيط . ان دورها في لبنان يتميز بمزيد من الايجابية ومن الديناميكية . وليس أدل على ذلك مما عهد به الينا من تأمين الانسحابات

العسكرية والمساعدة على اعادة بسط السيادة اللبنانية بصورة شاملة على المنطقة ، وتحديد منطقة عمليات لها بالمعنى الصحيح ، خصوصا أن مجلس الامن كان على بينة ، لدى اصدار قراره رقم ٤٢٥ ، من الوضع القائم في جنوب لبنان في ذلك الحين . ومن هنا انطلقت فكرة اعطاء قوات الأمم المتحدة ، الصلاحيات اللازمة للدفاع عن نفسها ، والتغلب عنوة على كل ما يعرقل تأدية مهمتها . ان هذه القوات تجسد الارادة الدولية الاجماعية ، وهيبة منظمة الأمم المتحدة ، ولا بد من أن تتضافر الجهود والمساعي لتتمكن من أداء واجباتها ، بشكل يتفق مع الأهداف التي من أجلها شكلت ، وذلك تحت طائلة التعريض بالثقة في مجلس الأمن ، والطعن في فعاليته وقدرته على معالجة ما يهدد السلام الدولي حاضرا ومستقبلا . وفي فشلها سابقة خطيرة لا نخال أن المجموعة الدولية تقبل أن تسجلها على نفسها .

وهو دى في هذا السياق أن أشير الى أن لبنان ، منذ تكوين القوات الدولية ، يتعاون معها تعاوننا مشرا في شتى الحقول ، وسار قدما في بناء قواته المسلحة ، فاستطاع أن يرسل ، بالرغم من كل العراقيل ، بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، وبالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة ، كتيبة من جيشه الى الجنوب ، ناهيك عن تأمين الجزء الاكبر من الخدمات الادارية في منطقة عمل القوات الدولية . وهو جاد في تحمل قسطه من المسؤوليات تدريجيا ، في أرض جنوبه .

أما العامل الاساسي الذي يعطي المخاطر وعدم الاستقرار في الجنوب بعدا آخر ، فهو سياسة اسرائيل المعلنه رسميا ، بأنها تخول نفسها حق القيام بأعمال ضرب وقائية على أرض لبنان ، وفي كل مكان منه ، بحجة شل قدرة المقاومة الفلسطينية .

وكان من بوادر نوايا اسرائيل وسياستها حيال الجنوب ، انها رفضت أن تنتشر قوات الردع العربية ، التي أدت خدمات مشكورة في غير مناطق ، في جنوب خط محدود عرف آنذاك بالخط الاحمر . والآن تقوم اسرائيل بصورة مستمرة بعطيات عسكرية فتاكة ، جوية وبحرية وبرية ، ضد مدن وقرى لبنانية . ويكفيني هنا أن أشير الى العطيات التي جرت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١١ نيسان/ابريل و ٣٠ أيار/مايو و ١٠ تموز/يوليه و ٢٣ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس و ٢٢ آب/أغسطس من هذه السنة ، وتسببت بعدد كبير من الضحايا وكانت موضوع شكوى منا الى مجلس الأمن .

هذه السياسة ، لا يمكن التسليم بها على الاطلاق ، حتى ولو ادعت اسرائيل أنه سبق للمقاومة الفلسطينية أن قامت ببعض الاعمال في الاراضي المحتلة .

انني أسأل بصراحة ، ماذا يبقى من مبادئ الميثاق الاساسية اذا ما جارينا اسرائيل في وجهة نظرها هذه ؟ وماذا يبقى في القانون الدولي العام من قواعد وضوابط تحول دون العدوان وتسلط القوى على الضعيف ؟ ماذا يبقى من قرارات مجلس الامن المتعددة بشأن الجنوب من القرار ٤٢٥ الى القرار ٤٥٠ ؟ بل ماذا يحل بأمال الشعوب التي استبشرت خيرا بميلاد منظمتمنا الدولية ، كإطار لنظام دولي جديد ، سليم وعادل ، يحد من شريعة الغاب في العلاقات الدولية؟ اما ادعاء اسرائيل بوجود بعض التسلل عبر خطوط القوات الدولية ، فقد ثبت بطلانه ، وهو لو صح جدلا ، فأية مسؤولية يتحملها لبنان من جراء ذلك ؟

فالقوات الدولية الموجودة في جنوب لبنان ، ليست تابعة للبنان بل لمجلس الأمن وتآمر بأمره . ولبنان يعلن من على هذا المنبر أنه يريد استعادة سيادته وسلطته في الجنوب حتى الحدود الدولية ، بالنسبة لاسرائيل ولأية قوات أخرى متواجدة في منطقة العمليات ، وقد سبق أن طالب بذلك مرارا وأوضح وجهة نظره هذه بمراسلة جرت بينه وبين الأمين العام للأمم المتحدة وفي مذكرات مقدمة الى مجلس الأمن .

ان استمرار الأعمال الحربية في جنوبي لبنان من شأنه أن يخلق جوا من عدم الاستقرار ، يمكن أن ينعكس سلبا ويقوة على أي مسعى يهدف الى ضبط الأوضاع في المنطقة ، أو الى ايجاد حل سلمي اللازمة .

ويكفيني أن أستشهد بما ورد في خطاب رئيس جمعيتنا السفير سالم احمد سالم في هذا الصدد حيث قال :

" ان الموقف المأساوي في لبنان ما زال يسبب قلقا خطيرا للمجتمع الدولي . ان القصف - الذي لا معنى له - للاهداف المدنية ، يسبب خسائر ملحوظة في الارواح ويسبب تدميرا ، وهو فضلا عن ذلك يهدد سلم وأمن المنطقة . وينبغي على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ليضع نهاية لهذه المأساة ، حتى يمكن أن تحترم حرية لبنان واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية" .

ليس من العدل والمنطق ، أن تتجانب بلدنا عوامل تفكك لأن الشعب الفلسطيني يطالب بأن يقرر مصيره ، وبأن يستعيد حقوقه المشروعة التي ترفض اسرائيل الاعتراف له بها . ولا أن يفقدو لبنان ، الضحية الكبرى ، يعاني الأمرين من الظالم ، ولا يوفره المظلوم أحيانا ، عندما تدفعه قضيته ولو محقة الى القيام بتجاوزات وان عزاها بعضهم الى حالته القريبة من اليأس . فهل كتب للبنان أن يلقي الظلم بدوره دائما ومن المظلوم أحيانا ؟

لقد آن الاوان ، بان ينزع جنوب لبنان ، وبالتالى لبنان ، بمؤازرة الأسرة الدولية ، من كاشة لعبة الحرب والسلم الجهنمية ، وأن تعالج قضيته بالذات بأولوية مطلقة ، بحيث لا يبقى رهينة في دوامة قضية الشرق الأوسط ، وكرة تتقاذفها الأطراف وفقا لأهوائها ومصالحها . كفى ما دفعه أبنائه من دم ودموع ودمار ، ثمنا ، يتعدى طاقاتهم ، لاخطاء ومظالم ارتكبت هنا وهناك ، وهم منها جميعا براء . ان لبنان اصبح لا يستطيع تكيد أى ثمن دون أن يخسر ذاته .

لا بد لي ، سيدى الرئيس ، قبل أن أختتم خطابي ، من الاجابة على سؤال أتصوره يراودكم جميعا .

إذا يطلب لبنان من الأمم المتحدة ، وماذا تستطيع هذه المنظمة أن تفعله في هذه المرحلة؟ ان ما يطلبه لبنان ليس موجها الى منظمنا فحسب ، بل الى كل عضو من أعضائها ، وخاصة الى القادرين منهم ، وهو ما يلي :

ان لبنان ، بالنظر لموقعه الجغرافي ، والتزاماته العربية ، فضلا عن ايمانه بمبادئ الحق والعدالة في العلاقات الدولية ، يرى انه يترتب على الأمم المتحدة ، في معالجتها لازمة الشرق الاوسط المدرجة على جدول أعمال جمعيتكم ، أن تحل القضية الفلسطينية في محلها المركزى الجوهرى فتتصدى لمعالجتها بصورة جذرية بحيث يتمكن الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة ، وفي طليعتها حق تقرير المصير ، واقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية . وهو أمر يفترض بالطبع جلاء اسرائيل جلاء كليا غير مشروط عن جميع الأراضي العربية المحتلة ، وفق لقرارات الأمم المتحدة .

ويفترض هذا الأمر كذلك ، الاقلاع نهائيا عن أية فكرة تؤدى الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم ، وينوع أخص رفض توطينهم في لبنان رفضا نهائيا وقاطعا ، وذلك من أجل لبنان ومن أجل الفلسطينيين في آن معا . وقد سبق للبنان أن أعلن مرارا بلسان رئيس جمهوريته المعبر عن موقف الشعب اللبناني بكل فئاته هذا الرفض ، كما تصدى لبنان ويتصدى لكل محاولة تؤول بشكل أو بآخر الى التوطين أو المس بسيادة لبنان واستقلاله ويوحدة أراضيه وشعبه . فليبنان يأبى أن يكون حلال ازمة الشرق الأوسط على حسابه سواء أكان ذلك مباشرة أم مداورة .

ولكن ريثما يتم التوصل الى وضع الحل الجذرى وتنفيذه ، فاننا نرى من حقنا على الأمم

المتحدة وعلى جميع الدول الاعضاء أن تعتبر انه ينبغي أن تعالج أيضا أزمة لبنان ، بالرغم مما يربطها بازمة الشرق الأوسط ، كأزمة قائمة بحد ذاتها ، لان بلدنا بما يمثل وبكيانه الجغرافي والانساني والسياسي ، جدير بأن يستقطب اهتمام الأسرة الدولية للحفاظ على وحدته ، واستقلاله ، وسيادته ، نموذجا يحتذى به في الشرق الأوسط بل في العالم ، وأن يحوز على تأييد ومساندة يتعديان التصريحات اللفظية المعلنة ، ويتجسدان بأفعال ايجابية ملموسة .

اننا نطلب أن يوضع حد سريع ، نهائي وجازم ، لأى عدوان اسرائيلي على لبنان أيا كان شكله ، وبصورة خاصة ، لأى ضرب وقائي على أراضيه . كما نطلب استعادة أرض الجنوب كاملة ، ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها وسلطتها على جميع أرجائها هيال جميع الافراد ، والجماعات دون أى استثناء ، وعلى ضبط الأمن والنشاطات ضبطا دقيقا .

ان خير وسيلة نبلوغ هذه الغاية ، بالاضافة الى العمل الدبلوماسي ، الذى ينبغي أن تضطلع به منظماتنا وأعضاؤها المؤهلون لذلك ، هي تعزيز دور قوات الأمم المتحدة في الجنوب ، بالشكل الذى يمكنها من تنفيذ مهامها بصورة شاملة ، فتتصدى للعمل العسكري في الجنوب ، أيا كان مصدره ، وتضبط الأمور وتؤمن بالتعاون مع السلطة اللبنانية ، وبصورة تدريجية استعادة الأرض وبسط سيادة الدولة اللبنانية عليها ، تنفيذاً لنص وروح مقررات مجلس الأمن ، بدون أى تهاون أو تساهل ، وأن تعطى لهذه القوات الامكانيات والتوجيهات اللازمة لذلك . وان السلطة اللبنانية على استعادة تام للاسهام ، بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة ، في الاجراءات المقتضاة .

نطلب أن تتأمن في جنوب لبنان بفضل مساندتك ، ولما للسلام العالمي من كسب في ذلك ، منطقة استقرار وهدوء وأن تراعى بدقة أحكام اتفاقية الهدنة اللبنانية الاسرائيلية ، التى كرسها مجلس الأمن وأكدها مجدداً في قراره الاخير رقم ٤٥٠ ، والتي لا تزال نافذة بكليتها ، بانتظار الحلال الجذرى العادل للقضية الفلسطينية في اطار السلام الشامل .

وان منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني ، التى اخترقت ، بفضل روحها الفضالية وعدالة قضيتها ، جدار العزلة الدبلوماسية التى حاولوا فرضها عليها ، لمدعوة في هذا الظرف بالذات الى أن ترتفع الى مستوى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقها ، والى مستوى الآمال المعلقة عليها ، فتحول حيويتها ونشاطها في جنوب لبنان الى صعيد العمل السياسي والدبلوماسي ،

وأن تتخذ مبادرة ايجابية في هذا الشأن ، تطمئن نفوس اللبنانيين وتتفق مع مستلزمات حقوق لبنان وسلامة أراضيه ، فتبرهن عن قدرتها على ضبط النفس في جميع الحالات ، وتدلل على احترامها المطلق لقرارات مجلس الأمن ، وعلى حرصها في آن واحد على مصلحتها العليا وعلى علاقاتها بالشعب اللبناني ، الذي تكبد في سبيل القضية الفلسطينية أكثر مما تكبده أي شعب آخر في العالم العربي . ان مثل هذا الموقف تفرضه روح الأخوة الصحيحة والتقدير للمسؤولية والرؤية السياسية البعيدة المدى ومن البديهي القول أن أحد الشروط لتحقيق ما نطلبه يكمن في مدى مساندة الدول الكبرى لمبادرات الأمم المتحدة ، وفي تحضير الجو السياسي الملائم للرضوخ للمنطق السليم وللاعتراف بسلطان الحق والقانون . وما من أحد يجهل أن لدى هذه الدول أكثر من وسيلة للتأثير والاغراء ، بغية تحقيق هذه الأهداف ، خصوصا وأن السلاح المستعمل في العدوان على جنوب لبنان متوفر بموجب اتفاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تحظر استعماله لمثل الغاية التي تستعمله إسرائيل من أجلها .

ولا بد لي من الاشارة بهذا الصدد الى القلق البالغ الذي أثاره هذا الموضوع في نفوس كبار المسؤولين السياسيين في العالم ، بل في داخل الولايات المتحدة الأمريكية حيث عبر كثيرون عن اهتمامهم ، وخصوصا أن استخدام الاسلحة الأمريكية الصنع بالشكل الذي جرى في لبنان ، يتعارض مع القوانين الأمريكية ومع تعهدات إسرائيل نفسها بهذا الشأن . ولا يخفى ما يترتب من جراء ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية من مسؤوليات سياسية ومعنوية كبرى .

كلمة أخيرة في هذا الصدد ، وهي أننا مدركون أن التزامات الأمم المتحدة تجاهنا لا تعني لبنان من القيام بالعمل الدبلوماسي ضمن اطار آخر ، للمساعدة على بلوغ الأهداف المرسومة . وان هذا النشاط لا يغرب عن بالنا وهو جزء من مشاغلنا .

وعلى ضوء قناعتنا بضرورة مصارحة أشقائنا وأصدقائنا ، وايماننا بأن لبنان ليس مستباحا لأحد ، تابعنا هذا النشاط في اطار المجموعة العربية التي دعوناها على أعلى المستويات ، لنرسم معا خطة تراعى واجباتها وامكاناتها في آن واحد ، بعد أن أصبح لبنان الساحة الوحيدة للمعركة في الشرق الأوسط ، وهذا غير معقول أو مقبول .

لقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارا نعلق عليه أهمية كبرى ، يتناول المساعدات الاقتصادية والانسانية للبنان وتنسيق النشاطات الدولية والمحلية في سبيل اعادة تعميره وانماه .

وإذا كنت قد تعمدت عدم التشديد على موضوع المساعدات التي سبق وقدّمها الامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، وكل دولة من دولكم للبنان ، وكذلك المساعدات التي يمكن ان نطلبها ، فليس في ذلك انتقاصا مني لأهميتها ولجدواها ولا تفاضيا عن الاعراب لشكرنا وتقديرنا لمقدميها . لكنه كان لا بد لنا من أن نعطي الأولوية للمطالب التي قد مناها ، لما في تنفيذها من ضرورة ملحة ولما سيكون لهذا التنفيذ من تأثير على مجمل الأوضاع اللبنانية .

ان تحقيق هذه المطالب يساعد ، في لبنان ، على توفير مناخ سياسي ونفسي يسهل عملية تعزيز القواسم المشتركة بين اللبنانيين ، أي الوفاق الوطني ، الذي له بدوره انعكاسات ايجابية على الأوضاع التي عرضناها . كما ان استعادة الدولة لسلطتها على أية منطقة ، ينعكس ايجابا على سائر المناطق اللبنانية .

كان لبنان وبوسعه أن يعود ، في نظامه ونمط حياة شعبه ، نموذجا للمبادئ السامية التي تركز عليها منظمة الامم المتحدة ، التي كان له الشرف ان يكون في عداد مؤسسيها . والحفاظ على هذا الشاهد الحي ، الذي تتمثل فيه تطلعات الانسانية للعيش ، بتسامح وتآلف ومحبة ، يكون بمساعدته على تخطي المحنة التي امت به ، لانه ضرورة ملحة ليس له ولمحيطه فحسب ، بل للبشرية جمعاء ، ولأنه أمانة في عهدة الأسرة الدولية .

في تاريخنا العريق ، الممتد الى آلاف السنين ، صفحات عديدة من المآسي الحالكة والأجاء المشرقة . ولكم شهدت شواطئنا وجبالنا ، على مر العصور ، قوافل غزاة ومغتصبين ، ولّت كلها كما تشهد اللوحات المنقوشة على الصخور القريبة من عاصمتنا ، ليبقى لبنان في ديمومته الخالدة .

شعب لبنان عقد العزم على الحفاظ على وطنه ، والدفاع عن حقوقه وصد الأخطار والمطامع المحدقة به وبوحدته ، من أية جهة أتت ، متسلحا بطاقاته الذاتية ، وبحقه المقدس في العيش في ظل الحرية والكرامة . فعسى أن لا تبخل عليه منظمنا ، بما يوفره لها ميثاقها ، بالمؤازرة والدعم .

السيد غيدل - غيورغييس ( اشيوييا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ،

يعتريني شعور بالزهو والرضا ان أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان انتخابكم بالا جماع ليس اعترافا كافيا بما تتميزون به من خصال



شخصية كديبلوماسي قادر ومحرك فحسب ، بل هو تحية مناسبة لدولتكم جمهورية تنزانيا المتحدة وكذلك لزعيمها المرموق الدكتور جوليوس نيريري .

ان الدور البناء الذي لعبتموه في المحافل الدولية المختلفة ولا سيما في جهود الأمم المتحدة وفي عملية تصفية الاستعمار ، غني عن البيان من جانبي . ان تنزانيا ، التي تمثلونها عن جدارة معروفة بأنها رائدة للقضية العادلة للشعوب المضطهدة في كل مكان ولا سيما في جنوب افريقيا . ومع وعينا بهذه الحقائق جميعها فاننا نبدأ مهمتنا في الدورة الراهنة للجمعية العامة ونحن واثقون من ان الموقف المتفجر والخطير الراهن في الجنوب الافريقي سوف يحظى ببحث دائب وواف وسوف يؤدي الى تقدم ملموس في تصفية شرور الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني .

أود كذلك ان أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم لسلفكم السيد انداليسيو ليينانو ، المشاعر المخلصة والتقدير من جانب وفدي لتلك الطريقة الباهرة التي رأس بها أعمال دورتنا الماضية للجمعية العامة . أقدم شكرى أيضا وتقديرى للأمين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ، لتفانيه وقدرته في رئاسة أمانة هذه المنظمة . ان ما يتميز به من حكمة ومثابرة قد مكن الامم المتحدة من دعم دورها في السعي وراء تحقيق السلم العالمي والازدهار .

وفي هذا السياق ، أود نيابة عن وفد اثيوبيا أن أرحب بالدولة التي حظيت باستقلالها حديثا وهي دولة سانت لوسيا ، وانضمت الى هذه الأسرة من الشعوب التي يتزايد عددها يوما بعد يوم .

ان افريقيا ، وهي الوطن الأم لثلث أعضاء الامم المتحدة كانت مسرحا لأبشع أشكال الامتهان العنصري والاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي . لقد قدمت الأجيال السابقة الكثير من الضحايا مما جعلنا نبلغ مرحلة اليوم نواصل فيها النضال من أجل تحرير القارة . صحيح ان كثيرا من دول افريقيا المستعمرة قد حققت استقلالها السياسي . ولكن العقدين الماضيين قد أظهرنا لنا أن الاستقلال الذي نتمتع به اليوم سوف يصبح عديم القيمة اذا ظلت افريقيا مقسمة وخاضعة لاستغلال حفنة من الشركات متعددة الجنسية . كما ان كرامة الأفارقة سوف تظل منقوصة اذا استمر الحرمان والامتهان وخضوع الجماهير في جنوب افريقيا .

ان الدكتور اجستينو نيتو كان زعيما باسلا وقادرا في النضال من أجل وحدة القارة وتحررها وقد كان أول رئيس لجمهورية أنغولا الشعبية . ان المنية المبكرة لهذا الزعيم الثوري والسياسي

المرموق جعلتنا نشعر بحزن كبير ازاءها نحن والجماهير المناضلة في افريقيا كما اعترانا شعور بالخسارة والتزام أكبر لتحقيق هدفه الذي ناضل من أجله طوال حياته وهو تحرير افريقيا بأكملها . ان التحرر الكامل لافريقيا هو مسؤولية ليست بالنسبة للجيل الراهن من الأفارقة فحسب بل كذلك بالنسبة للبشر قاطبة . ان الموقف الراهن في جنوب افريقيا يتميز بتصعيد ودعم النضال من أجل الحرية من جانب وحرب الاضطهاد والعدوان من جانب آخر . ان حركات التحرير الوطني في زيمبابوي وناميبيا ، مع المؤازرة التامة والتأييد من جانب الشعب الافريقي في هذه الأقاليم ، تقوم بكل نشاط وفعالية بتفويض الصرح العنصري والاستعماري في ساليسوري وبريتوريا . وفي محاولة مستميتة من أجل وقف مسيرة التاريخ ، فان النظم العنصرية وغير الشرعية في جنوب افريقيا ، من ناحيتها ، تقوم بقمع الجماهير الافريقية في كل الأقاليم الثلاثة . ان القتل العمدي للمناضلين من أجل الحرية باعتبارهم " ارهابيين " والقبض على المدنيين الأبرياء والتنكيل بهم باعتبارهم " متعاطفين مع رجال العصابات " ، وكذلك العدوان المسلح الصارخ ضد الدول المستقلة المجاورة ، قد أصبح من الأحداث اليومية .

وبينما نجد ان " سوابو " والجبهة الوطنية ، وعمما الممثلان الوحيدان الشرعيان لكل شعب ناميبيا وشعب زمبابوى على التوالي ، وكذلك حركة التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، تلقى مؤازرة ومساندة مستمرة من الشعوب المحبة للسلام والحرية في جميع ارجاء العالم ، فان تواطؤ بعض الدول الغربية وتعاونها مع النظم العنصرية في بريتوريا وسالزبورى يتميز في الوقت ذاته . ورغم فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد روديسيا وكذلك الحظر التام للأسلحة ضد جنوب افريقيا فان التعاون العسكري والاقتصادي بين بعض دول الغرب وبين النظم العنصرية لا يزال مستمرا دون توقف . ومع هذه التطورات فان كلا النظامين يحاولان خداع المجتمع الدولي ، وذلك باقامة حكومات عميلة تتكون من العناصر الخائنة والرجعية في الشعب الاسود ، كماولة يائسة من اجل كسب الاعتراف الدولي . ان المناضلين من اجل الحرية يقومون ، على اية حال ، بتقويض هذه المحاولات الفاشمة وذلك بضم صفوفهم واماطة اللثام عن الطبيعة الحققة والاهداف النهائية لهذه الانظمة العميلة وغير الشرعية في ويندهوك وسالزبورى .

ان استقلال زمبابوى وناميبيا وتحرير الجماهير الافريقية من قيود الفصل العنصرى ، قد ظلا زهاء امد طويل على جدول اعمال الامم المتحدة . وقد آن الاوان لاتخاذ اجراءات ملموسة ومجدية من جانب المجتمع الدولي . ومن اجل ذلك فان زعماء افريقيا المستقلة في اجتماع القمة الاخير الذى عقد في مونروفييا قد عقدوا العزم على دعم مساعداتهم لنضال التحرير في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، اود ان اؤكد ، من جديد ، التزام اثيوبيا الثورى الذى لا يتزعزع بالنسبة للقضية العادلة للجماهير المعانية في الجنوب الافريقي . وبينما نحبي جميع الذين يسهمون في نضال التحرير ، فان اثيوبيا تود ان تدعو جميع الشعوب والحكومات المحبة للحرية لكي تزيدهم من مساعداتها المالية والمادية لحركات التحرير ولدول المواجهة حتى يمكن ان نعجل يوم التحرير . ومن الحقائق المعروفة ، انه دون النظام العنصرى في جنوب افريقيا فان الاستعمار الاستيطاني في روديسيا كان من شأنه ان يختفي منذ امد بعيد ، كما انه دون التواطؤ والتعاون من قبل دول غربية ، لكان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والقهر العنصرى في جنوب افريقيا ، صفحات مطوية من التاريخ وعند معالجة الموقف في الجنوب الافريقي ، فانه ينبغي علينا الا تغرب عن النوا تلك الحقائق ، وينبغي ان تكون التدابير التي نتخذها متمشية مع المشاكل المطروحة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان الامم المتحدة تضطلع بمسؤولية خاصة . ان جنوب افريقيا قد اغلقت الباب في وجه جميع المحاولات من اجل تصفية الاستعمار في ناميبيا بطرق سلمية . وان اساءت استخدام النية الحسنة للمجتمع الدولي ، فان جنوب افريقيا قد حاولت استخدام فترة التفاوض في العامين الماضيين من اجل اقامة مؤسسات غير شرعية وعميلة لكي تضمن قبضة الاستعمار الجدي على الموارد الاقتصادية في ناميبيا . ورغم ان الامم المتحدة قد شجبت ورفضت مناورات بريتوريا ، فان هذه التدابير في حد ذاتها لم تغير من الموقف . ومن ثم ، فانه لزام على الامم المتحدة ان تتخذ التدابير الضرورية من اجل تنفيذ قراراتها ، حتى تكفل استقلال ناميبيا وتوحيدها على وجه السرعة . ان وفد بلادي بؤوك نداءه لمجلس الأمن لكي يعقد اجتماعا فوريا لبحث فرض عقوبات اجبارية وشاملة على النظام العنصرى في بريتوريا . ونأمل في ان دول الغرب دائمة العضوية في مجلس الامن ، الا وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ، سوف تعطي اذنا صاغية لنداء السواد الاعظم من البشر من اجل فرض فورى لتلك العقوبات .

وحيث ان الدول دائمة العضوية في المجلس تضطلع بمسؤولية اكبر ، فقد كنا نأمل ان تقوم بعض هذه الدول بالوفاء بالتزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى ميثاق منظمنا . ولكن للأسف ، فانه في هذه الدول ذاتها ، ولا سيما في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، فـ... الاجراءات الحكومية تعتبر انتهاكا عمدا للالتزامات الدولية ، ورفعنا من جانب واحد للعقوبات الاقتصادية . اننا ننظر الى هذه التطورات بقلق بالغ . ومن الواضح ان مجرد تغيير اللون ليس من شأنه ان يغير الطبيعة غير الشرعية والاستعمارية لنظام سالزبورى . ان السيطرة الاستيطانية لا تزال كما هي في روديسيا ، ونتيجة لذلك فان النضال من اجل تحقيق الاستقلال الفعلي والحرية والمساواة قد تدعم وتزايد ، ولست في حاجة الى ضرب مثل على ذلك . وفي رأينا فان هذا النضال ينفخي ان يستمر دون هوادة حتى تتم استعادة الكرامة للافارقة وحتى يتحقق النصر النهائي .

وانا تم تحقيق هذا النصر عن طريق الوسائل السلمية ، سوف نكون من بين اول من يرحب به . وفي رأينا فان اثيوبيا الاشتراكية وجميع دول افريقيا كذلك ، تراقب عن كثب مؤتمر لندن المنعقد حاليا بشأن زمبابوى . ورغم الخبرات المريرة وسلسلة المناورات التي سمحت بمد فترة التحرير بدلا من التعجيل بها ، فانه يحدونا امل خالص في ان نتائج مؤتمر لندن سوف تؤدى الى نقـ... سريع للسلطة للاغلبية الافريقية .

ان تحقيق حكم الاغلبية في زمبابوى والتقدم في القضاء على العنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، يتطلبان اجراءات فورية وحاسمة من جانب المجتمع الدولي . ومن ثم ، فانه من الضرورى تنفيذ قرار مجلس الامن فيما يتعلق بفرض حظر على الاسلحة الى جنوب افريقيا . ونظرا للخطر المحدق ، نتيجة لقدرة جنوب افريقيا النووية فانه ينبغي على مجلس الامن ان يعلن قطع جميع انواع التعاون النووى مع جنوب افريقيا .

وبينما نناقش التحرر التام لافريقيا ، لا يفوتني ان اؤكد التأييد التام لحكومتى لذلك النضال البطولى لشعب الصحراء الغربية من اجل تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة ، وللقرار الاخير للدورة السادسة عشرة لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

وفي هذا السياق فان اثيوبيا تحيي ذلك الموقف الحكيم والشجاع الذى اتخذته موريتانيا بالتخلي عن مطلبها وانهاء احتلال جزء من الصحراء الغربية . ويحدونا الامل في ان المغرب سوف تعيد النذر في موقفها الحالي وان تتبع المثال الذى ضربته موريتانيا ، حتى يمكن لشعب الصحراء الغربية ان يستعيد استقلاله ، ومن ثم يكفل السلام والامن في هذه المنطقة .

وان ننتقل الآن الى الموقف الدولى بصفة عامة ، فاننا نشهد ان هذا العام قد تميز بتصاعد في التوتر والنزاعات في افريقيا ، والشرق الاوسط ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وكلها تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين . كما ان العالم قد شهد ايضا تهاوى النظم الاستبدادية الواحد تلو الآخر ، وهذا دليل اننا كنا في حاجة الى دليل ، على انه لا يمكن ان يقف شيء في طريق الشعوب التي صممت على النضال من اجل الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية والسلام . ان انتصار شعب نيكاراغوا على استبداد سوموزا ونظام الاستعمار الجديد ، قد تم بتضحيات لا يمكن وصفها ، وهذا النتيجة المباشرة لبطولة القوى المناضلة تحت زعامة جبهة التحرير القومية السانديستية . وفي هذا الصدد فان حكومة وشعب اثيوبيا الاشتراكية يقدمان تهنئة حارة لدول امريكا اللاتينية والكاريبي ، لذلك الشعور الكبير بالمسؤولية والتفاني والحزم الذى ابدته بكل بسالة في معارضة جميع اشكال التدخل ولاسيما التدخل العسكرى في نيكاراغوا .

اننا نؤيد تماما شعوب أمريكا اللاتينية والكاريبية في نضالها العادل من أجل تحقيق حقوقها الشرعية على مواردنا الطبيعية ، وعلى قيادة حياتها السياسية دون تدخل أجنبي حتى يمكنها أن تقيم نظاما اقتصاديا واجتماعيا عادلا .

ان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال يجعل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أمرا عسيرا بصفة متزايدة . ان المناورات التي تحاك بمهارة والخيانة التي شهدناها أخيرا قد نجحت في تأكيد حقيقة أن موضوع حقوق شعب فلسطين هو لب مشكلة الشرق الأوسط .

ان اتفاقتي كامب دافيد وما تبعهما من معاهدة بين مصر واسرائيل لم تغفل فقط هذه القضية الهامة والمركزية ، بل كذلك قد جعلت اسرائيل أكثر غطرسة وتعنتا . ان ذلك يظهر بوضوح في اقامة المستوطنات غير الشرعية في الاراضي العربية المحتلة ، وفي العدوان الاسرائيلي المتزايد ضد وحدة وسلامة اراضي لبنان .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الصفقات المنفصلة بين مصر واسرائيل قد زادت من التوتر والنزاع بين دول المنطقة . ولهذه الاسباب فان اثيوبيا الاشتراكية ترفض تلك الصفقات المنفصلة ، وتؤكد أنه لا يمكن أن يكون هنالك حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط الا اذا كان في اطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة التي تنص على انسحاب تام من جانب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، والممارسة التامة من جانب شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة له . ولتحقيق هذا الهدف ، فان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع له أهمية بالغة . ومن ثم فان اثيوبيا تعزز مؤازرتها التامة للقضية العادلة لشعب فلسطين وللدول العربية التي لا تزال اراضيها محتلة منذ وقت بعيد .

ان اثيوبيا الاشتراكية تحث - أيضا - جميع الاطراف المعنية لكي تبذل الجهود اللازمة التي تهدف الى استئناف المحادثات بين الطائفتين في قبرص ، بغية التوصل الى حل مقبول للطائفتين على أساس مبادئ وقرارات الأمم المتحدة . ومرة أخرى ، فاننا نؤكد تأييدنا لنضال شعب قبرص من أجل الحفاظ على سيادته ودعمها ، وكذلك الحفاظ على استقلاله ووحدة اراضيها ، وعلى سياسة عدم الانحياز التي ينتهجها . ومن ثم ، فاننا ندعو الى وقف جميع التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية لقبرص .

ان الموقف في جنوب شرقي آسيا لا يقل خطورة عما كان عليه في العام الماضي ، ان شعب فييت نام البطل قد تعرض لعدوان مسلح أجنبي آخر . لكنه - مرة أخرى - قام وينجاح بقهر المعتدين . الا أن سيادة ووحدة أراضي كل من فييت نام ولاوس ، لا تزالان معرضتين لخطر وشيك الوقوع . وبعد الاطاحة بنظام بول بوت - انغ ساري البغيض ، فان شعب كمبوتشيا يقوم بتلك المهمة الصعبة لتعمير بلاده التي خربت ، ويواجه مناورات عاتية من جانب الرجعية الدولية والامبريالية اللتين تحاولان أن تفرضوا عليه نظاما قاتلا وشريرا .

وفي هذا الصدد ، لا يفوتني أن أعرب عن استيائنا العميق ازاء قرار الجمعية العامة بتخصيص مقعد في الأمم المتحدة لشخص ندونا بأعماله ، كممثل لشعب كمبوتشيا . ان مثل هذا القرار - يسهم في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة ، وليس من شأنه أن يدعم أيضا هبة هذه المنظمة . ومن ناحية أخرى ، فان هذا الانكار الصريح للواقع والعدالة على المدى الطويل ، سوف يمثل خطرا على الثقة في الأمم المتحدة ، وهي منظمة تستحق مصيرا أفضل من سالفها عصابة الأمم .

لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الفعلي ، يشكلان احدي المشاكل الملحة في السياسة العالمية المعاصرة . وينبغي أن نؤكد كذلك أن الوقف المبكر لسباق التسلح ، ولا سيما في المجال النووي والتحقيق الجماعي لهذا الهدف الذي طالما صبونا اليه لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، من شأنه أن يدعم السلم الدولي والأمن والتعاون ، كما أنه سيوجه موارد جوهرية لصالح التنمية السلمية للبشر .

ان لجنة نزع السلاح ، التي أنشئت حديثا ، وهيئة نزع السلاح قد عقدتا دورتيهما الاولى وحققا قدرا من النجاح . الا أن سباق التسلح ينبغي أن تبذل بشأن جهود أكبر حتى يمكن وضع حد له . ومن ثم فانه ينبغي أن تقوم جميع الدول باظهار ارادتها السياسية ، وأن تحاول بفعالية أكبر ، استخدام تلك الأجهزة التفاوضية ، والتي تعتبر أساسا لدعم برنامج نزع السلاح كما أقر ذلك في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة .

ان الجمعية العامة ، في العام الماضي ، قد أكدت أهمية إبرام اتفاقيات بالنسبة لحظر شامل للتجارب النووية والأسلحة الكيماوية . ولكن - للأسف - لم نحرز تقدما كبيرا في تلك الموضوعات الهامة . وينبغي أن نؤكد كذلك أن أي اخفاق من جانب الدول النووية للوفاء بمسؤولياتها والتزامها

من أجل وقف سباق التسلح ، وللتقدم لاختان اجراءات فعلية لنزع السلاح ، انما يعنى أن العالم سوف يواجه خطر القضاء على فعالية نظام عدم الانتشار .

ان هذا الاتجاه واضح وينذر بالخطر ، وقد تأكد في الاجتماع الاخير للدول غير الساحلية والدول الساحلية للمحيط الهندي . وادراكا من هذه الدول لمخاطر امتداد سباق التسلح النووي الى منطقة المحيط الهندي ، فقد حاولت جاهدة منذ أمد بعيد فرادى وجماعات تهيئة ظروف تكفل الحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ، ولكي تتمكن من حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظروف يظللها السلم والهدوء .

ان اجتماع الدول غير الساحلية والدول الساحلية للمحيط الهندي ، الذي عقد تنفيذا للاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٩٧١ ، كان برهانا واضحا على الحاجة الماسة للقضاء على التصاعد التنافسي للوجود العسكري للدول النووية من المنطقة . ولكن ، للأسف ، ورغم ما أعرب عنه من تمنيات من جانب الدول الساحلية والدول غير الساحلية ، فان التطورات الاخيرة في المنطقة تأخذ اتجاه زيادة القواعد العسكرية القائمة ، وكذلك استخدام المزيد من الوحدات البحرية مما يعتبر دعما لسباق التسلح النووي ، ويشكل خطرا جسيما على استقلال وأمن واستقرار دول المنطقة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد نداء منظمة الوحدة الافريقية ، القائل بأن جعل افريقيا قارة غير نووية لا يمكن أن يكون له أى أثر طالما أن الدول الامبريالية تواصل تعاونها في المجال النووي مع نظام الفصل العنصرى في بريتوريا .



ومن التطورات الهامة التي جرت هذا العام في مجال نزع السلاح ، التوقيع على معاهدة سولت ٢ من جانب زعمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولا شك أن هذه المعاهدة تعتبر بمثابة خطوة على الطريق الصحيح ، حيث أنها تسهم في استقرار استراتيجي وتخفف مخاطر الحرب النووية . وحيث أن جوهر سولت ٢ هو الحد من مستويات الأسلحة الاستراتيجية بين الدولتين النوويتين العظميين ، فإنها يمكن أن تحظى بأهمية عالمية إذا ما شكلت خطوة نحو وقف وعكس سباق التسلح النووي .

ومن الواضح ان أى تقدم في مجال نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين يقتضي بالضرورة تعاوننا على الصعيد الدولي وثقة بين الدول ، وتمشيا كاملا مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . ومن ثم ، فلقد شعرنا بالارتياح لأن مقترحين مما قدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة يهدفان الى تحقيق اهداف نزع السلاح ، وتعزيز الامن الدولي . ونحن نشير هنا الى المقترحين اللذين قدمتهما تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، وهما : الاول ، اعتماد اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح . والثاني ، هو عدم السماح بالسياسة القائمة على الهيمنة في العلاقات الدولية . ولا يأتي هذان البنندان في الوقت الملائم فحسب بل ان لهما أهمية بالغة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ويسر وفد اشيوبيا ان يقدم تأييده الخالص لهما .

وأود الآن ان انتقل الى موضوع لا يقل أهمية عن الموضوعات التي ذكرتها ؛ الا وهو موضوع التعاون الاقتصادي والتنمية .

فكما نعلم جميعا ، فان المجتمع الدولي في الوقت الراهن يجد نفسه وسط مفاوضات هامة في المجالات الاقتصادية ، ذات أثر كبير على محاولتنا لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل وقائم على المساواة . ويقتضي المطلب الرامي الى تحقيق المساواة والعدالة احداث تفسيرات اساسية في النظام الاقتصادي الدولي حتى يمكن أن نكفل لجميع الدول اسهاما أكبر في الحياة الاقتصادية الدولية ، وقسطا عادلا في الفوائد المترتبة على ذلك . وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قد عبر عنها اعلان برنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد - والذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة - فان النتائج التي تحققت لم تكن وافية بالتوقعات .

ان المفاوضات الجارية حتى الآن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في المحافل الدولية المختلفة من أجل احداث تغييرات جوهرية قد وصلت الى طريق مسدود . ويرجع هذا الافتقار الى التقدم الى عدم وجود الارادة السياسية الفعلية من جانب اغلبيية كبيرة من البلدان المتقدمة من أجل الدخول في حوار مفيد . وقد اتضح ذلك بجلاء خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في ايار/مايو الماضي في مانيلا ، وكذلك في اجتماعات اللجنة التحضيرية لاستراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، وكذلك في الدورة التي انتهت مؤخرا للجنة الجامعة التي تأسست بقرار الجمعية العامة ١٧٤ ( د / ٣٢ ) حيث وجدنا أن البلدان الصناعية قد أظهرت مواقف متشددة ازاء المطالب المشروعة للبلدان النامية .

ان سياسات البلدان المتقدمة والتي تتركز على الاهتمام بالشؤون الداخلية لم تجعل عملية المفاوضات اكثر صعوبة فحسب ، بل انها جعلت تحقيق هذه الاهداف التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية السابعة سرايا . ان ما نشعر به من قلق ليس فقط بسبب الافتقار الى الارادة السياسية من أجل التعجيل بهذه المفاوضات . وانما كان للحوار بين الشمال والجنوب ان ينجح ، فانه يجب أن تكون هناك رؤية سياسية ، يملئها الامل في مستقبل عادل ، أكثر من مجرد الرغبة في التمسك بمزايا قصيرة الامد في الوقت الراهن . وطالما ان البلدان المتقدمة تصر على الطرق والاساليب القديمة فلن يمكننا التوصل الى حل عملي للقضايا الرئيسية التي تؤثر في العالم النامي .

ويعتقد وفد بلادى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسعى الى بذل مبادرة جديدة ومنهج فعال من أجل تحقيق نتائج ملموسة ، يكون من شأنها ان تعزز اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد تماما ان يقدم اقتراح مجموعة ال ٧٧ في تلك المفاوضات العالمية بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية في الدورة الاستثنائية المزمع عقدها في ١٩٨٠ . ونعتقد أن هذا المنهج الذى ظهر في هافانا من جانب المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، سوف يشكل منهما مبتكرا من شأنه ان يكسر حالة الجمود الراهنة .

ويجب أن نبذل كل جهد من أجل أن نبدي تغييرا في المواقف ، وحتى نبدأ في منهج جديد لوضع حد لذلك المناخ الراهن الذى يتسم بعدم الوضوح في العلاقات الاقتصادية الدولية . ولذلك يرى وفد بلادى ان العلاقات الاقتصادية التي تقوم على أساس الوضع الراهن سوف تؤدى الى اتجاه عكسي في الموقف الاقتصادى الدولي الذى لا يبشر بالخير للسلام والأمن .

ان وفد بلادى يعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يشارك في رؤية تسود فيها المساواة والعدل في العالم . ويعتقد أيضا أن أى نظام اقتصادى عالمي عادل وقائم على المساواة ينبغي أن يقوم على أساس نظام اقتصادى عادل في كل دولة . وحيث أننا ملتزمون بتحقيق العدالة الاجتماعية على الصعيد القومي ، فاننا نقوم في الوقت الراهن باحداث تغييرات هيكلية أساسية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا .

ان حكومة اثيوبيا الاشتراكية تجتهد الآن من أجل رفع مستوى المعيشة للجماهير التي ظلت تعاني لقرون ، من النظام الاقطاعي البالي ، وذلك عن طريق برنامج تنمية اقتصادية حقيقي . وفي هذا الصدد ، فقد قمنا بالاعلان عن حملة من أجل التنمية الوطنية الثورية ، ومجلس أعلى للتخطيط المركزى . ان الهدف الرئيسي لهذه الحملة هو اعادة بناء الاقتصاد الوطني ، وهو اقتصاد قد مزقته حرب العدوان ، وكذلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة وأعمال التخريب التي ساعدت عليها قوى الرجعية والافوضى .

وفي خطابه الى الامة في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بمناسبة بدء الخطة قصيرة الأجل للحملة الوطنية الثورية ، فان الرفيق الرئيس منفستو قد قال ، مخاطبا شعبه :

” . . . انه ليوم تاريخي ، ينبغي أن نحقق فيه اختيارا بين بلد نجد فيه

الجماهير العريضة في اثيوبيا جائعة ومحرومة وتعيش على الصدقات ، ويضرب بها الجهل . . . الخ او بلد اشتراكي يزدهر بنفسه ، قوى تسوده المساواة والعدل والسلام والسعادة والرخاء الجماعي . . . ”

ان الحكومة العسكرية المؤقتة لاثيوبيا الاشتراكية على وعي بأن المصير الاقتصادي للامة يكمن أولا وأخيرا في أيدي شعبها وفي مواردها قد عبات جميع هذه الموارد الطبيعية والبشرية لزيادة القدرة الانتاجية وخاصة في القطاعات الزراعية والصناعية .

ونحن ان نؤكد على سرعة تحسين الموقف الغذائي للدولة خلال الحملة ، فان الرفيق

الرئيس منفستو قد قال :

” ان حملتنا سوف تركز أساسا على الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية

مع تأكيد خاص على موضوع ايجاد حل للعجز الراهن في الغذاء. ان مهمتنا الاولى ان  
ينبغي ان تكون انقاذ مواطنينا من الجوع الذي عانوا منه أمدا طويلا".  
ومن ثم، فإن المرحلة الراهنة من الحملة تعطي الاولوية لاعادة توطيئ الاشخاص الذين  
اقتلعهم الجفاف المتكرر والطويل وغيره من الكوارث الطبيعية ونقلهم من المناطق الهامشية الى  
البقع التي تتوفر فيها امكانيات زراعية في مناطق مختلفة من البلاد .

ان هذا التعهد ، دون شك قد وضع عبئا ثقيلا على مواردنا القليلة . ان العبء المالي اضطلع به جميع أهالي اثيوبيا الذين ينظرون الى هذه الحملة باعتبارها واجبا مقدسا لمساعدة اخوان واخوات لهم أقل حظا . وحيث ان التضحيات والاسهامات من جانب شعبنا وحده لا يمكن ان تكفي فاننا نعتقد ان المجتمع الدولي الذي اسهم اسهاما قيما في جهود الفوث في الماضي سوف يظهر اهتمامه الانساني بعملية اعادة التوطين الجارية ، بتقديم مساهمات سخية .

ان وفد بلادى - والفالية العظمى من هذه الجمعية - يستهدى بذلك التحليل الكامل للموقف الدولي والقرارات التاريخية التي اعتمدت في المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في هاغنا منذ أسابيع مضت ، ومن ثم فمن الملائم ان نشير اشارة موجزة الى ذلك المؤتمر التاريخي حتى ندحض ما يقوله النقاد الذين يتوجهون بالنقد لحركتنا من أجل خدمة أهدافهم الأنانية ، والذين يحاولون بذور الشقاق بين دول عدم الانحياز .

وينبغي أن نذكر انه قبل مؤتمر هاغنا فان قوى الرجعية الدولية والامبريالية كانت منهمة في حملة منسقة من التضليل ضد الدولة المضيفة للمؤتمر السادس بهدف التقليل من قيمة المؤتمر وأعماله . الا ان جهودهم العقيمة اخفقت وأصبحت الحركة أكثر قوة وأكثر اتحادا من أى وقت مضى . ان كوبا كدولة مضيفة وزعيمها الثورى الرفيق فيديل كاسترو روز يستحقان أعظم الشكر من ناحيتنا للدور الهام الذى لعباه في جعل اعمال هذا المؤتمر تكفل بنجاح عظيم .

ان تصريحات معظم الزعماء في المؤتمر ، وكذلك الاعلان الختامي وبرنامج العمل ، والقرارات التي اعتمدت بالاجماع لا يمكن الا أن تنهض دليلا على هذا النجاح المرموق الذى تحقق في هاغنا ، وكذلك برهاننا واضحا على تضامن ووحدة هدف دول عدم الانحياز . وفي هاغنا فان حركة عدم الانحياز قد أكدت من جديد معارضتها القوية للامبريالية والاستعمار والاعتماد الجديد والفصل العنصرى ووضعت برنامجا ضخما للعمل في الأعوام القادمة .

وبسبب هذه الحقيقة على وجه التحديد فان الامبريالية والقوى الكبرى المفتتحة مع الاطماع التوسعية وأطماع السيطرة وتواصل محاولاتها وجهودها لعاقة تنفيذ القرارات التي اعتمدت فسي هاغنا ولتقويض وحدة دول عدم الانحياز ، ان هذه المحاولات الشريرة يجب أن ترفض وتقدر ما تستحق من ازدراء .

وان نحن على مشارف عقد جديد ، هو عقد الثمانينات فاننا نرى العالم يواجه تحديات جديدة بينما تبقى المشاكل القائمة بدون حل . وان التاريخ قد سجل ان كل عقد وكل قرن يطرح تحدياته وكثيرا ما تعمل البشرية عبقريتها ومواردها وتواجه هذه التحديات ببسالة وتصميم . اننا على اقتناع تام بأن القضايا والمشاكل التي سوف نواجهها في الثمانينات سوف نقابلها برؤيا واضحة وتصميم أكيد . كما اننا على يقين ان الامم المتحدة سوف تلعب دورا بناءً وأكثر فعالية في اقامة نظام عالمي يقوم على أساس السلام والعدالة والحرية والمساواة والازدهار .

الامير سعود الفيصل ( المملكة العربية السعودية ) : بسم الله الرحمن الرحيم ،

السيد الرئيس ، السادة الأعضاء الكرام ، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس ان استهل كلمتي بهذه بتقدير التهنئة باسم وفد المملكة العربية السعودية بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية ، وان دل ذلك على شيء فانما يدل على حسن الاختيار ، وعلى ما تتحلون به من كفاءة عالية لمثل هذا الموقع الهام ، وللآمال الكبيرة التي نعلقها جميعا عليكم . كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الى سلفكم معالي السيد اندالاسيو ليغانو على رئاسته الموفقة للدورة السابقة . وكذلك فانه لمن دواعي سروري أن أعبر نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية عن عميق امتناننا وتقديرنا للجهود المخلصة التي يبذلها معالي الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم في سبيل تدعيم فعالية الامم المتحدة بما يمكنها من تحقيق أغراضها وأهداف ميثاقها . وانتمز هذه المناسبة لأضم صوتي الى أصوات رؤساء الوفود الآخرين في الترحيب بانضمام سانت لوسيا كعضو جديد في الامم المتحدة للمشاركة مع سائر الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الخيرة النبيلة التي تسعى اليها المنظمة .

انما كان من الاسراف في التفاؤل ومن الافراط في المثالية القول بأن منظمة الامم المتحدة قد حققت جميع الآمال التي تعلقها عليها شعوب العالم ، فانه من الالتزام بالواقعية عدم انكار فضلها فيما قامت وتقوم به من منجزات فلقد استطاعت أن تكون منبرا عالميا للشعوب تعبر من خلاله عن أمنيتها وتطلعاتها ، ولقد تمكنت من الاقرار بالكثير من الحقوق التي كانت ولا تزال تدعو تلك الشعوب لضمانها وتوكيدها ولقد نجحت في ضم عدة أعضاء جدد الى أسرة الشعوب المتمتعة بالسيادة ولقد رصدت موارد مادية وبشرية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى أنحاء

العالم ، ولقد سعت لتخفيف حدة التوتر العالمي والحيلولة - ما وسعها الجهد - دون تفاقم الأزمات المحلية وتحولها الى صراعات متعددة الأطراف .

ولعل المشكلة الكبرى التي تجابه هذه المنظمة وتمنعها في كثير من الأحيان من النهوض بمسؤولياتها الجسيمة الملقاة على عاتقها ، هي انها لا تزال تعمل في عالم لا يؤمن بها ايماننا كافيا ، وتتحرك في وسط قوى جبارة متناحرة ودول دأبت على الاستئثار والغلبة ، ولكن هذه المنظمة ومنظمات أخرى اقليمية وقارية ودولية تجاربيها وتسعى معها لتحقيق الأهداف المنوطة بها كمنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، هذه المنظمات في مجموعها وسائل لا غنى عنها وأجهزة لا بد من دعمها وتطويرها اذا أرادت البشرية أن تحافظ على أمنها وسلامها ورخاء ورفاهية شعوبها .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي بما تقوم به من مبادرات وأدوار بناءة في سبيل توثيق وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء فيها ، تسعى في ذلك لتوفير الخير والتقدم لتلك الدول ، ومن ثم للبشرية جمعاء ، محققة بذلك أهداف منظمة الامم المتحدة ومعمة لمبادئها .

ان بلادى لتعزز وتفتخر بانتمائها لهذه المنظمة ، فالاسلام هو دينها وعقيدها ، والقرآن الكريم هو دستورها ونبراسها ، وقد أثبتت مبادئ الاسلام الخالدة ومعتقداته الثابتة الأصيلة قدرتها على استيعاب أساليب الحياة الحديثة بكل ما تتسم به من ظواهر اقتصادية معقدة ومن متغيرات علمية وتقنية في ظل اطار انساني واجتماعي يحفظ للانسان كرامته ، ويحقق للمجتمع العدالة والمساواة .

في مجال العلاقات الدولية ، فاننا كمسلمين ، لانكن العداوة والبغضاء لغيرنا من المجتمعات البشرية في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب ، وانما يحثنا ديننا على اقامة جسور الاتصال والتعاطف بين مختلف الأمم مستمدين ذلك من قول الله تعالى :

” قل لله المشرق والمغرب يهدى من يشاء الى صراط مستقيم ، وكذلك جعلناكم

أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ” . ( البقرة : ١٤٢ ، ١٤٣ )  
فالقرآن ان سمانا أمة وسطا ، طالبنا بالتوسط والاعتدال في الأمور ، وأن ننبذ نظريات التعصب والكرهية ، وأن نطأ بأقدامنا خرافات الاستعلاء العنصرى أو الثقافي ، وأن ننقل الى مجال العلاقات الاجتماعية والدولية مفاهيم الرحمة والاحسان والعدل والمساواة ، والتي تشكل لب الايمان وجوهره . والاسلام ان هو دين يخاطب العقل ، فانه يناهض التخلف في مختلف صورته وأشكاله ، ويشجع حرية الفكر ، ويستوعب منجزات العصر ، ويحرض على متابعتها ، وقد كانت الحضارة الاسلامية ينبوعا نهلت منه أمم العالم في مختلف فروع العلم والمعرفة .

لقد قامت جامعة الدول العربية أيضا تمشيا مع أهداف منظمة الأمم المتحدة وانسجاما مع مبادئ ميثاقها ، بأدوار فعالة وبناءة ترمي الى تعميق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء فيها ، بهدف توفير الاستقرار والأمن والرخاء لدول المنطقة ، ولكنها في مسعاها هذا وفي مسعى الدول العربية الأعضاء فيها ، ارتطمت بعقبة كؤود حالت ولا تزال دون امكانية استتباب السلام والاستقرار والازدهار ، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب ، بل وهددت السلم والأمن الدوليين ، وأعني بذلك الدور العدواني المستمر الذي تقوم به اسرائيل والسياسة الاستيطانية العنصرية البغيضة التي تنتهجها . ان تحدى اسرائيل وعدوانها المستمر لهو لب القضية الفلسطينية ، قضية جميع الذين يؤمنون بحق كل شعب في تقرير مصيره .



ونحن حينما نتحدث عن العدوان الاسرائيلي ، فاننا لا نقتصر في وصفه على انه اعتداء على شعب آمن مستقر في وطنه الطبيعي واستباحة أرضه وممتلكاته ، أو على انه استهتار للمبادئ والمثل العليا الانسانية وتحد صاخر للقرارات التي تتخذها الهيئة الدولية ، بل اننا نتحدث عنه أيضا باعتباره عدوانا على الحقائق والقيم الأخلاقية والمثل الانسانية العليا .

ان المملكة العربية السعودية تقرر وتؤكد انه رغم المحاولات والمبادرات المبتورة التي تشهدها الساحة العربية والساحة الدولية ، والتي تزعم انها تسعى لايجاد حل للقضية الفلسطينية ، فان العدوان الاسرائيلي لا يزال مستمرا بشكل أو بآخر رغما من المقولة التي يتبناها المتفائلون من أنصار ومؤيدي كامب دافيد ، والتي مؤداها ان اسرائيل ستستجيب للمطالب العادلة ان هي شعرت بأن الأمن الذي تتشده سيتحقق ، ولكن الواقع أثبت خلاف ذلك ، حيث لا تزال اسرائيل تؤكد بتصرفاتها انها تريد الأرض ولا تريد السلام . وهذا العدوان الاسرائيلي المستمر لم ينته ، ولن ينتهي ، ما لم يصبح في الامكان ابراز كل المعطيات الأساسية التي يمكن أن تشكل قاعدة صلبة ومثينة للسلام العادل فيتحقق الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس الشريف ، ويطمئن شعب فلسطين الى حقوقه الثابتة والمشروعة في تقرير مصيره على أرضه ووطنه . ومن أهم هذه المعطيات ضرورة اشتراك صاحب القضية الأصيل ، والطرف الأساسي في النزاع وهو الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب .

وانا ما استعرضنا مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي تدين الأعمال العدوانية لاسرائيل ، وتؤكد حق الشعب الفلسطيني في وطنه وتؤيد عروبة القدس ، فلن نجد في أي منها ما يؤيد المنطق الاسرائيلي التوسعي ، أو يقبل الادعاءات اللامنتطقية التي تتبناها اسرائيل ، ومنها مقولة الحدود الآمنة التي تفتق عنها التضليل الصهيوني بعد أن عجزت اسرائيل عن ايجاد المبررات المنطقية لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، فاسرائيل تتخذ من فكرة الحدود الآمنة تكفة لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، رغم أن الواقع يؤكد حاجة العرب وليس حاجة اسرائيل الى الأمن ، فاسرائيل هي دائما المعتدية ، واسرائيل هي التي تملك من الأسلحة ما لا تملكه الدول العربية ، واسرائيل هي التي يضمن أمنها وسلامتها الشرق والغرب على حد سواء . ولعلنا جميعا نعلم أن منظمنا هذه بما تشمله من أجهزة وهيئات قد شغلت بهذه القضية

أكثر من ثلاثين عاما ، أصدرت خلالها كثيرا من القرارات التي ضربت بها اسرائيل بتعننتها وتصلبها  
وصلفها عرض الحائط .

ومن ثم ، فاننا على يقين تام بأن الحاجة الآن ليست الى اصدار قرارات جديدة ، بقدر  
ما هي الى العمل الجاد نحو اتخاذ التدابير والاجراءات التي ترمي الى تنفيذ وتطبيق هذه  
القرارات . ولعل ما نلاحظه من وجود وعي دولي متزايد لعدالة هذه القضية يساعد على اتخاذ مثل  
هذه التدابير والاجراءات ويكشف النوايا الاستعمارية التوسعية للكيان الصهيوني ، والتي تهدد  
الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم بأكمله . ولا يفوتني هنا أن أشيد بالتطور الملموس  
في موقف دول السوق الأوروبية من القضية الفلسطينية بما يدل على تفهم جوهرها وضرورة حلها على  
أساس تقرير المصير للشعب الفلسطيني انطلاقا من اعتبارات الحق والعدل والانصاف . كما أننا  
نعتبر أن الأوان قد آن لكي تتغير نظرة مجلس الأمن تجاه قضية الشعب الفلسطيني ، واعتبارها  
مجرد قضية لاجئين لا وطن لهم ، واعادة النظر تجاه هذه القضية ، كما سبق أن فعلت الجمعية  
العامة ، على اعتبار أن هذه قضية شعب قد سلبت حقوقه وجرده من وطنه واغتصبت ممتلكاته .

(الأمر سعود الفيصل ، المملكة  
العربية السعودية )

ولعلي لا آتي بجديد اذا قلت لكم ان العرب لم يتسببوا في ايجاد هذا الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، بل لقد فرض عليهم فرضا ، وان الشعب الفلسطيني لم يكن في يوم من الايام معتديا او محتلا لأراضي الغير ، بل يثبت التاريخ انه كان هو المعتدى عليه ، والمنتهك حقوقه ، والمستباحة ارضه وممتلكاته .

وان المملكة العربية السعودية تؤكد ايمانها الثابت بأن السلام والامن والاستقرار لن يستتب في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم اجمع ما لم يتم التوصل الى الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية ، والمتمثل في استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة ، ومن بينها حقوقه التام في انشاء دولته على ارضه ، وكذلك ما لم يتم الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

كما تؤكد بأن اي حل للمشكلة الفلسطينية لا يضمن عودة القدس للسيادة العربية ويتيح للعرب وغير العرب من مسلمين ومسيحيين ويهود الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية ، وهو حل مرفوض من اساسه وغير مقبول ، فالقدس بضمونها الديني وأهميتها الجغرافية والسكانية ، هي المحك الرئيسي لنوايا اسرائيل ورغبتها في تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ونوايا اسرائيل التوسعية والعدوانية ليست في حاجة الى اثبات فتصرفاتها وأعمالها واضحة الدلالة على هذه النوايا ، والا ، فبماذا نفسر انشاء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية ، وغزة ، والقدس والجولان ؛ وبماذا نفسر السماح اخيرا للمواطنين الاسرائيليين باحتلال الاراضي في الضفة الغربية وغزة ؛ وبماذا نفسر تصريحات رئيس وزراء اسرائيل بأن الحكم الذاتي هو للشعب وليس على الارض ؛ اي بكل وضوح : لا حق للفلسطينيين في ارضهم ، ولا حق لهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم . ولا بد لي من الاشارة الى الخطاب التاريخي الذي القاها قداسة البابا جون بول الثاني امام الجمعية العامة في الثاني من تشرين الاول / اكتوبر ، وخاصة تركيزه على المثل والقيم الروحية ، التي يجب ان يتمسك بها العالم امام الموجات المادية المتعددة ، التي يجابهها ، لكي يتحقق السلام والعدل والحرية ، وان ما ابداه قداسته يلتقي مع ما يدعو اليه الدين الاسلامي وما يدعو اليه المسلمون . ومن هذا المنطق فلا بد ان يتمتع اتباع الاديان الموحدة الثلاثة بحقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية في حرية كاملة في القدس الشريف ، الامر الذي ، كما نعتقد ، لا بد معه من

عودة القدس الى السيادة العربية ، حيث يتمتع جميع المؤمنين ، في اطار ذلك ، بحرية العبادة ، واقامة شعائرهم في ظل نظام يحقق لهم تلك الحرية ويضمنها على قدم المساواة .

ان الدول العربية جميعها تريد السلام وتسمى اليه ، ولكنها ، وقد صبرت طويلا فسي مواجهة الصلف والتعننت الاسرائيلي ، سوف تجد نفسها ، في وقت من الاوقات ، وقد فاض الكيل ، مرغمة على تبني مواقف معينة ، وردود فعل محددة لا مفر من اتخاذها ، حرصا على كرامتها ، ودفاعا عن نفسها وحماية لحقوقها المشروعة التي لا يمكنها التفريط فيها . وهي وان اختلفت في مواقفها من الجهود والمبادرات الدولية ، فانها لم تختلف على ارادة السلام العادل والشامل .

ومن جهة اخرى ، فان المملكة العربية السعودية تعلن عن استنكارها الشديد للعقدوان الاسرائيلي الوحشي المستمر على جنوب لبنان ، والذي يستند على مزاعم اسرائيلية تدعي - بهدف تضليل الرأي العام - بان اعتداءها على جنوب لبنان الهدف منه حمايتها من الوجود الفلسطيني هناك . ولا يخفى ما في هذه المزاعم من طمس للحقائق وتشويه لها . فان تواجد الفلسطينيين في جنوب لبنان جاء في المقام الاول ، نتيجة اعتداء اسرائيلي على الشعب الفلسطيني الآمن ، واخراجه من دياره الاصيل . كما ان المملكة العربية السعودية ، تناشد المجتمع الدولي بصفة عامة ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، ان تتخذ الاجراءات الحاسمة والكفيلة ، بوضع حد لهذه الاعتداءات ، لما تنطوي عليه من مخاطر ومحاذير ومن نقض للمبادئ الدولية القانونية والاخلاقية ، وانتهاك للقيم والمثل الانسانية العليا . وتناشد الدول التي تدعم اسرائيل ، بشريا وعسكريا واقتصاديا ، ان تمتنع عن ذلك مساهمة منها في وقف الاعتداءات الاسرائيلية ، ودعما منها لتحقيق الأمن والسلام .

ان الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الافريقية في تدعيم التعاون وترسيخه بين الشعوب الافريقية ، وازالة اسباب الفرقة والخلاف بين هذه الشعوب ، يأتي ايضا في اطار اهداف منظمة الامم المتحدة ، ويتمشى مع مبادئها ومنطلقاتها .

ان تشابه مشاكل المجتمعات العربية والافريقية ، اقتصاديا واجتماعيا ، باعتبارها جميعا دولا نامية ، تقرب بينهما فكريا ومنهجيا ، وتعكس رغبة اكيدة في التضامن والتفاهم ، تضرب بجذورها في أعماق التاريخ . وان المنطلقات السياسية لهذه المجتمعات تستند ، في معظم الاحوال ، على اساس واحد ومصدر متشابه ، ينبثق من مثلها العليا التي تستمد منها من تراثها

الفكرى والحضارى المشترك ، ومن ثم ، فلا غرابة اذا تماثلت سياساتها وتوحدت مواقفها مع الحق ، والعدل ، والمساواة ، وحق تقرير المصير ، وضد الظلم والعدوان والعنصرية والاستعمار . وان المملكة العربية السعودية تؤكد في هذا المجال ، تأييدها لقضايا التحرير العادلة في افريقيا ، والعمل على مساعدة الاقاليم والشعوب الافريقية ، التي مازالت ترزح تحت نير الاستعمار والعنصرية ، في كفاحها المشروع لنيل استقلالها وحقوقها الاساسية ، وتأييدها للمساعي المبذولة على الساحة الدولية ، التي تسعى لتحقيق التطلعات المشروعة لشعب زيمبابوى ، وقرار حق الاغلبية الوطنية في ان تتولى مقاليد الحكم فيها .

كما انها تشجب ، في نفس الوقت ، التدخلات الاجنبية في شؤون القارة الافريقية ، والتي تهدد بشكل واضح استقرار وأمن وسلام هذه القارة ، وتعرقل تطورها وتنميتها . ان المملكة العربية السعودية ، وهي تقيم نظامها الاقتصادى على اسس ومركزات اسلامية واعية ، تعمل بكل جهد ومثابرة على اتباع نفس الاسس والمركزات في سياستها الاقتصادية الدولية ، حيث تؤيد التعامل الحر العادل ، وترفض الاكراه والاستغلال والابتزاز بكل اشكاله والوانه . غير انها في سعيها الدائب واستعدادها المستمر للمساهمة في اى جهد دولي نحو توفير الاستقرار والثبات ، تكرر املها ورغبتها في التوصل الى ايجاد صياغة جديدة للنظام الاقتصادى الدولى ، تجعله اكثر قدرة على تحقيق العدالة ومراعاة لحقوق جميع الدول ، المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، وتمهد السبل والوسائل الضرورية لاقامة علاقة دينامية متوازنة بين النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى في جميع الدول ، وبصفة خاصة في الدول النامية . وتمشيا مع هذا فان بلادى لـم تأل جهدا او تدخر وسعا في سبيل تحقيق هذا الهدف . وهي قد دعت ، ولا تزال تدعو اليه فـي كافة المحافل الدولية ، آملة ان تسود هذا الحوار ، الروح البناءة التي سادت الدورات الخاصة للجمعية العامة في السابق . وروح التعاون الهادف في مؤتمر باريس للتعاون الدولى ، وكذا في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتكنية الذى عقد مؤخرا في مانيل . وأريد ان اؤكد هنا ان بلادى مستعدة لأن تساهم في اى مجهود دولي لاستئناف الحوار في هذه المجالات بالصيغة التي تتمشى مع تطلعات اعضاء هذه المنظمة .

ونحن في تبنيها لهذه الأهداف انما نقوم بذلك عن ايمان كامل واقتناع تام بالحقائق الثابتة المتمثلة في أن شعوب العالم لم تعد بمعزل عن بعضها البعض ، بل لقد قطعت أشواطاً طويلاً في طريق زيادة وترسيخ الاعتماد المتبادل بينها ، وان هذه الشعوب لم تعد تقتنع بحد الكفاف وشطف العيش ، بل أصبحت تتطلع الى حياة أفضل ومستويات معيشة أرقى ، بحيث أصبح العمل على توفير هذه الحياة وتلك المستويات هو شغل البشرية الشاغل .

وتتمثل هذه الحقائق أيضاً في ان هناك معطيات ثابتة تفرض علينا نظرة موضوعية ، وتلزمنا بالأمانة والصدق ، حينما ننظر الى هذه الأمور ، فليس من المصلحة في شيء ستر الحقائق وحجبها عن الرأي العام الدولي ، وليس من المصلحة في شيء القاء التبعة وانحاء اللائمة على بعضنا البعض ، وانما المصلحة كل المصلحة هو في ايجاد صيغ للتعاون البناء ، والخروج من دائرة الحلقة المفرغة ، والاعتراف بأن المسؤولية في التوصل الى الأهداف الاقتصادية المنشودة ، بما توفره من ازدهار ورخاء للمجتمع الدولي بأسره ، وبما تحققه من عدالة وتكافؤ للدول النامية بصفة خاصة ، هي مسؤولية جماعية تشمل الداني والقاصي .

وعليه فان الأصوات التي تتعالى بين حين وآخر ، وتنحي باللائمة على أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول ، محملة اياها مسؤولية ما قد يصيب الاقتصاد الدولي من هزات واضطرابات ، أبعد ما تكون عن الحقيقة . فالطاقة ليست في الواقع سوى جزء من النظام الاقتصادي الدولي ، وحتى في هذا المجال ، فان تلك الدول ساهمت ولا زالت تساهم في تحمل مسؤولياتها كاملة في هذا المجال ، ومن ثم ، فلا بد للدول الصناعية المتقدمة ، شرقية كانت أو غربية ، من أن تتحمل هي الأخرى مسؤولياتها الكاملة تجاه الاقتصاد الدولي بصفة عامة ، وتجاه الدول النامية بصفة خاصة . على الرغم من ان المشاكل التي نعالجها في هذه الدورة ليست جديدة ، وسبق ان تعرضنا لها في الماضي ، فان الأمل لا يزال معقوداً في أن تسير منظماتنا حديثاً نحو تنفيذ القرارات التي سبق أن أصدرناها ، واننا على ثقة من ان ذلك سوف يتم متى ما انعقدت النية الصادقة وتوفير العزم والتصميم . والسلام عليكم .

السيد ونالدسون ( ترينيداد وتوباغو ) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس :

نيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو ، وبالاصالة عن نفسي ، يسعدني أن أعرب لكم عن أصدق تهانينا لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان وفد بلادى يعدكم بالتعاون الكامل ، اقتناعا منا بأن كفاءتكم وارشاداتكم السديدة سوف توفر لمداولاتنا أفضل فرص النجاح .

يسعدني أيضا أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لصاحب السعادة الدكتور اندالسيو ليفانو للمهارة والمقدرة التي أبداهما في الاضطلاع بمسؤولياته الشاقة كرئيس للجنة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وأود ، عن طريقك ، أن أعرب للسيد الأمين العام ولعمانويه عن شكرنا لجهودهم المستمرة لتوفير حياة أفضل لنا جميعا .

ان وفد بلادى ينضم الى الوفود التي سبقتنا في الحديث للترحيب بحرارة بدولة شقيقة في منطقة الكاريبي ، هي سانت لوسيا ، باعتبارها العضو ال ١٥٢ في أسرة الامم المتحدة . واني ان أفعل ذلك ، أود أن أعرب عن أملنا في أن هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة - وهي الأخيرة في هذا العقد - سوف تكون فاتحة عصر من التعاون بين الأمم ، وان شعب سانت لوسيا وشعوب الدول الأعضاء الجدد في المستقبل سوف تتجنب تجارب الاحباط المريرة التي مرت بها كثير من شعوبنا التي تطلعت الى الأمم المتحدة وعلقت عليها آمالا كبيرة ، ولكنها على حد قول الأمين العام ، وجدت نفسها مقيدة بنظام اقتصادى دولي لم يعد يفي بمتطلبات عالم متكافل يتألف من أمم حرة .

منذ اجتماعنا الأخير ، ركز اهتمام العالم على أحداث جرت في منطقة الكاريبي . ان أحد البراكين التي لم تنطفئ بعد ، وأقصد بركان صوفيرير ، قد استأنف ثورته وقد كان لذلك آثار مدمرة ؛ وفي الأشهر الماضية شاهدنا اعصارين مداريين لا مثيل لضرارتهما ، وأعني اعصارى ديفيد وفريدريك ، وقد اجتاحا المنطقة ، وخلفا فيها الموت والدمار . ان تكرار هذه الكوارث يدعوني الى التذكير بمقترحات قدمها منذ عشر سنوات رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو ، تقضي بوضع نظام خاص للتأمين على الصعيد الاقليمي من شأنه المساعدة على اعادة الأوضاع الى حالتها الطبيعية بعد كوارث محتومة كهذه . لم تكن هناك استجابة ايجابية لهذه المقترحات على الصعيد الاقليمي . ولكن في ضوء الكوارث الأخيرة ، فان حكومة ترينيداد وتوباغو قد اتخذت مبادرة انشاء صندوق لمساعدة الدول الأقل نموا في منطقة الكاريبي لتمويل عمليات اعادة البناء اللازمة ، وهو ما يجب أن يتم بالضرورة ، بعد حلول كوارث وطنية . وقد حدد كهدف مالي لصندوق اغائة الكوارث هذا مبلغ ٥٠ مليون دولار ، مع توزيع عشرة ملايين دولار فوراً .

اننا نجد انفسنا الآن على مشارف الثمانينيات . ماهي الآمال التي يمكن ان نجتاز بها هذه العتبة ؟ قبل توزيع تقارير هذه الدورة للجمعية العامة ، نكون قد دخلنا عقداً جديداً حاملين معنا للأسف كل اوجه القصور أو معظمها وهي التي ميزت السبعينيات ، وأسوأ ما فيها هو انعدام الاحساس بطابع اللاحاق وعدم توفر الاهتمام لدى البعض بمحنة دول العالم الثالث . انها محنة الدول النامية المكافحة لتجربى مفاوضات حول قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية . ان القواعد التي تسعى اليها ستوفر جواً مؤدياً الى ظروف اكثر انصافاً وعدالة ، وحتى بفضل جهودنا الذاتية نتمكن من ضمان نوعية افضل لحياة شعوبنا .

ان الخبرة المكتسبة في السبعينيات تجعلني اتشكك في نزاهة اولئك الذين لا يؤيدون حقيقة الحاجة الى اقامة اقتصاد عالمي قوى مبني على منطق التكافل بين الفقراء والاغنياء والذين يتشبثون في نفس الوقت بكل بقايا المزايا التي يتمتعون بها بفضل النظام الاقتصادي العالمي الحالي . ان اثر هذه الاوضاع اضاعة اى استفادة حقيقية أو متخيلة يمكن ان تتحقق لصالح الدول النامية . وقد اصبح من الواضح الآن ، ونحن ندخل عصر الثمانينيات ، ان العديد من الحكومات ليست على استعداد حتى في الوقت الحالي ، للالتزام السياسي بتحويل مثلنا العليا في السبعينيات الى حقيقة واقعة ان الحجة هي ان التعاون الاقتصادي يجب ان يكون انتقائياً وان يقتصر على المجالات التي تكمل تزايد النمو في الدول المتقدمة ، وبالتالي يجب الا يتم التعاون الاقتصادي الا في جرعات صغيرة لا يكون لها مفعول شافي .

وفي المجالات التي استطعنا فيها كدول نامية بفضل جهودنا ان ننزع مزايا مقارنة في بعض الصناعات ، نجد ان بعض اهم شركائنا التجاريين وهم وحدهم القادرون على اتخاذ اجراءات المواءمة الهيكلية ، ردوا باجراءات حمائية جديدة قاسية .

أود للذكر ان احدد بعض المجالات المعينة التي لم تمكننا جهود السبعينيات من تحقيق اهدافنا فيها ، وهي مجالات نرجو ان يركز المجتمع الدولي جهوده عليها في الثمانينيات للتأكد من ان القضايا الحقيقية سوف تواجهه بالعزم اللازم للتغلب عليها .

ماهي هذه القضايا الحقيقية ؟ أولاً ، التجارة ، اذا اعتبرنا التجارة احدى أدوات النمو في الدول النامية ، يتضح ان السبعينيات لم تحقق شيئاً يعتمد به . السلع المصنعة مازالت تمثل نسبة



مئوية صغيرة من صادرات الدول النامية ، اما السلع الاساسية باستثناء البترول ، مازالت تمثل الجزء الأكبر من صادرات دول العالم الثالث .

وهذا الوضع جزء من صورة مثيرة للاهتمام ، وان كانت مسببة للشعور بالاحباط . ان دور الدول النامية كمورد للمواد الخام تم التشجيع عليه عن طريق اجهزة المؤسسات ، وعن طريق تقديم المعونة المالية لضمان الامداد الكافي بل الفائض . وقد ميز انخفاض الاسعار تجارة السلع الاساسية اثناء السبعينيات ، وكانت النتيجة عزوف الدول النامية عن الاستثمار في قطاع السلع الاساسية ، او فعلت ذلك مع دفع ثمن باهظ مع علمها ان مثل هذه الاجراءات لا تؤدي الا الى زيادة الاوضاع الاقتصادية سوءاً على الصعيدين الداخلي والدولي .

وفي كثير من الحالات كان الاختيار المتروك للدول النامية محدوداً . ومما احبطت امكانيات الحد من البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التصنيع اجراءات الحماية الجديدة . كما ان الصادرات من السلع المصنعة ، بما في ذلك المواد الغذائية المجهزة ، والمنسوجات ، والملابس والاحذية وكلها من صادرات الدول النامية ، وبخاصة الاقل نمواً ، قد اخضعت لقيود طوعية واتفاقيات تقييد الصادرات ، ولترتيبات خاصة بالتسويق ، وقيود لا تتعلق بالتعريفات الجمركية ، كما انها اخضعت في بعض الاحوال لمزيد من المنافسة عن طريق دعم الدول المتقدمة لصناعات ضعيفة . هذه هي حقائق الحماية الجديدة . وسوف تفهمون قلق دولة نامية صغيرة ، مثل ترينداد وتوباغو في هذا المجال عندما تعلمون ان جزءاً كبيراً من تقدمنا في المستقبل سوف يرتهن بوصولنا الى الاسواق الدولية لتصريف منتجاتنا من الصلب والالومنيوم .

ان دور الاسعار الاكثر انخفاضا كعامل معطل للاستثمارات الجديدة في قطاع السلع الاولية يواكبه تحديد حصص اصغر لصادرات الدول الاقل نمواً من السلع المصنعة مما يفرض على الاقتصاديات الأضعف اتحان موقف دفاعي ووضع استراتيجيات تجارية مبنية على الانفلاق مما يحد من مرونة اقتصاد هذه الدول ، ويثقل من العبء الذي تتحمله الدول الاقل نمواً . وبدون ضمان اسواق للصادرات فان اقتصاد دول العالم الثالث سوف يبقى في حالة من الركود مع كل ما يتبع ذلك من وهن اجتماعي وآثار تلازم الركود .

ازاء هذه المعضلة ، شاهدنا في نفس الوقت فشل الدورة الخامسة للاونكتاد واحالة كافلة

المسائل الجوهرية الى الاجهزة الدائمة لمؤتمر التنمية . وشاهدنا بعد مفاوضات طويلة ومكلفة ابرام اتفاق خاص بالسكر لم يكن له اي اثر على الاطلاق على كساد سوق السكر . وفي نفس الوقت ، ولذلك مفزاة ، نلاحظ ان دولتين من أهم الدول المتاجرة بالسكر مازالتا خارج هذا الاتفاق . بعد مفاوضات طويلة وشاقة امتدت عدة سنوات ، شاهدنا انشاء صندوق مشترك يعتبر الاداة الأساسية للبرنامج المتكامل للسلع . ولكن حروب الاستنزاف قد تركت آثارها على هذا الصندوق وجعلت اختصاصاته قاصرة على تثبيت الاسعار ، بينما يترك حل مشاكل توفير الاعتمادات للتصنيع للجهد الطوعية .

لقد شهدنا أيضا فشل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الاستجابة للمصالح التجارية للبلدان النامية . فبدلا من منح معاملة تفضيلية خاصة للبلدان النامية ، فان شركائنا التجاريين في البلدان المتقدمة يطالبوننا بتقديم تنازلات تتعدى في بعض الأحوال ، الى حدود كبير ، ما حصلنا عليه عن طريق تنازلاتها هي .

ان التجارة لم تكن المجال الوحيد المشير لاستياء البلدان النامية خلال العقد الأخير . ان التصنيع والقضايا ذات الصلة به ، كانا مصدر قلق بالغ للعديد من البلدان النامية ، وان خبرة بلادى في هذا الشأن أكبر دليل على ذلك .

ويقدر ما يعتبر التحول الى التصنيع تحولا حيويا بالنسبة الى تنمية البلدان النامية ، مع ارتباط ذلك بعدد محدود من السلع الأساسية ، فمن العدالة بمكان القول بأن المجتمع الدولي قد فشل في تقديم النموذج اللازم من المعونة لتسهيل هذا التحول . ان الموارد المالية التي قدمتها المؤسسات الدولية لأغراض التصنيع والبحث والتنمية في هذا المجال الى البلدان النامية ، لا تشكل حتى الآن أكثر من ٥ في المائة من اجمالي المعونة من أجل التنمية الممنوحة الى هذه البلدان ، وهذا بمثابة حكم على النظام الذي يعالج ، على ما يبدو عن وعي وعن قصد ، مشاكل ليست هي التي يجب حلها .

ولقد تشجع وفدنا ، رغم ذلك ، بواحد من عناصر التفاؤل في هذا المجال من مجالات التعاون الصناعي ، وانني أشير ، بذلك ، الى تحويل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة " اليونيدو " الى وكالة متخصصة . وتأمل حكومة ترينيداد وتوباغو أن تثبت هذه الوكالة استجابتها لاحتياجات البلدان النامية ، وأن تثبت أيضا فعالية أكبر في المساعدة على تحقيق التنمية الصناعية في البلدان النامية .

ان أهمية هذه المؤسسة الجديدة في اطار أسرة الأمم المتحدة لا يمكن المغالاة في ابرازها ، ولكنها لن تتجح في مساعيها الا اذا عملت جميع الدول على تعزيز دورها وقدرتها ومساعدتها في جهودها لدعم التصنيع وتعزيز التعاون الصناعي بين جميع الأمم .

ان نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية هو مجال آخر من المجالات التي لم تكلل فيها جهود السبعينيات بالنجاح . ان وفد بلادى مازال يشعر بالقلق ازاء عدم احراز

أى تقدم نحو اعتماد وثيقة دولية ملزمة من الناحية القانونية يكون من شأنها تسهيل وزيادة نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ، بجميع نواحيه ، وفقا لشروط مواتية ، وادني أعني بذلك نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو مازالت تعتبر أن مدونة سلوك نقل التكنولوجيا يجب أن تكون أداة للقضاء على الممارسات التقييدية وغير المنصفة التي تؤثر على عمليات نقل التكنولوجيا ، كما أن هذه المدونة يجب أن تساعد على تعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية للبلدان النامية .

وفيما يتعلق بمؤتمر العلم والتكنولوجيا ، فاني أود أن أعرب عن الأمل في أن هذه الجمعية العامة سوف تنجح في اقامة الأجهزة اللازمة لانتهاء المفاوضات الخاصة ببرنامج العمل ، وعندئذ يتعين على الدول الأعضاء أن تتحلى بالارادة السياسية اللازمة لاعطاء طابع نهائي لهذا البرنامج حتى ينجح المؤتمر في وضعه وتنفيذه . انه مجال من المجالات التي توليها حكومة ترينيداد وتوباغو أهمية قصوى ، وتعتبر أن هذا البرنامج وتنفيذه سوف يلعبان دورا أساسيا في تطوير اقتصاديات بلدان العالم الثالث في الثمانينيات .

وبانتهاء سنوات هذا العقد ، فان ترينيداد وتوباغو قد ضاعفت من جهودها من أجل التصنيع ، مستخدمة في ذلك موارد من الهيدروكربون لتغذية ودفع هذه الجهود . ان مشاكل التجارة ، والتصنيع ، والبحث ، والتنمية ، ونقل التكنولوجيا ، كانت محور اهتمامنا أثناء عملية التصنيع السريعة هذه ، ولم تكن هناك حلول سهلة ، ولقد أثبتت المشاكل المرتبطة بنقل التكنولوجيا ، الى حد كبير ، انها الأكثر صعوبة من ناحية حلها .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو كان عليها أن توجد الأجهزة اللازمة وأن تتخذ الترتيبات مع الحكومات حتى تضمن نقل التكنولوجيا . وفي اطار هذا الشكل من أشكال التعاون الدولي ، فان على الحكومات أن تلتزم بضمان تنفيذ المشروعات والتعاقدات ، كما أن الحاجة ماسة أيضا الى النص على أحكام تتعلق بنقل التكنولوجيا في اطار هذه المشاريع . وعلاوة على ذلك ، فان حكومة ترينيداد وتوباغو تستند الى هذه الأجهزة ، لاثبات حسن نوايا الشركات المشتركة في مثل هذه المشروعات . ان أحد التطورات المثيرة للاهتمام قد اتضح من واقع هذه الخبرات ، ألا وهو ، أن بعض الحكومات تستطيع أن تضمن نقل التكنولوجيا مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النقل يمكن أن يتم بواسطة مؤسسات خاصة .

ان هذا الشكل من التعاون كان مفيدا أيضا لحكومة ترينيداد وتوباغو ، لأنه سهل المشاركة في مشروعات مشتركة بين القطاعين الخاص والعام في البلدان المتقدمة والنامية وذلك بالنسبة الى العديد من المشاريع . لقد مكنا هذا التعاون من مواجهة وحل بعض المشاكل سواء كانت متعلقة بالتمويل ، أو بسوق الصادرات ، أو بالنواحي التكنولوجية ، أو بعمليات الصيانة . وفي كل حالة ، عن طريق التفاوض ، كان من الممكن التوصل الى حلول مقبولة لجميع الأطراف .

ان الاستقرار الاقتصادي والنمو ونوعية الحياة الأفضل ، لا يمكن أن نتمتع بها اذا كانت هناك منازعات سياسية وحروب في مختلف مناطق العالم ، او اذا تمت ممارسة سياسة الفصل العنصري والتفرقة العنصرية . وفي هذا الشأن ، فاننا لا نفخر بما أنجز في السبعينات . ونحن شعوب الأمم المتحدة ، يجب أن نبدي بصورة قاطعة عزمنا على مواجهة المشاكل المشتركة التي نتعرض لها كدول منفردة أو كأعضاء في هذه الجمعية الموقرة . ان هدف السلام الشامل والعالمي لا يمكن أن يتحقق الا اذا قضينا على التوتر في جميع انحاء العالم ، ولن يتحقق هذا الهدف الا اذا سويت المنازعات بطريقة منصفة وعادلة .

وما زالت هناك عدة قضايا تنتظر الحل في العقد القادم ، منها السلام في الشرق الأوسط ، وفي قبرص ، ومسألة التحول السلمي في الجنوب الافريقي ، وهي قضايا قد وردت في جدول أعمالنا لعقود مضت وأثارت قلق الحكومات بسبب أثرها السيء في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . ورغم القلق المستمر للمجتمع الدولي واهتمامه ، لم يتم الا احراز نجاح محدود على طريق الحلول المقبولة عالميا . ان ما نحتاج اليه الآن هو مبادرات جريئة جديدة تتخذها جميع الأطراف المعنية ، حتى نحقق التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ، تلك التسوية التي تعترف بحق شعب فلسطين غير القابل للتصرف في تقرير مصيره .

ان الموقف في الجنوب الافريقي حافل بالخطر الذي يهدد المجتمع الدولي . ان التصلب في الرأي من جانب الاقلية العنصرية البيضاء\* يتيح فرصة المواجهة العنصرية على صعيد واسع، مما قد يتسبب في استمرار اراقة الدماء\* ، ومعاناة الكثير من البشر . ان شعبي زيمبابوي وناميبيا يجب أن يمكننا من ممارسة حقهما بحرية كاملة في تقرير المصير وفي الاستقلال ، كما يجب أن يمكننا وكذلك جميع شعوب الجنوب الافريقي من التمتع بحقوق الانسان الاساسية ، بغض النظر عن اختلاف العرق أو اللون أو العقيدة .

وقد لاحظت حكومة ترينيداد وتوباغو موقف منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة الى موضوع الحقوق الثابتة لشعب الصحراء\* الغربية في تقرير المصير . ويعتبر وفدي انه من واجب المجتمع الدولي العمل على حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية ، وبما يتفق مع مضمون القرار ١٥١٤ (د-١٥) . ان حكومة ترينيداد وتوباغو تعاود تأكيد تأييدها لشعب بليز في ممارسة حقه في تقرير المصير مما يؤدي الى استقلاله ، ونحن ندين جميع المحاولات الخاصة بمنع هذا الشعب من ممارسة هذا الحق . ان الدولة المسؤولة عن ادارة هذا الاقليم ، وجميع الدول القادرة على ذلك ، يجب أن تتخذ الاجراءات التي تدخل في اختصاصها كي تتم سرعة تنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، ٣٦ / ٣٣ فيما يتعلق ببليز ، مع ضمان احترام جميع الدول لمبدأ عدم المساس بالحدود ووحدة أراضي دولة بليز المستقلة .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو تناشد جميع الدول الاعضاء\* في الأمم المتحدة الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، وأن تمتنع عن انتهاك هذه المبادئ ، وذلك في ضوء مقتضيات قصيرة الأجل . وفي هذا المجال ، وكامتداد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فانه يجب على الدول الاعضاء\* في هذه المنظمة أن تحرص على ألا تستخدم أراضيها كقواعد لاثارة القلاقل للحكومات الشرعية في دول أعضاء\* أخرى .

وهناك مهام أخرى يتعين علينا الاضطلاع بها في العقد الجديد . فبالاضافة الى حل قضايا التنمية الاقتصادية والأمن والسلم الدوليين ، فانه لا يمكننا أن نتوقع الاستفادة القصوى من الموارد البشرية أو تحسين نوعية الحياة ، طالما أن الحكومات غير مستعدة لأن تواجه بطريقة شاملة ومتكاملة ، الأمراض الاجتماعية التي تعاني منها مجتمعاتنا .

ان المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، تعتبر أمراً حيوياً لتحقيق التنمية الدولية والسلام . ومن الضروري أن ينفذ برنامج العمل العالمي ، المعتمد في المكسيك ، على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي . وفي هذا الاطار ، أشير الى أن ترينيداد وتوباغو لديها لجنة وطنية تعني بوضع المرأة . ان وفدى يطالب بالانتهاج من مشروع الاتفاقية الخاصة بإزالة التفرقة التي تعاني منها المرأة ، وأن يقدم هذا المشروع الى المؤتمر العالمي الذى سيعقد سنة ١٩٨٠ .

ان الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية المرتبطة بها ، عليها في العقد المقبل ، أن تواجه المشاكل في هذا المجال . ويحدونا الأمل في أنه مع تنسيق الخطط متوسطة الأجل ، فان أمانة الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة المختلفة ، سوف تتمكن من تنسيق جهودها لتنفيذ السياسة التي تضعها الاجهزة التشريعية في هذه المجالات . ويجب في المستقبل أن نوفر فرص التدريب لمواطني الدول النامية ، وانشاء مؤسسات في هذه الدول لمساعدة الحكومات على مواجهة هذه المشاكل الاجتماعية الحيوية بصورة مستمرة .

ان وفدى يرحب بالاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في عام ١٩٨١ ، والذي من شأنه أن يؤدي الى مزيد من التعاون في مجال التنمية ونقل التكنولوجيا المتعلقة بهذه الأنواع من الطاقة لصالح جميع الدول وبخاصة الدول النامية التي لا تمتلك قدرات كبيرة من موارد الطاقة التقليدية ، كالخم والطاقة النووية والهيدروكربون ، وهذا سوف يتطلب توافر موارد كبيرة لها ، حتى تستطيع أن تستمر في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح شعوبها . وان ننتقل الى العقد الجديد للشمانينيات ، فهناك كثير من المطالب التي يجب الوفاء بها . ان حكومة ترينيداد وتوباغو تشعر بالقلق ازاء تعدد المؤسسات ، وهو أمر أشار اليه السيد الأمين العام . ان ذلك يستخدم كذريعة لعدم مواجهة المشاكل الحقيقية ، أو لارجاء النظر في المطالب العاجلة للدول النامية واحالتها الى شبكة من المؤسسات الدولية .

وانا أراة المجتمع الدولي أن يحدد معالم المشاكل الحقيقية وأن يساعد الدول النامية على تحقيق التنمية ، فان فكرة التكافل الحقيقي يجب أن تكون ماثلة أمام الدول حتى تساعد على حل هذه المشاكل ، بدلا من تغليب مصالحها الوطنية المحدودة .

وانا أراة المجتمع الدولي أن يستخدم الى أقصى حد الموارد الطبيعية المحدودة في كوكبنا ، فيجب على جميع الدول أن تسعى الى تحقيق نوع من التعاون لا يهدف الى استغلال الفني للفقير ، أو اخضاع الضعيف للقوى .

هذه هي بعض المهام التي سيكون علينا الاضطلاع بها في الثمانينيات ، ويجب أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للاعتراف بها ، كما يجب أن تتوافر لدينا الارادة السياسية لحلها ، وهذا هو واجبنا للتغلب عليها .



السيد يازدى ( ايران ) ( الكلمة بالفارسية ) :

بسم الله الرحمن الرحيم

” يا أيها الذين آمنوا انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل  
لتعارفوا ، ان أكرمكم عند الله أتقاكم ”

” صدق الله العظيم ”

السيد الرئيس ، السلام عليكم ، أود أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة السدورة  
الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان التصويت الاجماعي لهذه المنظمة تأييدا لكم ، هو تحية  
لافريقيا ، ولدولتكم ، ولكم شخصيا . أود أيضا أن أعرب عن احترامي للدكتور كورت فالد هايم  
الأمين العام الذى ينبغى لمسعاها الدؤوب لتحقيق السلام العالمى أن يصبح مثلا يقتدى به لجميع  
الأمم المحبة للسلام .

اسمحوا لي أن أنقل لكم تحيات الشعب الايراني ، ورئيس الوزراء مهدي بازرگان ،  
والزعيم العظيم لثورتنا آية الله روح الله خميني .

أود كذلك أن أؤكد أن هذه ليست هي المرة الأولى التي أخطب فيها الجمعية العامة  
للأمم المتحدة ، رغم ان هذه هي المرة الأولى في واقع الأمر التي تسمعون فيها صوتي . فكايراني  
قدم الى هنا من بين صفوف حركة ثورية استمرت ثلاثين عاما ، تمتعت بالتعبير عن صيحة الغضب  
تتعالى من شعبي في مناسبات عديدة من المرات المواجهة لهذا المبنى ، ورغم انه كان من  
الصعب أن تخترق صيحاتنا جدران هذا المبنى ، لم يراودني أى شك في ضرورة مناقشة ضمير  
العالم في نضالنا ضد الاستبداد .

الآن ، وقد اخترقنا تلك الجدران ، وتسمعون صوتي مدويا وجلبا ، أود أن أؤكد تأكيدا  
قاطعا انه منذ حاكت وكالة المخابرات المركزية انقلاب عام ١٩٥٣ في ايران ، فان هذه هي المرة  
الأولى التي يقوم فيها وفد ايراني في الأمم المتحدة بتمثيل المشاعر الحققة التي تجيش في صدور  
الشعب الايراني . ومن الحقائق التي لا مرء فيها انه خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية فان  
شاه ايران كان عميلا للامبريالية والصهيونية ، وبينما كان شعبنا يتعرف على حركات التحرير في العالم  
الثالث ، فان وفد ايران في الجمعية العامة قد دأب على مساندة المضطهدين العنصريين  
والامبرياليين ، وبينما كان الايرانيون يشعرون شعورا عميقا بالتضامن مع شعب فلسطين ومع ممثلهم

الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، فان وفد ايران قد صوت لصالح الصهاينة الذين أصبحت أعمال القمع التي يقومون بها ضد الفلسطينيين واللبنانيين شبيهة بالأعمال النازية الاجرامية . اننا لنشعر بسرور بالغ ان نعلن في هذه الدورة للجمعية العامة انه من الآن فصاعدا ، فان وفد ايران في الأمم المتحدة سوف يعمل ويصوت ويمرر عن المشاعر والتطلعات الحقة لشعب ايران . انه لما يميز جمهورية ايران الاسلامية ان ممثلينا في المنظمة العالمية ينبغي عليهم أن يساندوا وما ضحايا الاستعمار والامبريالية والاستغلال والعنصرية والصهيونية .

ان الثورة الايرانية ملتزمة بتحول أساسي للمجتمع الإيراني يقوم على أساس مبادئ القرآن للعدالة والمساواة والمشاركة . ان الثورة مسمى من أجل تحقيق الحرية . وان الحرية من وجهة النظر الاسلامية تعني تحرير البشر من القمع الاقتصادي والاستغلال والمناورات السياسية والثقافية والرق الذهني وحب الذات وجميع الأسباب الأخرى التي تؤدي الى غربة البشر . وفي العالم الاسلامي فان المرء قادر على ادراك وجود الله بعد أن يتحرر من تلك الظروف التي تشعره بالغرابة . ان الهدف النهائي لجميع الثورات هو تحطيم تلك الأسباب سواء كانت كامنة في الرأسمالية أو في الأنظمة الشمولية أو في الاستغلال .

ان الهدف من الثورة الاسلامية هو اقامة مجتمع يمكن لكل الناس أن يحققوا فيه امكانياتهم بفض النظر عن العنصر أو الديانة أو الجنس . ان انتهاء نظام الشاه كان بمثابة الخطوة الأولى لثورة ايران لتحقيق هذا الغرض ، وغني عن القول ان تحطيم حكم بهلوى كان هو الجانب الأيسر من مهمتنا ، وان العمل المعقد لا يزال أمامنا . وعلى سبيل المثال فانه ينبغي ان نعيد تشكيل المجتمع في وقت نجد فيه ان الزراعة نتيجة لاهمال وعدم مسؤولية النظام القديم لا يمكنها الا أن تطعم ما لا يزيد عن ٣٠ في المائة من الشعب الإيراني .

ان الانفجار المعنوي للجماهير الإيرانية في عام ١٩٧٨ قد استلهم الى حد كبير أحكام القرآن وجهود سيدنا محمد من أجل تحويل المجتمعات التي تسيطر عليها الطبقات الفنية في هذا الوقت الى مجتمعات ديمقراطية متساوية من المؤمنين المسلمين . ان العقائد القرآنية والسنن النبوية سوف تظل نبراسا والهاما لثورتنا . ان أحد الشعارات الشعبية التي كان ينادى بها المتظاهرون خلال المرحلة الأخيرة من نضالنا الثوري كانت " لا شرقية ، ولا غربية ، بل فقط جمهورية اسلامية " .

صحيح أن كلا العالمين الشرقي والغربي يجدان صعوبة في تفهم طبيعة الثورة الإيرانية .  
 ان الصعوبات التي يواجهها الغرب تعود الى عدد من الأفكار الخاطئة \* .  
 أولا في الغرب ، ان الدين يتحدد على أنه علاقة بين الانسان والخالق الأعظم . وفي  
 هذا التحديد ، ليس هناك مجال للاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولكن الاسلام  
 يتكون من مجموعة من العقائد تقوم على أساس رؤية عالمية . ان العقائد الاسلامية تحدد وتضلع  
 مفهومها لكل من الانسان والعالم الاجتماعي بغية تحويلها وفقا للرؤية العالمية الاسلامية . وفي  
 هذا الضوء ، فان دين الاسلام له رؤياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان فرض  
 تعريف الغرب للديانة على الاسلام هو الذي يحول دون تفهم معظم مراقبي الغرب لثورتنا .  
 ثانيا ، ان تطور الثقافة الدنيوية العلمية في أوروبا كانت تلقى معارضة من جانب الكنيسة  
 المنظمة . ولم يكن هذا هو الوضع في المجتمعات الاسلامية لأن الاسلام لم تكن له كنيسة تخضع  
 للسيطرة المركزية المنظمة . ان المفكرين الغربيين كطبقة قد تميزوا في معارضة الكنيسة ، ولا سيما  
 الكنيسة الكاثوليكية . لقد كان ينظر اليهم على أنهم عقلانيون وليسوا عاطفيين ، وكانوا يلتزمون  
 بعقيدة أن المعرفة هي نتاج للعقل المجرد . وخلال العصور المظلمة التي كانت في جوهرها ظاهرة  
 غربية خالصة ، فان الكنيسة قد رفضت نشوء معرفة غير دينية . ان اتجاه رجال الدين المسيحيين  
 ومقاومتهم واحتقارهم للاكتشافات العلمية الأولى معروفة جيدا .  
 وفي أوروبا قبل عصر النهضة ، فان النظام البابوي قد حول الدين الى مؤسسة راقدة  
 ترتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الحاكمة في ذلك الوقت . ان من المهمات الرئيسية للدين وللكتبة  
 الدينية هي التخفيف عن الجماهير المضطهدة ووعدهم بالفردوس . وبعبارة النهضة ، فان العلم  
 والفلسفة قد ابتعدا عن قيود السيطرة الشاملة البابوية وبدأ في بحثهما الحر والمستقل . وبمرور  
 الوقت ، فان هذا الشعور بالتححرر مع التفكير العلمي الذي جلبه عصر النهضة ، أصبح سلاحا  
 للمفكرين ضد الدين المنظم الذي حاول المقاومة بجميع قواه .  
 وفي هذا الموقف ، كان من المنطقي بالنسبة للعلماء والمفكرين الدنيويين أن يميزوا أنشطتهم  
 باعتبارها أنشطة مستقلة أو معارضة للعقائد الدينية . وعندما اخترع المسلمون الساعة ، أخذت  
 الى المحكمة الفرنسية ، واعتبرها الكهنة كعمل من أعمال الشيطان ، وأمروا خدامهم بتحطيمها .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد توماسون ( ايسلندا ) .

وعند ما بدأ المفكرون في الغرب بالنداء بفصل الكنيسة عن الدولة ، فقد كانوا يختارون في الواقع الحرية بدلا من القوى التعسفية للدين المنظم . وقد كانوا ضد انكار مشاعر الفرح ولم يكونوا ضد الأخلاقيات . ومن ثم ، فان معاداة المفكرين للكنيسة في الغرب قد حققت اسهاما كبيرا في التقدم الاجتماعي والعلمي . وحينما نقلت الدنيوية الغربية الى مجتمعات مستعمرة ، ولا سيما الى المجتمعات الاسلامية ، وانتشرت بين العناصر المتعلمة للشعب ، لم تكن النتائج تقدا اجتماعيا أو علميا . بل ابتعادا من جانب المفكرين عن أنفسهم وعن الجماهير .

ان الغرب قد تحرك نحو الدنيوية كطريقة لحل هذه المشكلة . ان انفصال الكنيسة والدولة كان نتاجا لهذه الحركة التي خدمت المصالح التقدمية للعلم والمجتمع . ان العالم الاسلامي لم يمر بهذه التجربة . وهؤلاء المراقبون الغربيون الذين يفترضون أن تجربتهم في الدين لها تطبيق عالي يختلط عليهم الأمر عندما يرون أن زعيما دينيا قد أصبح زعيما لثورة سياسية عظيمة .

ثالثا ، ان تجربة الغرب في مجال الدين قد أسهمت أيضا في تطوير المادية الفلسفية . وعند ما وصف كارل ماركس الدين على انه أفيون الشعوب ، كان يدور بخلده حينذاك تاريخ غرب أوروبا . وهو لم يكن يعرف الا القليل عن الاسلام ، أو عن المجتمعات الافريقية والآسيوية . وفي المجتمعات الاسلامية ، عند ما عارض المفكرون الدين والقيم الدينية وكانوا يرددون صوت الماركسية أو الليبرالية الغربية ، كانت نتيجة ذلك تحطيم أو اضعاف القوى المعنوية القادرة على مواجهة العدوان الاستعماري والامبريالية ولا سيما في شكلها الثقافي .

ان تحيز العلماء المستعمرين كان ولا يزال يتأثر كثيرا بالمصالح الامبريالية ، بينما نجد أن سوء فهم الكتاب الماركسيين كان امتدادا منطقيا لافتراض أن " الدين أفيون الشعوب " وهي حجة كان يمكن أن تكون صحيحة في مجتمع أو في منطقة ، ولكن ليس بالضرورة في مجتمعات ومناطق أخرى في العالم . وبدلا من استخدام الماركسية كأداة للتحليل ، فان كثيرا من المفكرين في الغرب والشرق قد أحلوا العقائد الماركسية محل الدراسات المستقلة لمجتمعات العالم الثالث ، وذلك في اطار الخلفية الاجتماعية والتاريخية لبلادهم . ومن المؤسف أن كثيرا من المراقبين الليبراليين الاشتراكيين المعاصرين في العالم الثالث لا يزالون يتبعون الاطار الذي وضعه أسلافهم في القرن التاسع عشر . أما العامل الرابع في فهم الثورة الاسلامية ، هو أن أعمال ما يطلق عليه بالمستشرقين

الغربيين حول الاسلام هي في معظمها صورة متحيزة الى حد أن أولئك الذين يودون معرفة حقيقة الاسلام كأيدولوجية ثورية يجدون صعوبة في العثور على الكتب العلمية . ان معظم الطلبة الذين يدرسون شؤون الشرق الأوسط في الجامعات الغربية يدرسون على أيدي أساتذة يعانون من حقد دفين على الثقافات الاسلامية .

أخيرا ، العامل الخامس ، ان الشاه المخلوع قد أنفق طيلة ربع قرن ملايين الدولارات من أجل اعطاء صورة تقدمية لنفسه في العالم الغربي . وكان جزءا من هذه المهمة أن يصور معارضية على أنهم ماركسيون أو متطرفون دينيون يعارضون برامجه التحديثية .

وبهذه الأفكار المسبقة وتلك التحيزات ، لا عجب ان أن كثيرا من المراقبين الاشتراكيين والليبراليين يجدون صعوبة كبيرة في تفهم الطبيعة الراديكالية والتقدمية للثورة الايرانية مثل أولئك الذين يحاولون تلمس الأعذار للامبريالية .

ان جميع المجتمعات لها تطورها العضوي بغض النظر عن أصحاب النظريات الاجتماعية العرقية . ونتيجة لذلك ، فانه في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وبعد مائة عام من الكفاح ، تمكن شعب ايران من دفع ملكه غير الشرعي الى المنفى الدائم ، ورحب في دياره بأكثر زعمائه شعبية ، ألا وهو آية الله خميني . ان هذه الأحداث كانت تتويجا لمظاهرات واحتجاجات واضرابات ضد نظام بهلوى وضد الامبريالية الامريكية استمرت أكثر من عام . ان الشعارات المسيطرة لمظاهرة الاحتجاج والمسيرات الجماهيرية كانت تنادى " الموت للشاه " ، " الاستقلال ، الحرية ، والجمهورية الاسلامية " ، و " لا غربية ولا شرقية ، نريدها جمهورية اسلامية " .

ان السرعة التي تصرفتها جمهورية ايران الاسلامية ضد اسرائيل الصهيونية وجنوب افريقيا ، تعتبر مثالا من تلك المثل التي تجسدت في الوضع الدولي لثورتنا . لقد اظهرت التزامنا الذي لا يتزعزع بحق جميع الشعوب في حياة مستقلة ذات سيادة ، بعيدة عن القهر والسيطرة والاستغلال بجميع صورته .

اننا نؤمن بأن الحفاظ والدعوة الى الاحلاف التكتلية التي تقوم على اساس شبكة عسكرية — يخدمان فقط الامبريالية والاستبداد . ان حل القواعد والكتل العسكرية التي تضم ايران والتي كانت تتمشى مع خطة اللعبة الامبريالية كانت احد القرارات التي اتخذتها الثورة في سياستها الخارجية ، كما انه كان من الخطوات المنطقية ان تنضم الى دول عدم الانحياز . ان المثل التي تجسدها حركة عدم الانحياز تعكس كثيرا من مثلنا ، ان مساهمتنا الاخيرة في مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز كان اشارة الى بداية ما نأمل في انه سيكون عضوية فعالة في حركة عدم الانحياز . ان بطلنا المحبوب ، ورئيس وزراءنا من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٣ المنفور له الدكتور محمد مصدق كان من الداعمين الاصيلين الى عدم الانحياز . لقد رفع راية قضية عدم الانحياز من محكمة الامم المتحدة في عام ١٩٥٢ عندما كانت الستالينية والامبريالية الامريكية لا تحترمان حتى شرعية عدم الانحياز . ان الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الامريكية ضد مصدق كان نتيجة لمناداته بعدم الانحياز الذي تمثل في رفضه الانضمام الى الحلف العسكري الذي كانت تتبناه الولايات المتحدة والذي كان يطلق عليه حلف بغداد .

اننا جميعا نعترف حقائق الصراع في الشرق الاوسط ، وبالنسبة اليها فان اهم حقيقة في هذا الشأن تكمن في تشريد ومعاناة الشعب الفلسطيني ذلك ان ثلاثة ملايين من البشر اما انهم طردوا من ديار آبائهم ، او يعيشون في ظل ارهاب الاحتلال العسكري الاسرائيلي النازي لمجرد انهم غير يهود . انني اعرف ان مثل هذه الصياغة للمشكلة قد تبدو مفرطة في التبسيط ، ولكنها مع ذلك هي الحقيقة العارية . ولهذا فان الصهيونية لا بد ان ينظر اليها باعتبارها شكلا من افطع اشكال العنصرية في التاريخ المسجل ، انها تشرد وترهب البشر ببساطة لانهم لا ينتمون الى عرق معين — او الى دين بعينه .

ان الفقراء كانوا دائما يستخدمون اساليب لقتل اعدائهم اقل تعقيدا مما يستخدم الاغنياء

وعدم التكافؤ هذا في اساليب الحرب الذي يتكثف تكثفا هائلا نتيجة للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تحقق في القرن العاشر ، قد مكن الاغنياء من تشويه حقيقة نواياهم وأعمالهم . وعندما تقوم القاذفات الاسرائيلية بقصف الفلسطينيين واللبنانيين الفقراء بقنابل الموت ، فان اجهزة اعلامهم ودعاتها في البلدان الغربية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ، يصفون هذا العدوان الابرار على انه هجمات جوية دفاعية ضد القواعد العسكرية الفلسطينية ، ولا يذهب مراسل الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين او الى القرى اللبنانية ليرفع تقارير عن محنة الضحايا ، ولكن عندما يقوم الفلسطينيون بنسف سيارة اتوبيس في القدس المحتلة ، او يفتالون عميلا سوريا لا اسرائيل ، يوصفون بانهم ارهابيون . هذا النفاق يصنع نظم القمع التي تنكر حقوق الانسان وانسانية ضحاياها .

ان حكومتى تشمر بالفخر ان اتخذت خطوات ملموسة ومحددة اسهاما منها في الجهود الدولية الرامية الى فضح مثل عملية الخداع هذه ، والقضاء على الانتهاكات والاعمال الاجرامية التي تمارسها اسرائيل .

ولا يوجد مكان تظهر فيه بقايا وآثار الاستعمار والامبريالية بصورة جلية كما في افريقيا الجنوبية . وانطلاقا من ايماننا بأنه يجب ان نسعى لكل نحقق للآخرين الكرامة والحرية التي حققناها لانفسنا ، فان حكومة ايران اتخذت تدابير سريعة فيما يتعلق بالسياسة البخيفية للفصل العنصرى والتمييز العنصرى في القارة الافريقية . هذا الاجراء ادى ضمن اموراخرى الى القطع الكامل لبتترول ايران الذى كان يشحن الى جنوب افريقيا . ان مثل هذا الاجراء اعتمد بنفعية ممارسة الضغط الاقتصادى على نظام بريتوريا ، وبشكل غير مباشر على نفس النظام العنصرى وغير الشرعى في روديسيا الجنوبية .

ومنذ خمسة شهور فان اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار عقدت سلسلة من الاجتماعات العامة في بلجراد ، يوغوسلافيا ، وقد شاركت ايران في هذه المداولات وأعربت عن آرائها فيما يتعلق بالفصل العنصرى وتصفية الاستعمار بمزيد من التحديد والتفصيل . ولقد ذكرنا آنذاك ونعود الى تكرارها الان ان حكومة ايران تجد ان المواقف الموجودة في جنوب افريقيا / ناميبيا ، وروديسيا الجنوبية / زمبابوى مخزية ومؤسفة ، ونضم صوتنا الى تلك الاصوات التي تم الاغراب عنها بالفعل من خلال قنوات الامم المتحدة وغيرها ، شاجبين اى حل لا يترتب عليه بشكل قاطع حق الاغلبية في تقرير

المصير والحرية . ونحن نأمل ان مجلس الامن بصفة خاصة ، سوف يسهم بشكل اكبر في تحقيق هذه الغاية بتميز العقوبات الموجودة حاليا ضد روديسيا الجنوبية وان كل الدول الاعضاء سوف تتوقف وتحجم عن انتهاك نص وروح هذه العقوبات .

وفي حالة جنوب افريقيا ، فان سياستنا تقوم على نفس المبادئ ، مبادئ معاداة الامبريالية ومعاداة الاستعمار التي تشكل الاعمدة الادبية لموقفنا بالنسبة لروديسيا الجنوبية . وكما ذكرنا انفا فان الطبيعة العنصرية الحالية لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، تتعارض تماما مع سياسة ايران الخاصة بتأييد الجهود الرامية الى انشاء مجتمع دولي متحرر من شرور الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى بكل اشكاله . ومن هنا فان جنوب افريقيا لم تفصل شيئا على الاطلاق لتحسين وضعها الحالي سواء كان ذلك في الاسلوب او في الجوهر ، كما تشهد بذلك سياساتها التمييزية والاستغلالية والاستفزازية التي تمارسها في ناميبيا ، كل ذلك في مواجهة دعوة اجماعية من جانب المجتمع الدولي الى تسوية عادلة وسلمية في هذا الاقليم ، ولهذا فاننا نؤمن انه قد آن الاوان بالنسبة للامم المتحدة ان تتخذ تدابير اقتصادية اكثر فاعلية وتدابير اخرى بما في ذلك تطبيق احكام الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد حكومة جنوب افريقيا .



وبالرغم من أن الحكومة الثورية لم يتعد عمرها ثمانية شهور ، فإن الحكومة المؤقتة لباز رجسان، تحت التوجيه الأدي لآية الله الخميني ، قد أوضحت بجلاء تام ، ان ايران قد انضمت بفخر إلى القوى المعادية للإمبريالية والاستعمار والصهيونية . ومع ذلك ، فإن الشيء المتميز فيما يتعلق بموقفنا الثوري من الناحيتين الدولية والداخلية يكمن في اعتقادنا بأن الكفاح من أجل العدالة والاستقلال ، والحرية ، يجب أن يوجه بصورة جزئية ضد عاداتنا ومفاهيمنا . ومن المؤكد ان العنصريين والمستغلين في هذا العالم لن يعاملوا أمم وشعوب العالم الثالث بشكل أفضل من الطريقة التي تعامل بها شعبنا وننصل بها ببعضنا البعض عبر الحدود الوطنية .

وحتى العقود الأخيرة ، فإن الحكام في المستعمرات الرسمية أو غير الرسمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لم يكونوا بحاجة إلى مساعدة القوى الاستعمارية أو الإمبريالية من أجل أن يحافظوا على موقفهم المتميز . والواقع انه في حالات كثيرة حاول الحكام التقليديون مقاومة التغلغل الغربي في مجتمعاتهم ليس فقط لأغراض سياسية ، وإنما أيضا لأسباب عقائدية وثقافية . وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية فإن الاتجاهات العقائدية والثقافية للطبقة الحاكمة التقليدية النمطية في العالم المتخلف لم تكن تختلف كثيرا عن الاتجاهات لعامة سكان هذه البلاد .

أما اليوم ، فقد تغير الموقف تماما ، ذلك ان الفلاحين لا يزالون يعيشون في ظل نفس الظروف أو انتقلوا إلى أحياء منعزلة في المدينة . لكن المالكين أو المسيطرين على وسائل الإنتاج قد اتخذوا اتجاهها ثقافيا وعقائديا غامضا بالنسبة إلى عموم السكان . ان القلة المتميزة سواء انتمت إلى القطاعات التجارية أو البيروقراطية أو العسكرية من الطبقة الحاكمة ، ليس لديها سوى اتصال ثقافي واجتماعي قليل مع الاغلبية المستغلة . ومن ناحية تطلعاتها وطموحاتها الملموسة ، فإنها تشابه الغرب إلى حد انها قد اتمدت تماما عن جذورها .

وهكذا ، والفجوة الاقتصادية بين القلة المتميزة والكثرة البائسة تتزايد يحدث نفس الشيء بالنسبة إلى الفجوة الثقافية ذلك ان جيوب الثروة والسلطة في كثير من البلدان المتخلفة هي أيضا جيوب لثقافات وأساليب حياة مستوردة . ان النمو السريع لحركة المال الدولي ، وحركة الخدمات والسلع ، والمواصلات والسفر كل ذلك قد أدى إلى توحيد عالمي للقيم وللأهداف وللتطلعات فيما بين أولئك الذين يستفيدون من تلك الأنشطة . ولما كانت التكنولوجيا والإيدلوجية لهذه الظاهرة المثيرة

هي نتائج نمو اقتصادى اجتماعى عضوى فى الغرب ، فان توحيد القيم والأهداف والتطلعات فيما بين الطبقات الحاكمة فى العالم قد أضاف بعدا جديدا من أبعاد السيطرة الثقافية الى الطابع المتطور للامبريالية فى العالم المعاصر . واليوم ، فان التعليم الليبرالى ، وأساليب الملابس الحديثة ، ومعايير الاستهلاك للطبقات الحاكمة فى البلدان الخاضعة لمشابهة لنظيراتها فى العالم الصناعى المتقدم . وفى عصرنا ، ان الامبريالية قد أنتجت قدرا لم يسبق له مثيل من الاستياء فيما بين الشعوب فى المجتمعات الخاضعة المقهورة . هذا الاستياء الذى هو رد فعل على الاستغلال ، والقهر ، والأساليب الاستهلاكية قد أدى الى ثورى متوسع ومكثف من أسفل . وهكذا ، فان وضع تكنولوجيا القمع فى المجتمع المسيطر عليه وصيغ مثل هذه الدولة بالصيغة العسكرية قد أصبح من الأمور الضرورية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن . ومع ذلك فانه من الخطأ أن يظن تصدير اساليب المناورة والقمع والأساليب العسكرية الى البلدان المتخلفة رد فعل على استياء اليأس . وحيث ان هذا الاستياء فى حد ذاته وليد الامبريالية ، فان رد الفعل عليه هو أيضا وليد الامبريالية . وفى ذلك الضوء ، فان أساليب المناورة والقمع ، والأساليب العسكرية هي السلع العضوية للامبريالية فى سعيها للحصول على أسواق عالمية .

ومن المحزن أن نقول أن الكثيرين منا زبائن متحمسون للسلع التى تنتجها الامبريالية . والكثيرون جدا منا ينفقون الموارد الغالية لشعبنا فى سياق تسلح مجنون . والكثيرون جدا منا يستجيبون لشهه القلة للسلع الترفية أكثر من اهتمامهم بالحاجات الاساسية للكثرة . ان سباق التسلح والظمأ الذى لا يروى السلع الترفية هما الاجزاء الاساسية للمخطط الامبريالى بالنسبة للعالم المعاصر . والكثيرون جدا منا ضحايا بغير وعي منهم للامبريالية . والمفاهيم التى فرضها على أباؤنا الاستعمار والامبريالية قد أصبحت جذورها عميقة فىنا بصورة تدريجية بحيث أننا أصبحنا نظن أنها وليدة تفكيرنا . ان الامبريالية الثقافية قد تغلغلت فى أعماق أعماق نفوسنا . والكثيرون جدا منا يستخدمون الأدوات المستوردة للقمع ضد شعوبنا بشكل أكثر فعالية مما كان ينتوى منتجوها الاصليون بالنسبة اليـنا . والكثيرون جدا منا ينفقون مواردنا على مؤسسات القسر ، أكثر مما ينفقون على التعليم أو الصحة العامة . وربما كان شاه ايران المعزول أكثر الحكام من هذه الفئة بعدا عن المطلق ، والذى نعرفه جميعا ان هناك شابات أصغر كثيرين فى هذا العالم .

لماذا كان على الصين أن تلقن فييت نام درسا ؟ وما كان التبرير لنظام بول بوت في كمبوتشيا  
لا تباع اسلوب عمل أدى الى موت أكثر من مليونين من مواطني هذا البلد ؟ ولماذا وجدت فييت نام  
انه من الضروري أن تغزو كمبوتشيا ؟ فاذا كان النظام الجديد في كمبوتشيا نظاما شعبيا ومشروعا ؛  
فلماذا تضطر القوات الاجنبية الى مواصلة وجودها في ذلك البلد ؟  
ان التمرد في افغانستان قد أسفر عن موت الآلاف وتشريد عشرات الآلاف الذين يتدققون على  
الأراضي الباكستانية واليرانية . ان العناصر غير الرشيدة والمنفترية تهر مثل هذه الاجراءات باسم  
"عقائد مستوردة" . ولا يهم اذا رفض المواطنون الصيغة المستوردة أو لا يريدون أن يمثلهم اولئك  
الذين يدعون لانفسهم رسالة علمية .

اننا سوف نخون التزامنا بالسلم والعدل والاستقلال والحرية لو أن اجابتنا على هذه الأسئلة كانت اجابات سطحية أو مراوغة أو تستخدم النفس أو ذات بعد واحد . ان ما سبب المآسي الأخيرة في الهند الصينية لم يكن صراعا طبقيًا أو اعتبارات اقتصادية . ولا يكفي أن نقول ان العوامل الذاتية هي التي تعمل ، بفهم متابعة بالسؤال عما هو المعنى بالعوامل الذاتية وما الذى يجب عمله للقضاء عليها . ان مسؤوليتنا هي تحليل هذه الصراعات بقدر كبير من القوة والالتزام بالحقيقة كما نحاول الكشف في الوقت نفسه عن طبيعة وآثار الامبريالية التقليدية .

ان النظرية الماركسية للصراع تقصر عن شرح كل مشاكل عصرنا . وعندما تشرح الماركسية موقفا صراعيا معينًا ؛ فانه من الخطأ أن ننظر الى مثل هذا الشرح على انه نهائي . ان هناك قدرا كبيرا من الشواهد التاريخية على ان الفئات المادية للشروح أو المفاهيم ، سواء وجدت جذورها في الماركسية أو الرأسمالية ، اما انها لا تتفهم تماما طبيعة الصراع الانساني أو لا ترضي تماما وبالقدر الكافي تطورات الانسان .

ان التجارب الثورية لهذا القرن تظهر مرة أخرى الحقيقة القديمة القايلة بأن النضال من أجل العدالة والحرية والسلم والاستقلال يتطلب بعدا أخلاقيا بعيدا عن الهيكل المادى ومتجاوزا اياه . ان الأسلحة النووية والاحتمال الفعلي لوقوع كارثة عالمية ، كل ذلك قد كشف من الحاجة الى هذا الاعتراف بذلك بشكل لم يسبق له مثيل . ان ظروف القرن التاسع عشر بالنسبة للنمو والتصنيع جعلت الأخلاق ثانوية بالنسبة للمادية في النظريات الاجتماعية والتدابير والاجراءات السياسية . وان الحركات الثورية المعاصرة لا يمكن بعد الآن أن تستمر تحت هذا الموقف غير الطبيعي . ولا بد لها أن تعترف بأن الامبريالية والحرب والقمع لا يمكن هزيمتها بالمادية وحدها .

ان المشكلة في دول العالم الثالث ليست مجرد السيطرة الاقتصادية والسياسية من جانب القوى الأجنبية للدول العظمى ، وانما تكمن المشكلة أيضا في السيطرة الثقافية .

ان الكثير من دول العالم الثالث تسيطر عليها اتجاهات ايدولوجية وفلسفية وثقافية غريبة عن مجتمعات هذه الدول الأصلية . ونتيجة لذلك ، فان الكثيرين من المفكرين في العالم الثالث قد أصبحوا بعيدين ليس فقط عن أنفسهم وانما أيضا عن شعوبهم . ولقد أسفر هذا الموقف عن أزمة لا مثيل لها بالنسبة للمثقفين والمفكرين في العالم الثالث الى حد ان الاتصال بسببين المفكرين والجماعيين قد أصبح بالغ الصعوبة بل أصبح مستحيلا في بعض الأحيان .

ان الكثيرين من العناصر المتعلمة في العالم الثالث يتحدثون بلغتهم الولائية بل وربما يرتدون الملابس الوطنية أيضا ، ولكنهم يفكرون ، ويشعرون ، ويتذوقون ، ويرون ويسمعون اما بطريقة غربية أو بطريقة شرقية . ومعنى آخر ، فان مفاهيمهم وأحاسيسهم قد سيطرت عليها قوى غربية أجنبية . وهذا هو أسوأ أنواع العبودية التي يمكن أن يخضع لها البشر . هذا الرق الفكرى هو أهم أثر للامبريالية في العالم المعاصر ، ويبدوا انه أداة فعالة ورخيصة لاستمرار السيطرة الامبريالية . ان المشاكل العالمية التي تم تحليلها على نحو متنوع من هذه المنصة خلال الأيام العشرة الماضية لها بعد ثقافي له على الأقل نفس الأهمية كالعناصر العسكرية والتجارية ، والسياسية والاقتصادية . ان الأزمة المتعددة الجوانب التي تواجهنا جميعا يمكن وقفها لو أن اهتمامنا لم يعد قاصرا على الظروف الموضوعية للقمع والاستغلال . كذلك لا بد لنا أن نواجه العادات والمفاهيم التي ورثناها بفخر تفكير أو اهتمام . ان مشاكل التنمية ، والفقر ، وعدم المساواة ، وعدم الأمن ، والعنف في العالم الثالث ، يمكن معالجتها بشكل فعال فقط في سياق اجتماعي وثقافي محلي ، والا فاننا سوف نظل ، حتى عن غير عمد ، أدوات للدول العظمى .

ان منتجي وياثعي الأسلحة يعيشون في مجتمعات صناعية متقدمة قليلة أما الذين يستخدمون هذه الأسلحة الحديثة المعقدة فهم الشعوب الفقيرة في العالم الثالث . وهذا هو الآخر شكلا جديدا وخفي من أشكال السيطرة والاستغلال التي يتعرض لها بؤساء الأرض . ان الفقراء قد أصبحوا المقاتلين بالانابة لحروب الأغنياء . ولهذا فان صبغ السياسة بالصبغة العسكرية في العالم الثالث قد وصل الى مرحلة مؤسفة . ان كثيرا من القادة والحكام في العالم الثالث ، وباسم الأمن ومزاعم غامضة تتعلق بمعرفة ما هو جيد وطيب بالنسبة للشعوب ، قد استبدلوا الخضوع القهرى بالمجتمع المدني والترابط الطوعي . وان الوطنية التي كانت في وقت من الأوقات مصدرا للتضامن ضد الامبريالية قد أصبحت الآن ذريعة لصبغ المجتمعات بصبغة عسكرية للدخول في حروب أهلية واقليمية . وان كلالا من الشرق والغرب يستغلان سوء الفهم والصبغة العسكرية في دول العالم الثالث وفقا لخططها الامبريالية التي تتضمن توسيع نطاق سباق التسلح الذى يخدم هذه الدول .

ان جمهورية ايران الاسلامية ترى ان الامم المتحدة يجب أن تنشط على قدر الامكان فسي مكافحة الأشكال الجديدة للامبريالية كما كانت نشطة في الفضال ضد الاستعمار . ان السيطرة

الثقافية وصبح العالم الثالث بالصيففة العسكرية يمكن أن يكونا مدمرين لحقوق وانسانية الشعوب  
تماما مثل انتهاك سيادة هذه الدول . ان المواجهة بين المواطنين المقهورين وحكامهم ، الذين  
أصبحوا في خدمة الامبريالية ، بسبب غياب وعيهم أصبحت أمرا حتميا كما كانت المواجهة بين  
المواطنين وسادتهم من المستعمرين . وكلما أتاحت الفرصة للامم المتحدة للقيام بدور بناء في  
المواجهة بين المستعمرين وقوى تقرير المصير الوطني ، فانها كانت تقوم بدور هام في تخفيف  
عنف المواجهة .

وفي العقد الماضي ، فان الأمم المتحدة لعبت دورا هاما في كشف جوانب خداع اسرائيل الصهيونية ، أو اثاره ضمير العالم ضد النظم العنصرية في الجنوب الافريقي . ان أجهزة الاعلام الجماهيرية الغربية تحتكر تقريبا تسهيلات الاعلام والاتصال ، ومن الصعوبة بمكان بالنسبة للفقراء المقهورون أن يصلوا الى الرأي العام العالمي . ان محنة المقهورين ليست مثيرة بالقدر الكافي الذي يعجب المحتركين للاعلام وأساليب الاتصال . ان الأمم المتحدة يمكن أن تكون عوننا أكبر في هذا الصدد أكثر مما كانت في الماضي .

وعلى مدى ربع قرن من الزمان ، فان نصف مليون ايراني كانوا يعانون في السجون ، وان أكثر من ٦٥٠٠٠ من بينهم قد قتلهم رجال الشاه المسلحون ، كما أن أكثر من الفين من بينهم وجميعهم من الشبان والشابات قد تم اعدامهم علنا ، وهناك عدد غير معروف عذب حتى الموت ، ومع ذلك لم تذكر كلمة واحدة عن هذه الجرائم الرهيبة في هذه الجمعية . وهناك أفراد آخرون في هذا العالم يجرى قتلهم وسجنهم وتعذيبهم من جانب حكام مثل الشاه ، ويجب أن تستمع الامم المتحدة الى صيحاتهم ، وأن تعكس هذه الصيحات في مداولاتها العامة .

ان جرائم الحكام المماثلين للشاه لا يمكن أن تتجاهلها المنظمة الدولية ببساطة لمجرد أنها تتم داخل الحدود الوطنية ، لانه اذا استطاع أولئك الذين يمارسون القمع الحصول على اسلحتهم وذخائرهم وجواسيسهم ومستشاريهم وتكنولوجيا القمع من خارج حدودهم الوطنية ، فان اهتمامهم بارتكاب جرائمهم لا يمكن أن يقتصر على داخل حدودهم الوطنية .

ان شرعية الامم المتحدة يمكن أن تزداد عمقا اذا ما أخذت هذا التحدي مأخذ الجد . ان الذين يمارسون القمع والذين يحتكرون الاعلام والاتصال وأجهزتهما وأولئك الذين يستفيدون من حروب الانابة والسيطرة الثقافية سواء كانوا يعيشون في داخل او خارج حدود وطنية معينة ، سوف يطلبون الى الأمم المتحدة بالقطع أن تسكت على جرائم أولئك الذين يحكمون بالقسر وحده . ولكن اذا كنا نريد أن نخدم قضية السلم والعدالة في العالم ، فلا يمكن أن نتجاهل محنة الذين يمانون من القمع دون أن نفقد شرعيتنا . ان جمهورية ايران الاسلامية ملتزمة ، قولا وعملا ، بأن أهم مهمة للأمم المتحدة هي أن تؤيد ، في اطار واقعي ، حقوق وانسانية المقهورين في كل وقت وتحت جميع الظروف .

السيد أوكن (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني سعادة عظيمة أن

اشترك مع من سبقني من المتحدثين في تهنئة سعادة السيد سالم احمد سالم رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الرفيع الذي يشغله الآن .

وانني اتمنى له كل خير في النهوض بهذه المسؤوليات الكبيرة . وأود أن أؤكد أن وفد بلادى وشخصي ، نؤمن ايمانا عميقا بأن الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سوف تقوم بعملها بشكل فعال وكفء تحت قيادته الرشيدة . واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أشيد بالدولة التي تمثلونها وأن أؤكد أن حكومتي تعلق أهمية خاصة على تعزيز علاقاتها مع تنزانيا في جميع المجالات .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة ايضا . لكي اثنى على الرئيس السابق للجمعية العامة سعادة السيد انداليسيو لبيفانو من كولومبيا للكفاءة والمهارة اللتين أبداهما في القيام بواجباته خلال الدورة الماضية للجمعية العامة .

وأود أن أذكر ، سرّة أخرى ، بالصفات الرفيعة التي يتحلّى بها الدكتور كورت فالدهايم الامين العام ، وأكرر تقديري الخالص لتفانيه ولجهوده التي لا تحيد في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تحيتي الحارة لسانت لوسيا بمناسبة انضمامها الى الأمم المتحدة . واننا نعتقد أن هذا الانضمام انما هو خطوة للامام في طريق تحقيق الطابع العالمي لهذه المنظمة .

ان كل دورة من دورات الجمعية العامة تهييء لنا فرصة المشاركة في تقييم الموقف العالمي والاتجاهات التي تؤثر على مسار الأحداث في العلاقات الدولية . وتمشيا مع هذا التقليد ، فان المتحدثين الذين تحدثوا قبلي قد قاموا بتحليل مفصل للتطورات التي طرأت على الموقف العالمي . وأود أن أؤكد باختصار النتيجة التي استخلصها الكثيرون من قبلي والتي أشاركهم فيها .

فرغم الجهود التي بذلت في العام الماضي في جميع المحافل الدولية ، وخصوصا داخل منظومة الامم المتحدة وخلال الاتصالات الثنائية ، فان المسرح الدولي مازالت تشوبه التوترات والصراعات .



وفي البحث عن حلول لهذه التوترات والصراعات ، فان أسلوب المعالجة السليم ينبغي أن يكون عن طريق تحديد الأسباب الحقيقية . ومهما كانت هذه الأسباب ، سواء اكانت سياسية أم عسكرية ، فان الأسباب الكامنة هي غالبا ما تكون اقتصادية واجتماعية . ولذلك وبينما نتمكن من معالجة بعض الأمور الملحة على حدة ، فانه ينبغي أن نعي في ذهننا دائما هذه العلاقات المشتركة والمتداخلة .

ان اهتمامنا الأساسي في العلاقات الدولية ، يتعلق باقامة وصيانة السلم والأمن والاستقرار بين الامم .

ولقد تحقق الكثير في مجال السعي الى اقامة عالم أفضل واقامة مناخ دولي يمكن أن يؤدي الى تعزيز السلم والأمن . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد أن الانفراج يمثل المبدأ الرائد في العلاقات الدولية المعاصرة ، ففي ظل الظروف الحالية لا يوجد بديل للانفراج . وكما قلت في العام الماضي من فوق نفس هذا المنبر ، فان كل بلد مهما كان حجمه وسواء اكان متقدما أم ناميا ، فان له مصلحة في تخفيف حدة التوتر ، وينبغي أن يشترك على أساس من المساواة ، بشكل فعال ، في الجهود الرامية الى تعزيز السلم والأمن . وعلى ذلك ، فان الانفراج ينبغي أن يصبح عالميا وأن يشمل جميع الاقاليم وكل جانب من جوانب الحياة الدولية .

ان الانفراج انما يتمشى مع المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية لتركيا التي تستهدف فاقامة علاقات متطورة مع كل بلدان العالم ، وخاصة مع البلدان المجاورة ، على أساس من عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة الاراضي والمساواة في الحقوق . ان شعار أتاتورك " السلام في الداخل والسلام في الخارج " . قد ألهم تركيا في ان تلعب دورا كبيرا في تشجيع عملية الانفراج ، وقد ساهمت بشكل منظم في العمل المؤدى الى بيان هلسنكي الختامي ، وفي متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وحقيقي اننا لا ينبغي ان نتوقع انجازا عظيما في الوقت القصير نسبيا الذي مضى منذ عقد مؤتمر هلسنكي . لكن مما يدعو للارتياح ان عملية الانفراج في اوربا مستمرة ، وتكتسب ابعادا جديدة . ان اجتماع مدريد ، الذي سيتم في العام القادم ، سوف يشكل - في رأينا - خطوة حاسمة في هذه العملية التطورية . ان كل البلاد المشتركة تقع عليها مسؤولية خاصة في المساهمة في انجاح مؤتمر مدريد . وعلى ذلك فاننا نعتقد انه لا يسد من الاعداد الشامل الدقيق لهذا المؤتمر . ان الاتصالات والمشاورات الثنائية سوف تلعب دورا حيويا في هذا الصدد . وينبغي الا نغفل عن حقيقة ان قوة الدفع لعملية الانفراج ينبغي ان تستمر من خلال الجهود المناسبة في هذا المجال ، ومن ثم تتضح أهمية متابعة مؤتمر مدريد .

ان الانفراج لا يمكن تقسيمه ولا يمكن ان يقتصر على اوربا وحدها ، فينبغي علينا تشجيع هذه العملية في الاقاليم الاخرى بشكل بناء . اننا لا نرى وسيلة اخرى لضمان السلم والأمن والاستقرار في العالم .

ان الرقابة على التسلح ونزع السلاح هي مسألة اخرى تهتمنا جميعا . ان نزع السلاح الشامل والكامل من خلال الرقابة الدولية أصبح وسيظل الهدف النهائي للمجتمع الدولي . ان الرأي العام العالمي أصبح اكثر اذراكا لأهمية ايقاف سباق التسلح وتخصيص الموارد الانسانية والمادية الموجودة حاليا للتطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعي .

ان عملية الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح هي عملية طويلة تتطلب الجهود الهادفة والمستمرة من كل البلدان . ان التقدم نحو هذا الهدف لا بد وان يتحقق بشكل تدريجي ولكن بصورة فعالة . ان هدفا الاولي ينبغي ان يكون ايقاف سباق التسلح ، وتخفيف خطر الحرب النووية . ان تخفيض مستوى التسلح هو مهمة متماثلة في الأهمية . ينبغي ان نسير في ذلك بشكل تدريجي عن طريق

اتخاذ تدابير محددة وعملية . لذلك فاننا نرى ان الخطوات التي تتخذ الآن سوف تلعب دورا كبيرا في تحقيق هذا الهدف الشامل .

اسمحولي أن أضيف ان تركيا قد رحبت بمعااهدة سولت - ٢ ، التي وقعت حديثا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، كخطوة اساسية في هذا الاطار . ان الأمل يحدونا ان هذا التطور الهام سوف يكون له أثر ايجابي على مفاوضات نزع السلاح والحد من الأسلحة والرقابة عليها في أوروبا وفي العالم بشكل عام .

وهناك محادثات فيينا التي تشكل مبادرة هامة حول تخفيض القوة في وسط أوروبا والتدابير المتصلة بها . ان اتمام هذه المحادثات بنجاح سوف يسهم في سلم وأمن أوروبا ، وفي تهيئة ظروف تؤدي الى مزيد من علاقات عسكرية مستقرة أساسها تخفيض مستويات القوة . ونحن ان نساند الجهود الرامية الى ذلك ، فاننا نعتقد ان الاجراءات المتخذة لا يجب ان تؤثر بشكل معاكس على الأمن والاستقرار في بقية الاقاليم في أوروبا .

أود ان انتقل الآن الى الموقف في الشرق الاوسط الذي ما يزال حتى الآن من أهم مناطق التوتر في العالم . ان تركيا، كدولة في المنطقة ، تتابع التطورات هناك باهتمام .

وكما ذكرت من قبل في مناسبات عديدة ، فان حلا عادلا وشاملا لمشكلة الشرق الاوسط يمكن تحقيقه فقط عن طريق انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية ومن القطاع العربي للقدس ، الذي احتل في ١٩٦٧ ، ومن خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، متضمنا الحق في اقامة دولته المستقلة . لذلك ، فاننا نعتبر ان مشكلة فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط ، كما نعتقد ان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ينبغي ان تشارك اشتراكا فعالا في اى عملية لاقامة السلام ، اذا ما قدر ان يكون هناك سلم في المنطقة .

وهناك مصدر آخر للقلق الشديد في الشرق الاوسط ، وهو الموقف في لبنان . ان احداث السنوات الماضية قد سببت معاناة كبيرة في هذا البلد ، وهددت سلامة اراضيه . ان الموقف في لبنان ، في حد ذاته ، يتصل اتصالا وثيقا بالمشكلة الشاملة للشرق الاوسط . ان الهجوم المتكرر من قبل اسرائيل انما يزيد من حدة الموقف ويشكل ، بصورة اكبر ، عائقا خطيرا آخر في سبيل تحقيق السلام في المنطقة .

ان المشاكل الحادة في الجنوب الافريقي ، التي تنتظر الحل ، ما تزال تشكل مصدرا للاحباط بالنسبة للمجتمع الدولي .

ان الشعب التركي قد رفض باستمرار كل صور الظلم والاستغلال والتمييز . ان الموقف الايجابي الثابت ، الذي اتخذناه ضد السياسات العنصرية ، لهو نتيجة طبيعية لذلك الموقف التقليدي .

والواقع اننا قد مهدنا الطريق لحركات التحرر في بداية هذا القرن تحت قيادة كمال اتاتورك ، جعل الشعب التركي يتابع الموقف في افريقيا باهتمام وقلق كبير .

ان حكومة جنوب افريقيا ، التي مارست سياسة الفصل العنصري ، ظلت بلا رادع وتجاهلت المطالب المتكررة للمجتمع الدولي . ان تلك الحكومة قد صعدت من اجراءات القمع التي تقوم بهما ، واستمرت في سياسة الهانتوستانات . ان تلك التطورات انما تجعل الموقف اكثر سوءا في الجنوب الافريقي . ان حكومة تركيا تددين بشدة سياسة الفصل العنصري ، وتعوض جهود الأمم المتحدة المستمرة للقضاء على هذه السياسة . اننا لمقتنعون تماما بأن مزيدا من الاجراءات الفعالة ينبغي اتخاذها في الجنوب الافريقي .

وباعتبارنا عضوا مؤسسا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فاننا نؤكد ، كما أكدنا من قبل ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا لا يمكن قبوله . ونحن نؤيد شعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد سوابو في كفاحه المشروع لتقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني الخالص . ونحن ما نزال مقتنعين بأن خطة الأمم المتحدة لاقامة ناميبيا مستقلة وديمقراطية من خلال انتخابات تجرى وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) هي الوسيلة الوحيدة العملية لتحقيق حل سلمي للمشكلة الناميبية .

وفيما يتعلق بمسألة زمبابوى ، أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومتي للنضال الشرعي للشعب الزمبابوى بقيادة الجبهة الوطنية الشجاعة ضد بقايا العنصرية ، ولتحقيق حل يقوم على حكم الأغلبية الخالصة . ونحن نعتقد أن أى حل يتعلق بمستقبل زمبابوى ينبغي أن يتم من خلال مشاركة الجبهة الوطنية ، بحيث يمكن الاعتراف به عالميا .

وفي هذا الصدد ، أود أن اسجل أن مؤتمر الكومنولث الذى عقد في لوساكا في آب/اغسطس الماضي قد أنجز مرحلة جديدة فيما يتعلق بحل مسألة زمبابوى . ونحن نرحب بالجهود البناءة لدول المواجهة الافريقية في هذا المجال ، وبالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة لعقد مؤتمر في لندن بمشاركة جميع الاطراف المعنية . ونأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في حل مسألة زمبابوى آخذاً في الاعتبار تطلعات شعب زمبابوى .

تواجه الأمم الافريقية بصفة خاصة مشاكل صعبة ويتوقف أمن القارة واستقرارها على ايجاد حلول عاجلة وفعالة لهذه المشاكل . ان ازالة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والاسراع بالتنمية هي من المهام الملحة للمجتمع الدولي ككل . ويمكن القول بسهولة أنه في الاعوام المقبلة ، ستشكل افريقيا اختبارا حيا للتضامن الدولي ، والتعاون الصحيح .

وفي جهود البلدان الافريقية من أجل التنمية الوطنية المرتكزة أولا على أساس الاعتماد على الذات فانها سوف تحتاج بطبيعة الحال الى المساهمة الايجابية من المجتمع الدولي ككل والبلدان المتقدمة على وجه الخصوص .

ومع هذا ، وبينما يجرى تقديم مثل هذا التأييد والمعونة فانه يجب على البلدان غير الافريقية أن تمتنع عن التدخل في المنازعات التي تنشأ بين البلدان الافريقية . وعن التدخل في الشئون

الداخلية لهذه الدول . وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا أن النزاعات الافريقية يمكن ويجب أن تحل من جانب البلدان الافريقية ذاتها .

وحيث أن تركيا بلد نام ، فانها تدرك العقبات التي تواجه البلدان النامية في عصرنا هذا . ولذلك فنحن مستعدون للاسهام . بخبرتنا وامكانياتنا في الجهود التي تنهض بها الأمم الافريقية من أجل التنمية والاعتماد على الذات .

وخلال السنوات الأخيرة ، فلقد زدنا من اتصالاتنا بالبلدان الافريقية من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي والثقافي والتقني .

ان السلام ينظر اليه عادة كنوع من التوازن القائم على أمن الدول واستقلالها السياسي . واليوم ، هناك ادراك متزايد بأن هذا التوازن في واقع الأمر له أبعاد اقتصادية واجتماعية . وفي هذا الصدد ، فان الاستقلال السياسي ضروري ولكنه ليس حالة كافية لمعالجة آفات التخلف . ولا يمكن أن يكون هناك استقرار في البيئة الدولية مادام هناك فرق شاسع بين الأمم الغنية والفقيرة مثل هذه الدرجة الباعثة على القلق .

ولسوء الحظ ، فان سجل انشطتنا من خلال منظومة الأمم المتحدة ليس مبشرا بالآمال فسي هذا الصدد . ولم تتحقق التوقعات المرجوة من اتفاق الآراء بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبدلا من ذلك نجد أن الصورة حتى الآن ما تزال قائمة لجهود كثيرة .

وينبغي أن نعترف بأن هذا الموقف فريد نوعا ، ذلك أن البلدان الفنية والفقيرة تتفوق حول أهداف عامة لاقامة نظام دولي أكثر عدلا وعلى الرغم من ذلك فانها تفشل في اتخاذ التدابير العملية المطلوبة لهذا الاتفاق في الرأي .

ونحن نعتقد أن من أهم أسباب هذه الصورة القائمة هو عدم توفر الارادة السياسية اللازمة من جانب البلدان الصناعية . وعن طريق مثل هذه الارادة وحدها يمكن التغلب على المصالح القصيرة الأجل والضيقة بل والمحدودة التي عوققت التقدم حتى الآن في الحوار بين الشمال والجنوب . ويمكن فقط من خلال تقدم ملموس حول المسائل الجوهرية أن يكتسب الحوار دفعة يمضي بها السبى الأمام .

ومنذ انهيار نظام بريتون - وودز ، فاننا ما نزال نسير خلال مرحلة مؤقتة تتسم بمجموعة من

وسائل الحياة التي توصلت اليها مؤقتا القوى الصناعية الكبرى فيما يتعلق بالمسائل المالية والتجارية الدولية وتركز سياسة اقتصادية فيما بينها . ومع ذلك ، فانه في المناخ الراهن الذي يتسم بعدم اليقين والكامن في مرحلة الانتقال لم يعد من الممكن المحافظة على النظام الدولي القديم عن طريق تعديلات طفيفة أو تدابير مرحلية ملتوية قصيرة الأجل .

ان ما نحن في حاجة اليه هو أن نستهدف نظاما دوليا جديدا من شأنه أن يؤدي الى تقدم البلدان النامية في عالم متكافل حقا ، بمشاركة هذه البلدان مشاركة نشطة وكاملة . ويمكن معالجة التضخم والبطالة اللتين يعاني منهما الاقتصاد العالمي من خلال هذا النظام الدولي فقط ، مما يسمح باستئناف النمو العالمي على أساس مستمر .

انني أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى نقطتين أعتبر أن لهما أهمية خاصة . أولا - في رأينا أنه يجب على اللجنة الجامعة أن تخصص ما تبقى لديها من زمن ، حتى عام ١٩٨٠ موعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لكي تقرر أفضل الوسائل للنهوض بمرحلة جديدة من المفاوضات الدولية . ومن أجل ذلك ، فاننا ينبغي أن نعدل في هذه الجمعية العامة من تفويض اللجنة بحيث تكون قادرة على النهوض بالمهمة الرئيسية المنوطة بها حتى الدورة الاستثنائية . وتركيا مستعدة أن تشترك بنشاط في مثل هذه المبادرة .

ونحن مقتنعون بأن ادخال موضوع الطاقة في الحوار يكتسب أهمية بالغة لجميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . وحيث أن البلدان الصناعية قد أدركت في الماضي بل ودافعت بحرارة عن الحاجة الى ادخال موضوع الطاقة في الحوار فاننا نتوقع أنها سوف تؤيد المبادرة التي اتخذت في هذا الصدد من جانب البلدان المتقدمة .

والواقع ان هناك اسبابا كثيرة تبرر ادراج الطاقة في الحوار ، والحق ان تسعير النفط وتأثيره على التضخم الدولي ، والاجراءات الرامية الى الحفاظ على الطاقة التي اتخذتها البلدان المتقدمة ، بالإضافة الى مشكلة الوفاء بمتطلبات الطاقة الاساسية للدول المتقدمة على اساس مستمر هي من المسائل ذات المدى القصير والطويل التي تتصل بالطاقة والتي من المفيد مناقشتها في هذا الحوار\* .

فعلى المدى القصير ان قضية الطاقة تتصل بالصعوبات الحادة لميزان المدفوعات للبلاد النامية المستوردة للبترول . والواقع ان هذه البلاد قد وصلت الى مرحلة بعد ارتفاعات الاسعار الاخيرة ، بدأت فيها نفقات وارداتها من النفط تعتمد اعتمادا كبيرا على ارباحها الكلية من التصدير . وقد ادى هذا التطور الى زيادة تعقيد الصعوبات الحالية لميزان المدفوعات لهذه الدول والتي نجمت عن اتجاهات تضخمية في العالم الصناعي .

وينبغي ان اوضح ان الاعتماد الجماعي على النفس يكمن في لب هذه المشكلة . ولذلك فانه من العلامات المشجعة ان هذه النقطة الحاسمة قد تم ادراكها في القرارات التي اعتمدها مؤتمر قمة هافانا .

لقد استمعنا بعناية الى سعادة جوز لوبيز بورتلو ، رئيس المكسيك ، وقد رنا كثيرا مساهمته المبدعة في تفهم افضل لمشاكل العالم التي تحتاج الى حل عاجل .

اننا نشاركة في الاعتقاد ان مسألة الطاقة ينبغي تناولها من خلال :

" كل اكثر تعقيدا : نظام اقتصادى دولي جديد " (A/34/PV.11, P.17) بكل علاقاته ومن خلال

اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة كوسيلة لتنفيذ الخطوات اللازمة .

كذلك فاننا نعتقد ان منظومة الامم المتحدة هي افضل وسيلة بل في الواقع هي اكمل منبر لمعالجة مسائل الطاقة على المستوى العالمي . واننا نعتقد ان خطة الطاقة المقترحة يمكن تناولها من خلال مفاوضات عالمية نأمل ان تبدأ في اجتماع الجمعية العامة ، وان يفتح الطريق امام كسل البلاد ليس فقط خلال المفاوضات ولكن ايضا خلال المراحل التمهيدية .

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .



اصل الآن الى النقطة الثانية وهي التيار المتفشي لمبدأ الحماية في التجارة الدولية . ان تقدم البلاد النامية يعتمد الى حد كبير على النمو المتواصل في مكاسب التصدير . ومع ذلك فان ممارسات الحماية في البلاد الصناعية تزداد بشكل مطرد ، وهذا يسبب خطرا كبيرا ليس فقط على اقتصاديات البلاد النامية ، ولكنه يشكل كذلك تهديدا لاسس النظام الدولي المتكافل الحر ، الذي تنصهره الدول الصناعية نفسها . وهناك حاجة ماسة الى عمل دولي مصر على إيقاف هذا الاتجاه . ان مثل هذا العمل سيفيد كلا الجانبين ، ان نمو اقتصاديات البلاد النامية سوف يؤدي على المدى البعيد الى نتائج ايجابية للدول الصناعية بتمكينها من الاحتفاظ بمستواها الخاص للنمو والرفاهية .

اننا نعيش في مرحلة حاسمة من التاريخ فبينما نجد ان البلاد النامية تصر على تحقيق النمو الاقتصادي ، فان الاقتصاد العالمي يعاني من ركود اثر ركود مع احتمال النمو البطيء على المدى الطويل .

وفي هذا الموقف فان النظام الاقتصادي الدولي الجديد بيد و فرصة تاريخية وتحديا لهؤلاء الذين انعم عليهم بهبات العصر الصناعي ولأولئك المحرومين من هذا .

ينبغي ان نرحب بهذا التحدي دون اي تأخير . ان المفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبغي تتبعها دون انقطاع . وينبغي ان تعبئ كل جهودنا ومواردها وتصوراتنا حتى نستكشف الطرق الجديدة للتعاون . وفوق كل ذلك يجب الانسجام لانفسنا بالاحساس بالاحباط أو ان نتخلى عن اهدافنا النبيلة .

قبل ان اختتم كلمتي اود ان اتناول باختصار مسألة قبرص .

ان الامين العام في تقريره الى الجمعية العامة عن اعمال المنظمة ابدى الملاحظة التالية فيما يتعلق بمسألة قبرص :

" بيدولي ان من شأن اتخاذ نهج يتسم ببعد النظر والاصرار ، يقوم على اساس المبادئ التوجيهية والاتفاقات القائمة ، ان يؤدي الى تحسين سريع للحالة في الجزيرة من شأنه ان يخدم مصالح كافة الاطراف المعنية ويكون افضل الى حد شاسع من مواصلة التعلق باهداب وضع راهن لا يبعث على الرضا ويكمن فيه عدم الاستقرار " ( P.7 و 1/34/A )

ان الحكومة التركية توافق تماما على ملاحظات الامين العام . وترى حكومتي ان مفتاح تحسين

الموقف الحالي في الجزيرة وايجاد حل يكمن في عملية التفاوض بين الطائفتين القبرصيتين ، التي ينبغي ان تتم على اساس متساوى .

ان الطائفة التركية في قبرص تتابع ذلك الهدف الوحيد ، وهو ضمان امنها وحقوقها الاساسية المشروعة ، كطرف متساوى في جمهورية مستقلة ذات سيادة ، غير منحازة ، ذات طائفتين ، وذات منطقتين ، وبذلك تغلق الباب امام احتمال تكرار اى قمع او ظلم يمارسه الطرف الاخر . ان هذا الهدف النبيل ينبغي ان يدعمه كل اولئك الذين يحترمون الكرامة الانسانية والعدالة ، وان تركيا تدعم هذا الهدف .

وفي رأى الحكومة التركية ، ان اتفاق ١٩ أيار/مايو يوفر الاطار اللازم لحل المشكلة القبرصية على اساس الحقوق الاصلية والمشروعة لكلا الطائفتين على قدم المساواة . ان ذلك لا يمكن ولا ينبغي ان ينظر اليه كهروب من الالتزامات التي اتخذت بمقتضى الخطوط الموجهة ذات النقاط الاربع لدنكاش - مكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ .

ان مسألة قبرص قد وصلت الى مرحلة حيث الهدف المشترك لجميع الدول هو تشجيع اجراء محادثات بين الطائفتين بشكل مستمر ولذلك الهدف قررت حكومة بلادي ان تقدم الدعم لكل جهد جاد ومكثف يبذل خلال المساعي الحميدة للأمين العام لاهياء المحادثات بين الطائفتين . وفي رأينا اذا ما اريد لقوة الدفع للتقدم الذي احرز في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ان يستمر وانما ما اريد لعملية المفاوضات ان تعطى الفرصة لتحقيق التقدم الكبير فمن الضروري ان يمتنع الطرفان عن خرق روح ونص النقطة السادسة لاتفاق ١٩ أيار/مايو التي تنص على تحسين المناخ لتسهيل عملية التفاوض .

ان المحاولات التي تبذل لتغيير المساعي الحميدة للأمين العام بهدف معالجة مشكلة قبرص في منابر اخرى بخلاف المنبر المناسب ، ألا وهو منبر اجراء المحادثات بين الطائفتين ، ليست الا من قبيل المناورات لتجنب الدخول في المفاوضات الجديدة ، ومن هنا فسوف يكون مصيرها الفشل . ويحدونا الأمل في ان القيادة القبرصية اليونانية سوف تدرك هذه الحقيقة وتتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل استئناف المحادثات دون أى تأخير . ان آمالنا مستمرة في ان الحكومة اليونانية سوف تقوم بتشجيع الجهود الراهنة التي ترمي الى اعادة اجراء المحادثات بين الطائفتين التي هي في الحقيقة الوسيلة الوحيدة الفاعلة لتمهيد الطريق للتوصل الى تسوية سياسية شاملة لمسألة قبرص .

السيد موجوى (يوتسوانا) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، يسعدني

شخصيا أن اتقدم اليكم باسمي وباسم وفد يوتسوانا بالتعبير عن مدى سعادتنا ورضائنا لرؤيتكم أنتم مثل تنزانيا البلد الذي تحتفظ معه يوتسوانا بأفضل العلاقات الدولية ، وقد انتخبتم لمنصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم يترجم ببلاغة خبرتكم الدبلوماسية ، وهـو أبلغ شهادة على ما تتمتعون به من كفاءة . وان ذلك لمصدر زهولا فريقيا . وان نتقدم اليكم بالتهنئة ، فاني أود أن اتقدم أيضا بالشكر لسلفكم في هذا المنصب الذي كانت رئاسته للدورة السابقة لا غبار عليها .

والى الامين العام الدكتور كورت فالدهايم ، فاننا نود أن نتقدم بأفضل التهاني الخالصة للأسلوب المخلص الذي أبداه في الماضي ، وما زال يبديه في الحاضر في سبيل تحمل مسؤولياتـه الثقيلة ومواجهة المشاكل التي تعترض منظماتنا . ان ايمانه بالدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة ونظرته لطاقتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية وكذلك اصراره على ترجمة هذا الايمان وهذا التصور الى حقيقة تتمثل في تحقيق أهداف ملموسة وفي تحقيق أهداف المنظمة ، كل ذلك كان مصدر الهام للعديد من منا ، ونتمنى لسيادته المزيد من الشجاعة وان يتمتع بوافر الصحة .

وأود بادئ ذي بدء أن اعيد تأكيد الالتزام الذي لا يحيد ليوتسوانا في التمسك بمثل منظماتنا . ومع ان بعض آمالنا لم يحالفها التوفيق في بعض الأحيان ، الا أن هذه المنظمة تمثل أفضل محفل في الوقت الحاضر ، يمكن من خلاله لجميع الأمم بفض النظر عن حجمها أو ظروفها الاقتصادية ، أن تجتمع للبحث عن طرق لحل المشاكل الملحة التي يواجهها هذا العصر .

لقد كانت منظمة الأمم المتحدة تتطلع دائما الى أن تكون منظمة عالمية ، وذلك للتوسع فـي تبادل الأفكار في العالم . ومن هنا فانه يسعدني أن أرحب بانضمام سانت لوسيا الى مجمع الأمم هذا ، ونهنئ حكومة وشعب هذه الدولة بمناسبة قبول بلادهم في عضوية منظمة الأمم المتحدة . ولكن ، يقول لنا الكتاب المقدس ، اننا في تلك الحياة يجب ان نفكر في الموت أيضا ، ولذلك فاني اذكركم صديقا وجارنا الذي نكن له كل تقدير الدكتور أوغستينو نيتو رئيس جمهورية انغولا الشعبية ، وهو مناضل عظيم من اجل الحرية ورجل دولة كبير . ان وفاته ليست خسارة لانغولا فقط ، بل لنا جميعا لاسيما بالنسبة لشعوب الجنوب الافريقي التي مازالت تكافح من اجل تحرير بلادها من السيطرة العنصرية وحكم الاقلية ، فقد كرس سيادته حياته من أجل قضيتها . ومن هنا ، فاننا نتقدم بتعازينا الى أسرة الرئيس الراحل والى حكومة وشعب انغولا .

ان المظاهر العديدة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل التوصل الى حلول عملية للمشاكل الحقيقية التي تواجه اقتصاد العالم ، قد تمت مناقشتها في محافل مختلفة ، وما نحتاج اليه الآن هو التوصل الى ارادة حاسمة من أجل خلق المناخ المناسب الذي يمكن من خلاله التوصل الى تحديد نتائج ايجابية بشأن الاساليب التفصيلية النهائية التي يمكن من خلالها تطبيق القرارات على المستويات العالمية والاقليمية وشبة الاقليمية . ان الجهود المشتركة والارادة السياسية الحسنة من جانب جميع المعنيين ، سوف يجعلان من النظام الاقتصادي الدولي الجديد واقعا حيا ولموسا ، وقد بدأ بالفعل اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه .

ويسعدنا أنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن أسس اقامة الصندوق المشترك ، ونأمل ألا تطول المفاوضات النهائية التي تهدف الى اخراج هذه المؤسسة الى هيز التنفيذ ، بسبب اختلاف وجهات النظر حول فائدة هذا الصندوق . ان القرار الذي يقضي بأن يمد الصندوق المشترك فواعد تمويله الى تدابير أخرى بخلاف تكوين مخزون سلعي ، من خلال نافذته الثانية ، يمثل تطورا عظيما .

ان المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي عقد في ليما ببيرو في ١٩٧٥ ، قد اعترف بالاسهام المنخفض للدول النامية في اجمالي الانتاج الصناعي العالمي ، وأعلن أنه يجب بذل جهود اضافية لزيادة حصة هذه البلدان في الانتاج الصناعي العالمي . والجمعية العامة فسي نفس هذا العام اعتمدت اعلان ليما وبرنامج العمل بشأن التنمية الصناعية والتعاون وطلبت من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تجرى مشاورات في المجال الصناعي بين الدول المتقدمة وبين الدول

النامية ، وقد عقدت بالفعل مشاورات فيما يتعلق بالجلود والمنتجات الجلدية ، وذلك في انزبروك  
بالنمسا ، وقد حصلت الدول المعنية ومنها بتسوانا ، منذ ذلك الحين ، على مساعدات من قبل منظمة  
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وذلك تمشيا مع قرار تشجيع اسهام الدول النامية في الانتاج الصناعي .  
ان مثل هذه الجهود الملموسة بهدف تحقيق الأهداف التي تم تحديدها على المستوى الدولي ، يجب  
ان تكون موضع تقدير وتشجيع .  
وترحب بتسوانا بتحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ، وتأمل في  
أن يتم تدبير الموارد الكافية لها للوفاء بمهمتها .

ان العقد الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للانماء يسير نحو نهاية مخيبة للآمال . ان وفدى يساوره قلق عميق ان يرى أن ذلك لم يثر فينا بالقدر الكافي — كمجتمع دولي — الشعـور بالاحـاح وبخطورة هذا الأمر . اننا مازلنا نتحدث عن اجراءات الحماية ونتحدث كثيرا عن الاستراتيجيات في حين أن معدل عدم الانفاق يتزايد . وفي نفس الوقت ، فان الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المحدد لعقد ١٩٨٠ لتحديد استراتيجية جديدة للانماء للثمانينات تقترب بسرعة .

ان بوتسوانا بلد غير ساحلي . ومن بين العيوب الخطيرة التي تتسم بها موقعها الجغرافي في افريقيا الجنوبية فهي تكاد أن تكون محاطة تماما بدول تحكمها الاقلية العنصرية التي تواجه فرض عقوبات اقتصادية ومقاطعات لا يمكن لبوتسوانا أن تتفادى أثرها . اننا نتطلع الى المؤتمر القادم بشأن أقل البلدان نموا ، حيث نثق في أنه سوف تتخذ تدابير لتحديد معايير عملية ومنصفة ، غير معايير اجمالي الانتاج القومي وميزان المدفوعات ، لهذه المجموعة من البلدان ، وتوفير برامج للمساعدة لزيادة اعتماد هذه البلدان ذاتيا على أنفسها وتدعيم استقلالها .

ان بوتسوانا يشجعها كثيرا ادراكنا — كدولة نامية — للأهمية الحيوية لتنمية الاعتماد الجماعي على الذات . ان مواردنا المختلفة ينبغي أن توجه لمقابلة احتياجاتنا المختلفة . ان التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي يجب أن يشجع بنشاط أكثر عن طريق التأييد الدولي .

منذ خمسة عشر عاما ، عندما عقد المؤتمر الاول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فقد عمت الصدمة والخوف والمقاومة لدى احتمال مناقشة واعادة النظر في شروط التجارة ، وتحديد الفجوة في الموارد وتقديم اقتراح لنظام معمم للافضليات . وانا نظرنا الى الموقف بعد خمسة عشر عاما من المؤتمرات التي لا نهاية لها فاننا نجد أن هذه البنود مازالت مدرجة على جداول الأعمال . من المؤكد أنه لم يتم انجاز الا القليل للغاية بالنسبة لاحتياجات شعبي وبقية العالم . ان لدينا بعض الشعور بالراحة بالرغم من أن هناك اعترافا عالميا شاملا تقريبا بأن الترتيبات الاقتصادية الدولية التي سادت لاجيال عديدة تعتبر غير كافية وغير مناسبة للجميع وأن تعديلها فقط ليس هو ما نبحث عنه . ان هذه الترتيبات تجب اعادة صياغتها واعادة هيكلتها ، وانشائها من جديد وتغييرها جذريا . ان الرغبة ومنهج اعادة تجميع هذه الأمور تعتبر غير كافية . ولكن كلا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية يتزايد اعترافهما تدريجيا بأن لها مصالح تلتقي في بعض الاحيان . وحتى المصالح المتعارضة

ليس من الضروري أن تكون غير قابلة للتوفيق . وليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال أنه قد تم تحقيقه .

منذ عقد بين تقريبا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٥١٤ ( د - ١٥ ) الذي أدى الى حصول عديد من البلدان - من بينها بوتسوانا - على الاستقلال . وقد كان هذا واحداً من الانجازات الكبرى للأمم المتحدة . انها ملاحظة محزنة في عصرنا ان نعرف أنه مازالت هناك بعض المواقع الاستعمارية حيث يناضل المقهورون لتحرير أنفسهم من الهيمنة وحيث يتمسك الظالمون بالسلطة ضد مسيرة التاريخ والتغيرات التي لا مفر منها .

ان مسألة الصحراء الغربية مازالت درجة على جدول أعمالنا بالرغم من القرارات المتعددة للجمعية العامة التي تؤكد الحق الثابت لشعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال . لقد أيدت بوتسوانا دائما قضية شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال . لقد أيدت بوتسوانا دائما قضية شعب الصحراء لأننا نقدس حق أي شعب في تقرير مصيره . ان منظمة الوحدة الافريقية قد أكدت في مؤتمر قمتها الاخير في مونروفيا الحاجة الملحة الى تمكين شعب الصحراء من ممارسة حقه . اننا نعارض توسع المغرب بينما نصفق لحكومة موريتانيا لتخليها عن المطالبة بهذا الاقليم واعترافها بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال . اننا نحث الجمعية العامة كي تحدد موقفها بشأن هذه القضية دون التباس .

اننا نؤيد الجهود التي بذلت من قبل جمهورية القمر من أجل تحقيق وحدة أراضيها ووحدتها السياسية من خلال اعادة ضم جزيرة مايوت القمرية الى بقية الارخبيل .

اننا نعترض على احتلال قبرص من قبل قوات اجنبية ونطالب بانسحابها الفوري . اننا نأسف لعدم التقدم في المحادثات بين الطائفتين الهادفة الى ايجاد حل عادل ودائم قائم على اتفاق كبريانو / دينكتاش بتاريخ ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ . اننا نحث الاطراف المعنية على أن تدخل في مفاوضات جادة حتى يمكن في القريب اعادة توحيد قبرص غير المنحازة ولتعيش في سلام مع جيرانها . ان بلدي يعترف بأن المسألة الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الاوسط وأن أي اتفاق يخفق في الاعتراف التام بهذه الحقيقة لا يمكن أن يؤمل منه التوصل الى الحل الدائم المعروف فيه للمشكلة . ينبغي ألا ينظر الى المشكلة باعتبارها مشكلة لا جئين وانما باعتبارها قضية الاعتراف بالحق المشروع

للشعب الفلسطيني في تحديد مستقبله واقامة دولته . ولذا فانه ينبغي الاعتراف بالحاجة الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية - ممثل الشعب الفلسطيني - في أى حوار يهدف الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط . ويجب التعبير بشدة عن القلق البالغ للتهدى المتمثل في اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة .

ان بتسوانا تؤكد حق جميع الدول في الشرق الاوسط في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . ان البحث عن حل مقبول هو عملية جارية ولكن لا يمكن لأحد أن يدعي بأنه قد أنجزها حتى الآن . ولذا ، فان بتسوانا تحث جميع الاطراف المعنية على الاستمرار في البحث معاً عن تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الاوسط .

ان تطلعات شعب كوريا من أجل توحيد بلاده المقسمة تستحق التأييد الدائم والمستمر والتشجيع من قبل هذه المنظمة . اننا نحترم رغبتهم التي اعربوا عنها في ترك مناقشة الموضوع للشعب الكورى نفسه ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على الدعم المهيمن لهذا الطرف أو ذاك . اننا نحث القوى العظمى المتدخلة في قضية كوريا لزالة جميع العقبات التي تقف في طريق السلم والأمن في شبه الجزيرة ، ونحث الكوريين على أن يستأنفوا - دون تأخير - حوار الشمال والجنوب من أجل توحيد بلدهم .

وهناك منطقة أخرى تثير قلق بوتسوانا كدولة خلفية في المحيط الهندى وهي انشاء منطقة سلم في منطقة المياه هذه . لقد لاحظنا بقلق بالغ الوجود العسكرى المتزايد للقوى العظمى في المحيط الهندى خلال السنوات القليلة الماضية . ان بوتسوانا تؤيد انشاء مناطق سلم في المكان والوقت الذى يمكن فيهما تحقيق ذلك ، لاننا نعتقد بأن وجود مثل هذه المناطق يقلل من مناطق التفجر ويسهم في تحقيق نزع السلاح . ولذا ، فاننا ندعو القوى العظمى والآخرين الذين يستخدمون المحيط الهندى الى أن يتعاونوا لخلق منطقة سلم في المحيط الهندى طبقا لاعلان الأمم المتحدة في عام ١٩٧١ .



ان اقليم ناميبيا التابع للأمم المتحدة ما زال محتلا بصورة غير مشروعة من قبل جنوب افريقيا وذلك بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي طالبت بالانسحاب الفوري من هذا الاقليم. وتدرك الجمعية العامة تماما حقيقة أن التقدم في مسألة ناميبيا قد وصل السى طريق مسدود عندما اعترضت جنوب افريقيا على دقة تقرير الأمين العام كما تم القضاء أيضا على الآمال التي اثارها الجهود الدبلوماسية التي بذلتها القوى الغربية الخمس في محاولة لاجراء حل مبكر لهذه المسألة ، وذلك بالرغم من التنازلات التي قدمتها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) من أجل ايجاد تسوية سلمية. وقد أجلت جنوب افريقيا التقدم ازاء اجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة ، بغية اعطاء الشعب الناميبى حقه في الاستقلال ، باصرارها على اشراف مجموعة الأمم المتحدة المساعدة في فترة الانتقال على قواعد سوابو في الدول المجاورة وبرفضها التزام مقاتلي سوابو لقواعدهم في ناميبيا . وفي هذه الأثناء ، ادخلت جنوب افريقيا تغييرات فسي ناميبيا تجعلنا نتشكك ازاء نواياها الحسنة في التعاون مع الأمم المتحدة ، أو مع القوى الغربية الخمس ، أو مع منظمة شعب جنوب غرب افريقيا من أجل وضع حد لهذه الحرب ، ان الجمعية التأسيسية التي انشئت تم تحويلها الآن الى جمعية وطنية ذات سلطات تشريعية . وهذا يتمارض مباشرة مع التأكيدات التي قدمتها جنوب افريقيا والتي تشير الى أن الانتخابات المزيفة التي جرت في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ لن تؤثر على موقف ناميبيا ويعتبر ذلك تحديا واضحا لقرار الامم المتحدة الذى اعلن أن هذه الاجراءات لاغية ولا قيمة لها . ان الاعتقال التعسفي وسجن أعضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا لا يزال مستمرا . وهذا لا يمكن تفسيره الا بأنه محاولة للقضاء على المعارضة عن طريق الارهاب . ان تعيين رئيس مؤسسة البرود ريبوند كمدبر عام لهذا الاقليم من شأنه أن يثير تفسيرات عديدة .

ان الهجمات التي تشن ضد انفولا وزامبيا من قبل هذا الاقليم الدولى تعتبر تحديا مباشرا للسلم الدولى وكذلك لمنظمة الامم المتحدة ذاتها . اذا لم يعتبر كل ذلك اضافة الى المراقيل التي تقام في وجه التقدم ، بالرغم من التأكيدات " بترك الباب مفتوحا " فانه لا يسعنا وصفها بغير ذلك .

ان المجتمع الدولي عليه ان يقاوم كل محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لتأجيل هذه المسألة والتسوية فيها وذلك عن طريق دعم كفاح شعب ناميبيا من أجل حق تقرير المصير ، والمبادرات التي اتخذت للوصول بها الى نهاية ناجحة ، يجب حل مشكلة ناميبيا في اسرع وقت اذا كان لنا أن نمنع كارثة وشيكة .

ان بوتسوانا تهنيئاً منظمة شعب جنوب غرب افريقيا على استعدادها للتعاون في دفع عملية التسوية السلمية . وترحب باستئناف المفاوضات لحل هذه المسألة . ونأمل بأن المقترح البناء باقامة منطقة منزوعة السلاح حول حدود ناميبيا سينظر اليه كجهد حقيقي للتأكيد لجنوب افريقيا على الاصرار المستمر من جانب دول خط المواجهة للتوصل الى استقلال مشرف لناميبيا . ان حرب التحرر في روديسيا لا تزال مستمرة ولا تزال تكلفنا الكثير من الارواح البشرية وفي شهر آب / أغسطس سلم نظام روديسيا بأنه تم قتل ستمائث شخص خلال هذا الشهر . وكان هذا هو أكبر رقم تم تقديره طوال تاريخ هذه الحرب . وفي ٢٧ أيلول / سبتمبر ، أشارت جريدة راند ديلي ميل ، وهي جريدة تصدر في جنوب افريقيا ، الى أنه تم قتل ٥٦٩ فردا حتى هذا اليوم وذلك خلال شهر ايلول / سبتمبر . وان الهجمات ضد الدول المجاورة في أنغولا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق وزامبيا قد ازادت أيضا ليس في معدلها فقط بل في كثافتها وفي روح المغامرة التي تتسم بها . وفي بداية شهر ايلول / سبتمبر أشارت الادارات العسكرية في روديسيا بأنها قامت بشن هجمات برية وأرضية ضد قوات جيش موزامبيق بالاضافة الى قواعد عسكرية . ومنذ أسبوع فان النظام المتمرد قام بشن غزو لمدة خمسة ايام في موزامبيق بدعوة الدفاع الذاتي عن النفس . ان مثل هذه الهجمات تأتي بالآلام والموت وتدمير الممتلكات ، الجسور ، المستشفيات ، المدارس ، مستودعات الوقود ، وتثير مشاكل اقتصادية ضخمة لافراد ابرياء ، وان عدد اللاجئين في البلدان المجاورة يزداد بشكل كبير .

وبوتسوانا ، بصفتها دولة عضو في الكومنولث ، هي طرف أيضا في بيان لوزاكا لشهر آب / أغسطس الذي أدى الى المؤتمر التأسيسي حول زيمبابوى الذي ينعقد الآن في لندن . واننا نؤكد التزامنا بضرورة التوصل الى حل حقيقي لمشكلة شعب زيمبابوى ، وكذلك التزامنا بكافة التدابير المقبولة دوليا التي يمكن اتخاذها من أجل التوصل الى استقلال هذا الاقليم . ونلاحظ

التفاؤل الذى أعرب عنه لورد كارينجتون ، وزير خارجية بريطانيا ، ووزير شؤون الكومنولث ، للتقدم الملحوظ وذلك مع تفهمنا للصعوبات التى لا تزال قائمة ونأمل فى أن هذه الصعوبات ، وأعمال القتل ، وتدمير الممتلكات ، وفقدان الديار التى يعانى منها شعب روديسيا ، كل هذا سيعزز من ارادة الجميع الذين يحاولون التوصل الى حل مقبول للجميع . وفى نفس الوقت ولصالح التقدم والسلم ، تود بوتسوانا أن تطلب من الذين ليسوا معنيين بصورة مباشرة بمشكلة روديسيا أن يمتنعوا عن الادلاء بتصريحات أو أن يدخلوا فى مبادرات ليس من شأنها الا اعاقا المفاوضات الدقيقة الجارية الآن . انني أشير بصفة خاصة الى كل مباحثات متعلقة برفع العقوبات اما لتسهيل التجارة مع هذا البلد أو لأى سبب كان . ان أفضل ما يمكننا القيام به من أجل شعب روديسيا فى هذه المرحلة هو تشجيعهم على الاستمرار فى التفاوض من أجل حل هذا الخلاف والتوصل الى تسوية مقبولة دليا . وبصفة أساسية ومن وجهة نظر المشاكل السياسية القائمة فى افريقيا الجنوبية هناك مشكلة الفصل العنصرى وهو نظام للعلاقات الانسانية يعتمد على نظرية عدم تساوى الاعراق ، هذه العقيدة التى حصلت على تعبير قانوني فى التنمية المنفصلة والتى اكدها القانون . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بميثاقها ولجانها ، وحصول الاقاليم المستعمرة على الاستقلال ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، بمبادئها وأهدافها الرامية الى تحرير الشعوب ما زالت تحت سيطرة الاقلية العنصرية ، بل واخيرا هزيمة الامبريالية البرتغالية فى افريقيا ، كلها أمور ادت الى قيام حقائق جديدة يجب أن تأخذها جنوب افريقيا فى الاعتبار . وكامتداد منطقي لسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا ، فقد أنشأت ما يطلق عليه اسم البانتوستانات من اجل التنمية الرأسية والمنفصلة . ومن وجهة نظرنا فان هذه التقسيمات وهذا الفصل للشعوب يهدف الى قيام والتشجيع على الخلافات العرقية وتدمير الوحدة الوطنية .

ان بتسوانا مع باقي المجتمع الد ولي لا تعترف بهذه البانتوستانات . ان ما نتمناه لا شقائنا في هذه البانتوستانات هو ان يفهموا اسباب موقفنا ، ان الأمر لا يتعلق برفضنا أو قبولنا لاستقلالهم في الوقت الذى حصلنا فيه نحن على هذا الاستقلال ، ان الأمر ليس كذلك . وليست هناك أسباب تقف وراء اعتراضنا الا معارضتنا للعنصرية والفصل العنصرى ، والفصل العرقي للشعوب التي يرفض حقها في المشاركة في السلطة السياسية .

ان شعب جنوب افريقيا نفسه سواء كحركة تحرير ، أو اطفال مدرسة سواتو قد تحدوا بشكل اكثر نشاطا الوضع القائم .

وتشير قلقنا لبعض التعبيرات التي ادلى بها بعض الحكام في جنوب افريقيا حول موضوعات تتعلق بفتح المطاعم للافارقة وتوسيع الحقوق النقابية ، والزواج المختلط بين الاجناس ، وكذلك الأعمال التي توصف بانها لا أخلاقية . كل هذه ، ياسيدى الرئيس ، أمور هامشية ، ولا يبقى هناك غير جنوب افريقيا واحد . لكل افراد جنوب افريقيا ، بيض أو سود متساوون واحرار ، وحتى يتحقق ذلك فان الكفاح يجب ان يستمر .

ان القلق وسيل الدم يمكن الا يكون هناك داع لهما في حالة ما اذا دخلت جنوب افريقيا في حوار مع جميع مواطنيها لانهاء العنصرية والفصل العنصرى ، والاعتراف بالحقوق التي لا يمكن التصرف فيها لهذا الشعب .

ان السيد الأمين العام في تقريره ، اشار كما أشرت انتم ، سيدى الرئيس ، في خطابكم الاستهلالي الى المأساة الانسانية الخاصة بالافراد النازحين واللاجئين والنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في اجتماع اروشا حول اللاجئين الافارقة ، وفي اجتماع جنيف حول لاجئي جنوب غربي آسيا وكذلك الافراد النازحين . ونلاحظ بامتنان تام التعهدات التي تم التقدم بها لتقديم مساعدة اضافية الى اللاجئين من قبل الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

وبالنظر الى ان هناك اكثر من ١٠ مليون لاجئي في العالم ، منهم اربعة ملايين في افريقيا فقط ، نرى اننا نتحمل مشكلة ضخمة تتطلب تعاوننا واجراءات خلاقية . ان مهمتنا الاولى كأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وما يقع في نطاق اختصاصاتنا هي ان ننشئ في داخل دولنا الظروف التي من شأنها ان تضمن أمن كافة مواطنينا وان نضمن ايضا عودة من يرغبون في العودة الى ديارهم .

وفي بلدان ما زالت تعاني من قمع الاقلية العنصرية ، فان اللاجئين يجب ان ينظر اليهم كجزء من عملية التحرر ونتيجة للكفاح من اجل حق تقرير المصير . ان الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة عليها بالتالي ان تواكب التزاماتها بتحرير الشعوب المقهورة بالاعتراف بمسؤوليتها عن رفاذية هذه الشعوب .

ان العبء يجب الا يترك كله لدول الملجأ الأول التي كثيرا ما تكون دولا فقيرة . ان البعد عن مراكز الحرب والصراع يجب الا تبرر بتاتا عدم المشاركة .

ان بوتسوانا تشير الى امتنانها الى المساعدة التي حصلت عليها من بعض البلدان ، ومن المنظمات غير الحكومية ، ومن قبل المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ان بوتسوانا ستستمر في كل حدود طاقتها في الوفاء بواجبها الدولي ، وذلك باعطاء حق الالتجاء والرعاية الى اشقائنا ضحايا بلدان حكم الاقلية في افريقيا الجنوبية .

على ان الحل النهائي الدائم لهذه المشكلة هو القضاء على الاسباب العميقة لهذه الامور والمتمثلة في الاستعمار ، والقمع ورفض الحقوق الانسانية الاساسية والصراعات بين الأمم .

قد يبدو وغريبا ان تكون هناك دولة جرداء غير ساحلية مثل بوتسوانا تهتم الآن بمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، ولكن لا نعلق اهمية قصوى على هذا الموضوع فقط ولكننا نأمل ونحث على ان تؤخذ مصالح البلدان النامية مثل بوتسوانا في الاعتبار عند صياغة اتفاقية قانون البحار . ونأسف لأن نهاية هذا المؤتمر ما زالت غير واضحة ، وان الشروط المتواضعة ولكن الضرورية لقبول نظام قانون البحار الذي قدمته الدول النامية يبدو وانها تستغل بواسطة الدول الصناعية لعرقلة التوصل الى نهاية ناجحة لهذا المؤتمر التاريخي . ووفد بلادى يناشد هذه الدول الا تؤدى نهاية هذا المؤتمر الى نتائج مخيبة للآمال .

ان العلاقات الثنائية والدولية لجمهورية بوتسوانا يحكمها مبدأ احترام السيادة المتساوية للدول . وتعترف بأن تنوع الاتجاهات العقائدية بين الدول والناجمة عن تجاربها الاستعمارية والتاريخية المختلفة واساليب ووسائل تحررها — هي تطور يعود الى مجموعة من الظروف التي حدثت في وقت ومكان ما .

ونحترم الطابع الفريد للملابسات التي نشأت فيها الفلسفات السياسية والتي ما زالت مستمرة

في مختلف البلد ان . اننا نبحث ونتوقع احترام تكامل تاريخنا الخاص واستقلالنا كما نفعل ازايا الآخرين .  
 اننا نحترم نظامنا السياسي والاقتصادي ، ولكن لا نعتقد انه من الواجب فرضه على الآخرين أو أن  
 يفرض علينا . اننا غير منحازين ونحترم مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والتعايش  
 السلمي بين الدول .

ان الخلافات التاريخية والثقافية نجم عنها تنوع الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،  
 وما زال ينجم عنها النظر اليها وتستغل كأساس للفرقة وليس من اجل تعزيز المجتمع الدولي ، هذا  
 من وجهة نظريوتسوانا تطور غير مناسب ، ذلك ان اختيار موقف طرف سوايا في صالح أو ضد عقيدة  
 اخرى مما قد يؤدي الى فقد ان النزاهة الذاتية والاستقلال وفرصة البناء على اساس التنوع .  
 ان موقف بوتسوانا من المسائل الدولية يجب ان ينظر اليه في ضوء هذه المبادئ .

الرئيس : سأدعو الاعضاء الذين طلبوا ممارسة حق الرد .

وهل لي ان اذكر مرة اخرى ان الجمعية العامة ، في اجتماعها العلني الرابع من هذه الدورة  
 قررت ان البيانات المتعلقة بممارسة حق الرد ينبغي ان تحدد ب . ١٠ دقائق بالنسبة لكل بند ، وسيحدد  
 الاعضاء من اماكنهم وفيما يتعلق بتنفيذ هذا الاجراء اعترزم تطبيقه بكل حزم .

السيد لين ( المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ) الكلمة  
 بالانكليزية ) : انني مضطر لممارسة حق وفد المملكة المتحدة في الرد على بعض ما ورد في خطاب  
 وزير خارجية غواتيمالا أمام الجمعية العامة يوم أمس .  
 ان وزير خارجية غواتيمالا وصف بلادى بأنها " امبريالية واستعمارية " وحاول أن يثير الشك  
 حول اخلاص التزام المملكة المتحدة لحق تقرير المصير ، ونحن نرفض هذا الوصف ونرفض هذا الادعاء .  
 فمنذ الحرب العالمية الثانية حصل ما يقرب من خمسين دولة ، كانت خاضعة لاشراف وادارة المملكة  
 المتحدة ، على استقلالها ، وذلك لأننا نحترم الحق في تقرير المصير .  
 ان بليز لا تختلف عن غيرها في هذا الشأن . ان سياستنا بالنسبة الى بيليز أيضا يحكمها  
 مبدأنا الثابت القائم على احترام رغبات السكان ، ونحن نريد أن نمنح بيليز استقلالاً سريعاً وآمناً ،  
 وهو ما يرغب فيه حكومة وشعب بيليز . ان ما يعوق هذا الاستقلال ليس هو انكار بريطانيا لحق تقرير  
 المصير ، وانما هو سياسات غواتيمالا ذاتها ، وأكرر مرة أخرى أننا لم نقبل مطلقاً ، ولا نقبل الآن  
 القول بأن لغواتيمالا أى حق مشروع في أى جزء من أراضي بيليز .  
 وبالمثل أستطيع أن أوكد أن المملكة المتحدة ، شأنها شأن غواتيمالا ، تود أن تتوصل الى  
 حل ، عن طريق المفاوضات ، للعقبات التي تعوق استقلال بيليز . ولكن حتى يكون مثل هذا الحل  
 مقبولاً لحكومتنا لا بد قبل كل شيء أن يكون مقبولاً لدى شعب بيليز .

السيد تابيبي ( أفغانستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد طلبت الكلمة لتقديم

بعض ايضاحات بالنسبة الى اشارة الدكتور يازدى وزير خارجية ايران الموقر بعد ظهر اليوم .  
 واسمحوا لي أن أعلن في البداية أن أفغانستان وايران تنتميان الى نفس المنطقة الجغرافية  
 وتتحدثان نفس اللغة الجميلة ، وتعتنقان ديناً واحداً ، ولهما ثقافة وتاريخ مشتركين ، ولقد أردنا  
 دائماً أن نبقي على علاقات الصداقة والسلام معها .  
 ان شعب افغانستان العامل كان يعتز دائماً بمشاعر الصداقة والأخوة السامية مع شعب  
 ايران النبيل العامل . وعلى أساس هذه السياسة وهذه المشاعر ، فان رئيس وفدنا خلال بيانه  
 السياسي يوم الجمعة الماضي أمام هذه الجمعية الموقرة أعلن ما يلي :

" نفس الشيء بالنسبة الى ايران ، فلدينا نفس الرغبة في اقامة علاقات ودية لصالح البلدين قائمة على أساس التعاون السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين " (A/34/IV.14,P.27)

ولقد أضاف بعد ذلك ما يلي :

" ان هذه الرغبة المخلصة تنبع من مشاعر الأخوة والتضامن القائمة بين شعبنا العامل تجاه الشعب العامل النبيل في ايران " ( المرجع السابق ) .

هذه المشاعر وهذه السياسة هي حجر الزاوية في علاقاتنا مع كل جيراننا ، وبصفة خاصة مع الشعب الايراني النبيل وعمل ايران النبلاء . ان اشارة السيد الموقر رئيس وفد ايران الى ما يسمى " بوفاة الآلاف ، وعشرات الآلاف من اللاجئين " ( المرجع السابق ) ليست فقط مبالغة غير حقيقية ولكنها تعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية لحار صديق وشقيق .

وانا كان يسمى ثورتنا العظيمة في نيسان /ابريل تمردا فان هذا خطأ عظيم . والواقع أنه من المعروف للجميع أن ثورتنا العظيمة التي قام بها شعبنا العامل النبيل ، كانت ثورة عمالية مظفرة لصالح شعب أفغانستان وليست لصالح أية عقائدية مستوردة من الخارج .

انها عمل ثوري قام به شعبنا لصالح جماهيرنا الكادحة ضد القلة المستغلة ، وضد الاقطاعيين الذين نتيجة لفقدانهم لموقفهم الطبقي المتميز ، يمكن أن يصبحوا أدوات في أيدي أعداء ثورتنا . نحن لانريد أن نرد على مسألة اللاجئين في ايران وفي باكستان ، لأن بياننا يوم الاثنين بشأن هذه المسألة ردا على ما قاله السيد الموقر مندوب باكستان يصدق أيضا بالنسبة الى ايران . فضلا عن ذلك ، هناك آلاف من الحجاج والعمال يذهبون ويجيئون كل عام عبر الحدود الى ايران خلال التاريخ . ان الادعاء بشأن " وفاة الآلاف " هو ادعاء غير صحيح ، ومن المدهش أن نستمع هذا .

ربما كان صديقي الايراني الموقر ، يفكر في عطيات القتل الكثيرة التي تحدث في بلاده والتي نقرأ عنها كل يوم في صحافة العالم وأجهزة اعلامه .

آسف ، لأن السيد الموقر وزير خارجية ايران هو الذي استفزنا وأثارنا لكي نقدم هذه الايضاحات ، حتى تسجل في محضر الجلسة وأود أن أقول أن هذه الاشارة جاءت مفاجئة بعض



الشيء في ضوء البيانات الحارة والصديقة التي أدلى بها رئيس وفدنا يوم الجمعة الماضي تجاه ايران خلال المناقشة العامة . وكان يجب على أصدقائنا الايرانيين أن يردوا بنفس النغمة ، وبنفس المشاعر الحميمة كما فعل وزير خارجيتنا يوم الجمعة .

السيد شميراني ( ايران ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف أكون بالغ الايجاز .  
بالاشارة الى البيان الذي ألقاه منذ قليل السيد مندوب أفغانستان ، أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة . كما أعلنت الحكومة المؤقتة لجمهورية ايران الاسلامية في مناسبات عديدة في الماضي القريب ، فان ايران لا تنوى أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة . كذلك فقد أكدنا في مناسبات عديدة أن ايران لا تصدر الثورات ، ونحن نؤمن بأن الأمر متروك للشعوب نفسها لأنها هي وحدها التي يمكن أن تقوم أو لا تقوم بالثورة ، والتي يمكن أن تختار حكوماتها .  
ومع ذلك ، يتعيّن على أن أضيف ، أن تدفق الآلاف من لاجئي أفغانستان الى بلادى ، هو حقيقة واقعة لا يمكن انكارها ، ونحن نعتقد أنه من مسؤولية جميع الدول أن تتصرف بشكل مسؤول حتى لا تخلق أية مشاكل أو صعوبات بالنسبة الى الدول المجاورة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٠٠